سينا للنشر

د. جلال أمين

الدولة الرخوة في مصر



الدولة الرخوة في مصر

الكتاب : الدولة الرخوة في مصر
الكاتب : د. جلال أمين
الطبعة الأولى ١٩٩٣

الناشر : سينا للنشر
المدير المسؤول : راوية عبد العظيم

---

١٨ شارع ضريح سعد - القصر العيني - القاهرة
جمهورية مصر العربية - تليفون : ٣٥٤٧١٧٨/٢٠٢.

الغلاف : عماد حليم

الاخراج الداخلي : إيناس حسني

الصف : سينا للنشر

كاريكاتير الغلاف :
صلاح جاهين - فيلالي

د. جلال أمين

الدولة الرخوة في مصر



مقدمة
عن الدولة الرخوة فى مصر

منذ نحو ثلاثين عاماً، عندما كنا ندرس الاقتصاد فى أوروبا، نحن المبعوثين إلى الخارج على نفقة الدولة، ونحاول اكتشاف أسرار التنمية والنهضة بصفة عامة، كانت هناك ثلاثة أو أربعة أسماء لاقتصاديين كبار تحظى باحترام وإجلال خاص منا جميعاً، نتلقف أى شيء يكتبونه، ونعتبر آخر كلمة تصدر عنهم بمثابة آخر كلمة تصدر فى قضية التنمية والتخلف. كان من هؤلاء الاقتصادى وعالم الاجتماع السويدى العظيم " جنار ميردال " الذى كان يتميز عن معظم الاقتصاديين بثاقب نظره وبعد أفقه، وبدرجة عالية من الحكمة، فضلا عن أنه كان من أواخر ذلك الجيل من الاقتصاديين الآخذ فى الاندثار، الذين يتمتعون بثقافة واسعة ويمزجون بين معرفتهم الاقتصادية ومعارفهم السياسية والاجتماعية، ويرفضون تحويل الاقتصاد إلى فرع من فروع الرياضة التطبيقية. كان يقول ". ليس هناك مشاكل اقتصادية، وأخرى اجتماعية، وأخرى سياسية، ثمة فقط مشاكل، وهى معقدة ".

نشر الاستاذ ميردال فى ١٩٦٨ كتابه الشهير " الدراما الأسيوية : بحث فى أسباب فقر الأمم" (١) ، فتلقفه طلاب التنمية فى العالم بالتهليل والترحيب، وقارنوه (كما يبدو أيضاً من عنوان الكتاب نفسه) بكتاب آدم سميث الأشهر " بحث فى طبيعة وأسباب ثروة الأمم ". والمقارنة فى رأيى فى محلها، ولعلها ستصبح كذلك، أكثر فأكثر، مع مرور الزمن، خاصة بعد أن تنقضى الموضة السائدة حالياً، موضة التخصيصية والدفاع عن اقتصاد السوق، والتظاهر بأن مشاكل البلاد الفقيرة مشاكل فنيّة أو إدارية، وليست سياسية وطبقية، وبعد أن يزول الخضوع الراهن، من جانب الاقتصاديين الأكاديميين والرسميين على السواء، لإرادة صندوق النقد والبنك الدولى. عندما تنقضى هذه الموضة، لا أشك فى أن كتابات ميردال سوف تعود إليها مكانتها القديمة وتوضع فى مصاف أهم ما كتب فى قضية التخلف والتنمية.

* * *

أقول كل هذا عن ميردال بسبب نظرية معيّنة قال بها فى ذلك الكتاب ثم أفاض فى شرحها فى كتاب آخر صدر فى ١٩٧٠ بعنوان (تحدّى الفقر)(٢) وهى نظرية " الدولة الرخوة ".

---

(1) G. Myrdal, **Asian Drama,** Penguin, London, 1968.
(2) G. Myrdal : **the Challenge oF World Poverty,** Allen Lane the Penguin Press, London, 1970.

كان ميردال يرى أن كثيراً من بلاد العالم الثالث يعانى من خضوعه لما أسماه بالدولة الرخوة، وأن هذه الدولة الرخوة تكاد تكون هى سرّ البلاء الأعظم، وسبباً أساسياً من أسباب استمرار الفقر والتخلف. وهو يعنى بالدولة الرخوة : دولة تصدر القوانين ولا تطبقها، ليس فقط لما فيها من ثغرات، ولكن لأنه لا أحد يحترم القانون : الكبار لا يبالون به لأن لديهم من المال والسلطة ما يحميهم منه، والصغار يتلقون الرشاوى لغضّ البصر عنه. الرخص والتصريحات معروضة للبيع، سواء كانت لبناء غير قانونى، أو لاستيراد سلعة ممنوعة، أو لاسترداد ضريبة واجبة الدفع، أو لفرض حماية لسلعة مسموح باستيرادها .. إلخ، والقيود لا تفرض إلا لكى يثرى البعض من كسرها والخروج عليها، والضرائب نادراً ما تحصّل أصلاً، والمناصب يلهث الناس للحصول عليها لما تجلبه من مغانم مادية، والامضاءات تباع أو توهب للمحاسيب والأقارب والانصار، والعملات الأجنبية وبدلات السفر توزّع بلا حساب على أصحاب السلطة والمقربين منهم، وقروض البنوك تمنح بأسعار فائدة رمزية لمن لا يستحقها بينما يحرم منها من تقررت هذه الفوائد الرمزية أصلاً لصالحهم .. إلخ.

فى هذه الدولة الرخوة يعم الفساد إذن وتنتشر الرشاوى، فرخاوة الدولة تشجع على الفساد، وانتشار الفساد يزيدها رخاوة. والفساد ينتشر من السلطة التنفيذية والسياسية إلى التشريعية، حتى يصل إلى القضاء والجامعات..صحيح أن الفساد والرشوة موجودان بدرجة أو أخرى فى جميع البلاد، ولكنهما فى ظل الدولة الرخوة يصبحان " نمط الحياة ".

ويفسّر ميردال ظاهرة الدولة الرخوة تفسيراً طبقياً محضاً، فهى ترجع إلى ما تتمتع به الطبقة العليا من قوة تستطيع بها فرض إرادتها على سائر فئات المجتمع. وهى وإن كانت تصدر قوانين وتشريعات تبدو وكأنها ديمقراطية وعادلة فى ظاهرها، فإن لهذه الطبقة من القوة ما يجعلها مطلقة التصرف فى تطبيق ما فى صالحها وتجاهل ما يضرّ بها. وأفراد هذه الطبقة لا يشعرون بالولاء لوطنهم بقدر ما يدينون بالولاء لعائلاتهم وأقاربهم أو عشائرهم ومحاسيبهم. كما يلفت ميردال النظر إلى أن هناك ما يشبه الأتفاق الضمنى بين المشتغلين بالتنمية على التزام الصمت التام إزاء ظاهرة الدولة الرخوة، وحتى إذا تناولوها فى أحاديثهم الشفويّة وتندّروا بها، فهم لا يكتبون عنها (إذ أن كثيرين منهم يتكسبون منها)، والمؤسسات الدولية لا تمسّها طبعاً ولا بكلمة واحدة، من قريب أو بعيد، فى تقاريرها وتحليلاتها. ولهذا الصمت أسباب عديدة ليس هنا مجال الخوض فيها، كما أنها لن تخفى على القارىء اللبيب.

* * *

عندما قرأنا ما كتبه الاستاذ ميردال عن الدولة الرخوة فى نهاية الستينات، لم يطرأ ببالنا قط أن كلامه ينطبق على مصر، فقد كانت مصر فى ذلك الوقت أبعد ما تكون عن الدولة الرخوة. كانت لدينا مشكلات أخرى ليست هذه من بينها. طبعاً كان هناك بعض الفساد وبعض الرشاوى، وكانت هناك بضع حالات لاستغلال النفوذ، ولكن هذا كله لم يكن يشكل

قطعاً " نمط الحياة " فى مصر فى الستينات وكانت الأمثلة التى ذكرها ميردال هى فى الأساس من جنوبى آسيا وأمريكا اللاتينية وبعض الدول حديثة الاستقلال فى أفريقيا. ثم صادفت بنفسى مثالاً صارخاً للدولة الرخوة، ورأيته بعينى رأسى، عندما عشت بضعة شهور فى لبنان فى مطلع السبعينات، وقبل نشوب الحرب الأهلية. فقد رأيت فى لبنان فى ذلك الوقت كل ماذكره ميردال واكثر منه وفى صورة صارخة. على الرغم من أن لبنان (أو ربما بسبب ذلك) كانت هى المكان المحبب والمفضّل للمنظمات الدولية وفروع الشركات والبنوك الأجنبية. فكل شىء كان ممكناً فى لبنان فى ذلك الوقت، للأجنبى وصاحب الدولارات، وكل شىء مباحاً فى ذلك الوقت بدأ حكم السادات فى مصر، وإذا بنمط الحياة فى مصر يتحول سنة بعد آخرى، ولفزعى الشديد، إلى صورة أقرب فأقرب إلى نمط الحياة فى لبنان : الحكومة تتراجع شيئاً فشيئاً عن القيام بوظائفها التقليدية، من المحافظة على الأمن إلى جمع القمامة، إلى توصيل المياه النقية وصرف المجارى، إلى بناء المدارس إلى المحافظة على الآثار .. إلخ. تحوّلت الحكومة فى مصر شيئاً فشيئاً، خلال السبعينات، إلى نكتة كبيرة، وتضاءلت مكانة الوزراء شيئاً فشيئاً، كما كان الحال فى لبنان، وأصبح الموظّفون يذهبون إلى مكاتبهم الحكومية فى الصباح ويتاجرون فى العملة بعد الظهر، وأصبح كل شىء خاضعاً للمفاوضة والمساومة، وكل شىء متوقعاً فى النهاية على الشطارة. ومع هذا لم يبلغ الحال فى نهاية السبعينات مثل ما كان عليه الحال فى لبنان قبل الحرب الأهلية، ولم يكن النموذج اللبنانى قد انطبق بحذافيره بعد على مصر. وقد كتبت مقالاً بهذا المعنى فى ١٩٨٤ (١) أنهيته بالقول بأن " النموذج اللبنانى قد لا ينطبق بحذافيره على مصر إلاّ بعد مرور عشر سنوات آخرى من الانفتاح ".

* * *

وها قد مرّ ما يقرب من عشر سنوات أخرى فإذا بنا نرى نمط الحياة فى مصر وقد كاد أن يصبح نسخة مكررة من نمط الحياة فى لبنان كما رأيته منذ عشرين عاماً. كنت قد لا حظت منذ عشرين عاماً سطوة المال على كل شىء فى لبنان، وأن لكل شىء تسعيرته، فإذا بى أجد أن نفس الشىء قد حدث فى مصر. كنت فى لبنان تستطيع أن تبنى بيتك أينما شئت، وبأى ارتفاع وأن تقتطع من الشاطىء ما يحلو لك، وأن تَزحف بعمارتك على الرصيف أو أراضى الدولة الأخرى فلا يوقفك أحد، فكل شىء ممنوع يمكن أن يكون مباحاً باتباع اللازم. فإذا بى أجد الأمر قد أصبح كذلك فى مصر، وإذا بكلام الأستاذ ميردال عن الدولة الرخوة أكثر انطباقاً على مصر اليوم منه على أى دولة أخرى، أو يكاد أن يكون كذلك.

كان كل يوم، خلال العشرة أعوام الماضية، يأتينا بدليل جديد على رخاوة الدولة المصرية. لقد بدأت هذه الأعوام العشرة باعتداءات اسرائيل على صبرا وشاتيلا التى وقفت

---

(١) " مصر والنموذج اللبنانى فى الحياة "، جريدة الشعب، القاهرة، خريف ١٩٨٤، ثم أعيد نشره فى كتابى : نحو تفسير جديد لأزمة الاقتصاد والمجتمع فى مصر، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٩.

منها الدولة موقف المتفرج. ثم جاء حادث الباخرة " اكيلو لاورو " وخطف الطائرة المصرية فى ١٩٨٦، فلم يصدر من الدولة المصرية، رد فعل الملائم. ثم انهار مصرف النوبارية بزاوية عبد القادر ولم يعاقب الوزير المختص على اهماله بل اكتفى بنشر صورة له مع رئيس الجمهورية والرئيس ينظر إليه شذراً. ثم غرقت الباخرة " سالم إكسبرس "، فأبدت الدولة تراخياً مدهشاً فى انقاذ الركاب من الغرق. ثم انتشرت فضائح مذهلة عن وزارة البترول انتهت بخروج الوزير دون أن يقدم للحاكمة، ثم تثور فضيحة شركات توظيف الأموال فيتمكن أغلبية المحتالين من مؤسسيها من الهرب سالمين إلى خارج البلاد. ثم تصل إلى القاهرة فجأة جثث للعمال المصريين بالطائرات من العراق وتسمع عن قتلهم بالرصاص فى شوارع بغداد، فتصدر الحكومة تصريحات تنفى فيها المسئولية عن حكومة العراق الشقيقة (وذلك قبل أن تتحوّل حكومة صدام حسين إلى الدّ الأعداء عندما رأت الولايات المتحده ذلك). ثم عاد نصف مليون عامل من الخليج بعد حرب الكويت،انضموا إلى صفوف المتبطلين فى مصر، دون أن تصنع لهم الدولة شيئاً. وإذا نشرت الصحف أن مئات من الفقراء فى مصر يلجأون إلى بيع كليتهم للمرضى الأثرياء من الخليج وغيرهم، لا تتحرك الحكومة لحمايتهم ومنعهم من بيع أجزاء من جسمهم. وأثناء ذلك كله نسمع عن أشياء يشيب لها الولدان، مثل ممارسة ما سمى " بالغش الجماعى " فى امتحانات المدارس، إذ يمسك بعض أولياء الأمور بمكبرات الصوت يذيعون خلالها الأجابات الصحيحة لأبنائهم الجالسين فى الامتحان تحت سمع الدولة وبصرها، وكأن الدولة لم تعد تخيف أحداً أو قادرة على أن تنهر أحداً. أو نسمع عن حادث اعتداء على فتاة فى ميدان العتبة من أربعة أشخاص، لا يتصدى لهم إلا أمين شرطة كان ماراً بطريق الصدفة فتحركت بقلبه الشفقة والشهامة (استحق عليها مكافأة مالية) وأمسك بأحدهم وطلب من الجمهور أن يمسك به حتى يلحق بالباقين. وعلى أى حال فإن منظر أى جندى شرطة فى شوارع القاهرة اليوم، يدلّك على الفور على الحالة التى وصلت إليها هيبة الدولة ومكانتها : فتى صغير جائع خائف، يرتدى بدلة الشرطة الواسعة من فرط نحافته، ولا يسمع له صوت ولا يرد إهانه تصدر إليه من أحد البهوات، بل يكاد يقبّل يده، وهو يتطلع بلهفة إلى ما قد يجود به عليه من صدقة.

* * *

ثم حدث الزلزال فى ١٢ اكتوبر ١٩٩٢. هزّة أرضية لم تستمر أكثر من ٤٠ ثانية، ويعتبر اليابانيون أمثالها أقرب إلى هزّة مداعبة منها إلى الزلزال، فإذا بالدولة المصرية كلها، من فرط رخاوتها، تكاد تسقط متهالكة على الأرض، ويتبدّى من فضائحها ما أصبح حديث القاصى والدانى، فإذا حاولت ستر هذا الجزء من جسمها انكشف جزء آخر.

ففى لحظات معدودة انكشف للجميع نسبة العمارات المخالفة للقانون، ولم يعاقب أحد عليها، والأدوار المحكوم عليها بالإزاله ولم يزلها أحد، والآثار الواجبة الترميم ولم ترمّم،

والمدارس التى تجاوزت عمرها الأفتراضي ومع ذلك سمح للتلاميذ بدخولها، كما انكشفت نوعية المحافظين الذين لا يعتبرون من مهمتهم التخاطب مع الأهالى، إذا ما جروا يخبرونهم بما حدث، وأعضاء المجالس المحلية المتواجدين فى القاهرة بالقرب من الوزراء للجرى وراء مصالحهم الخاصة. كما انكشفت السرعة الجنونية التى أثرت بها السيدة " كاملة " صاحبة عمارة مصر الجديدة والتى لا يمكن أن تتحقق إلا فى ظل الدولة الرخوة، واضطرّت هذه السيدة إلى التصريح بكيفية تحقيقها لهذا النجاح وهى، على حد قول " أنها فاهمة اللعبة كويّس فى مصر ". كما كشف الزلزال على نحولا يقبل الشك مدى تحيز الدولة فى مصر لأهل القاهرة بالمقارنة بمدن الأقاليم وقراها، إذ أن كل المستفيدين من الدولة الرخوة، تقريباً، يقيمون بالقاهرة.

هناك بالطبع ما يثير الضحك، وسط هذا كلّه وإن كان لا يخلو من مغزى. فقد أعلن مجلس الوزراء أنه، وإن كان قد قدر فى البداية مبلغ خمسمائة جنيه تعويضاً لكلّ من فقد عائله بسبب الزلزال، فإن رئيس الجمهورية بمجرد عودته من الخارج، قرّر رفع قيمة التعويض إلى خمسة آلاف، أى إلى عشرة أمثال المبلغ الأصلى. فإذا كان التعويض الجديد هو الصائب، فكيف يسمح مجلس الوزراء لنفسه بأن يقدّر التعويض بعُشره، وإذا كان المبلغ القديم هو الأقرب إلى الصواب فكيف يسمح بمضاعفته عشر مراّت ؟ أم أن القصة كلها قد ألفت وحبكت لمزيد من التقرب من الرئيس ؟ لقد ارتسمت على وجوه أعضاء مجلس الوزراء، بالطبع، وهم يعلنون هذا الخبر ابتسامات واسعة تعبيراً عن مزيج من التقدير لحكمة الرئيس وكرمه، والخجل من أنفسهم لسوء تقديرهم وقسوة قلوبهم إزاء المتضررين من الزلزال. وهى صورة معبّرة تماماً عن دولتنا الرخوة التى يصعب معرفة ما إذا كان يجب وصفها بالغفلة أو الاستغفال، والتى بلغت بها الرخاوة درجة سمحت لها بأن تحوّل مأساة بهذا الحجم، إلى مناسبة أخرى لتملّق رئيس الجمهورية على حساب إذلال نفسها وإظهارها بمظهر مضحك ومثير للرثاء.

لا عجب، بالطبع، فى ظل هذا، أن ينشط المتطرفون فى طما وديروط، فيتجرأون على الأقباط مرة أخرى، ويطلقون الرصاص على مجموعة من السياح الأبرياء لأول مرة.

* * *

لقد جاءت الدولة الرخوة إلى مصر منذ نحو عشرين عاماً، وقد اعتدنا أن نقول إن الذى حدث منذ نحو عشرين عاماً هو بداية تطبيق سياسة الانفتاح، وأن نردّ كثيراً من هذه الظواهر المؤسفة التى ذكرتها إلى سياسة الانفتاح. لقد أشار البعض إلى أن المسألة ليست مجرد انفتاح بل هو انفتاح من نوع خاص. البعض أسماه الانفتاح الاستهلاكى حيث كان الواجب أن يكون انفتاحاً أنتاجياً. وسماّه الأستاذ أحمد بهاءالدين " انفتاح سداح مداح "، أى انفتاحاً بلا ضابط ولا قانون. ولكن لعل فكرة الأستاذ ميردال هى الأفيد لنا فى تشخيص مابدأ يحدث

فى مصر منذ عشرين عاماً، ولازال سائداً حتى اليوم، وهى فكرة " الدولة الرخوة ". فالحقيقة هى أن الذى حدث ليس هو ما كانت تشير به فكرة الانفتاح أصلاً، من تخلّى الدولة عن النشاط الأنتاجى الذى يمكن أن يقوم به الأفراد وتركيز الدولة على البنية الأساسية، إذ فلتنظر إلى قيام الدولة بمشروع تجارى بحت كبناء الڤيلات لصفوة القوم على الساحل الشمالى، وتخليها عن وظائفها التقليدية فى السهر على البنية الأساسية من مدارس ومستشفيات وطرق وآثار .. إلخ.

والذى بدأ يحدث منذ عشرين عاماً ليس هو بالضبط فتح باب الاستيراد على مصراعيه وإلغاء الحماية للمنتجين المحليين، بل هو فتح باب الاستيراد أو غلقه، فرض الحماية أو الغاؤها، على حسب ما تملى به مصالح فئة معينة من علية القوم. كما أن لفكرة " الدولة الرخوة " فائدة أكيدة، إذا قورنت بفكرة الانفتاح، هى الربط بين التخاذل فى الاقتصاد والتخاذل فى السياسة، وبين التراخى فى السياسة الخارجية والتراخى فى السياسة الداخلية. إن وصف ما بدأ يحدث فى مصر منذ بداية السبعينات بأنّه مجرد " انفتاح " لا يوحى بشىء عن موقف الدولة المصرية من إسرائيل، أو من الولايات المتحدة، أو من عمالّها المشتغلين بالخارج، أو من المتطرفين فى الداخل ... إلخ وإنما الذى يصلح لوصف هذا كله هو وصف "الدولة الرخوة"، وقد جاء الزلزال فى ١٢ أكتوبر ليبين بمنتهى الوضوح أن الدولة المصرية قد بلغت رخاوتها، بعد عشرين عاماً، درجة جعلتها آيلة للسقوط .

* * *

وهـذا الكتـاب هـو مجموع مقـالات كتبتهـا ونشر معظمها خلال العامين الماضيين فى دوريـات مصـرية مختلفة، ولكنها تتعلق كلها بجـانب أو آخـر مـن جوانب " الدولة الرخوة فى مصر"، وتوضّح فى مجموعها، فيما أظن، الحالة التى بلغتها هذه الدولة فى العقد الأخير من القرن العشرين : فى السياسة، والأقتصاد، والاعلام، والفكر الدينى، والحياة الاجتماعية بوجه عام، وقد قسمتها إلى أقسام يتعلق كل منها بجانب من هذه الجوانب الخمسة للحياة المصرية.

جـلال أمـين

القاهرة فى ١١ نوفمبر ١٩٩٢.

الفصل الأول

موسم الاعتذار عن ثورة يوليو

١ - موسم الاعتذار عن ثورة يوليو

كنت دائماً، ولا أزال أعتقد أن حرب ١٩٦٧ كانت وظيفتها التاريخية، فيما يتعلق بجمال عبد الناصر ومصر والعرب، ما كان لمجيء بوارج بريطانيا وحلفائها إلى الشواطيء المصرية في ١٨٤٠، فيما يتعلق بمحمد علي ومصر. كلا الحدثين كانا يهدفان في الأساس إلى القضاء على تجربة ناجحة في النهضة، وتهدد بمزيد من النجاح لو تركت وشأنها.

كان عبد الناصر خلال الخمسة عشر عاماً التي انقضت بين ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وحرب ١٩٦٧، قد عزل الملك وأدخل النظام الجمهوري، وحقق جلاء الانجليز، وأمم قناة السويس، وبنى قطاعاً عاماً قوياً وضع به أساساً حقيقياً لثورة صناعية، وأطلق الفقراء والشرائح الدنيا من المجتمع من عقالهم، وحقق لمصر درجة عالية من استقلال الإرادة في رسم سياستها الخارجية وسياستها الاقتصادية، وفضلاً عن كل ذلك استطاع أن يعبّيء شعور العرب ضد الاستعمار الغربي وضد إسرائيل ولصالح الوحدة العربية.

كان المطلوب في ١٩٦٧ وضع حد لكل هذا، بتعريض عبد الناصر ومصر لهزيمة مهينة. وقد كانت الهزيمة في ١٩٦٧ مهينة حقاً، ومن ثم لم يكن غريباً أن تضع هذه الهزيمة حداً لأيّ محاولة للتقدم في أي اتجاه من الاتجاهات التي حقق فيها عبد الناصر هذه المكاسب، بل لم يكن ليستغرب أن تتراجع مصر والعرب عن كل ما حققوه في هذه الميادين.

لقد وقف التقدم في أعقاب هزيمة ١٩٦٧ مباشرة، وبدأ التراجع بالفعل بمجرد وفاة عبد الناصر في ١٩٧٠. قام السادات أولاً، في ١٩٧١ بإعلان ماسماه «ثورة التصحيح» أي القول بأن ثورة ٢٣ يوليو قد شابها أخطاء تحتاج إلى تصحيح منه، وركّز هجومه في البداية على ما أسماه «مراكز القوى». أعقب ذلك مباشرة تنكر السادات للثورة الليبية، التي كانت لا تكف عن دعوته للوحدة، وانحيازه إلى جانب السعودية ذات الصلات الوثيقة بالمخابرات الأمريكية، ثم تمّ استقبال حافل للرئيس نيكسون في ١٩٧٤، وكأنه الإمبراطور الروماني جاء ليرى بنفسه ما ضُم حديثاً لممتلكاته. صحب ذلك إعلان آخر عن قدوم عصر جديد سمي «بعصر الانفتاح» بما يتضمنه ذلك من السماح لرياح السلع والاستثمارات الغربية بتهديد القطاع العام والصناعة الوطنية. واقترن السير في طريق الانفتاح بفض اشتباك بعد آخر مع إسرائيل، حتى توج الأمر كله بزيارة تعسة من السادات للقدس في ١٩٧٧، واتفاقيتين أتعس مع اسرائيل في ١٩٧٨ و ١٩٧٩.

معنى هـذا أنـه خلال العشر سنوات التـى حكـم فيهـا السادات، تراجعت السياسـة المصرية فى ميدان الاستقلال الاقتصادى والتصنيع ودعم القطاع العام وحماية الشرائح الدنيا فى المجتمع، وفى ميدان استقلال الإرادة السياسية والانتصار لقضية الفلسطينيين حيث جعل السادات من نفسه صديقاً حميماً للاستعمار الغربى ولكل من جعل من نفسه صديقاً لهذا الاستعمار، من شاه إيران حتى بيجين، وأبدى السادات احتقاره وتأفّفه من بقية العرب بصفة عامة، ووصفهم بالأقزام مرة وبعدم التحضر مرة آخرى، إذا ما قورنوا بالغربيين والاسرائليين. بل لقد ذهب السادات فى طريق التراجع عن ثورة يوليو، إلى حد مغازلة الملكية المعزولة فى مصر، فتكلم كلاماً رقيقاً عن أحمد فؤاد، آخر من تولى عرش مصر والذى تم عزله بإعلان الجمهورية فى ١٩٥٣.

كان المتوقع أن يتسارع هذا التراجع بعد توقيع اتفاقية كامب دافيد فى ١٩٧٩. ولكن الذى حدث فى الواقع هو أن هذا التراجع قد توقف طوال الثمانينات. صحيح أن الحديث عن نقائص القطاع العام والزعم بفشله لم يتوقف طوال الثمانينات، وظل الانفتاح الاقتصادى قائماً حتى اليوم، كما استمر التعبير عن الامتنان للولايات المتحدة مهما أبدت من تجبر وانحياز لجانب اسرائيل، واستمرت التبعية لإرادتها، كما أننا لم نسمع طوال الثمانينات حديثاً عن القومية العربية أو الوحدة العربية، كما تجرأ البعض باقتراح بيع شركة قناة السويس لتسديد الديون. إلخ. كل هذا صحيح، ولكن العلاقات بين مصر واسرائيل ليست الآن هى نفس العلاقات الحميمة التى كانت قائمة فى ١٩٨١، والحديث عن العرب أصبح أكثر تأدباً، والقطاع العام، على أى حال، لا يزال قائماً وإن كان قد أصابه وهن شديد، والانفتاح على السلع والاستثمارات الغربية ليس اليوم اكثر قوة مما كان فى ١٩٨١، والخريجون الذين التزمت الحكومة بتعيينهم فى الستينات، لم يتم تسريحهم بعد، على الرغم من التراخى والتأجيل فى تعيين الخريجيين الجدد. ورغيف العيش، وإن كان قد ارتفع سعره عدة مرات خلال الثمانينات، لا زال مدعوماً بشدة .. وهكذا.

كيف نفسر توقّف التراجع عن ثورة يوليو طوال الثمانينات ؟ أنا لا أميل إلى تفسيره بتغيير شخصية الحاكم، فلست من أنصار تفسير التاريخ تفسيراً فردياً، وردّ التطورات التاريخية إلى رغبات الحاكم وميوله وشخصيته، خاصة إذا تعلق الأمر بتغيرات جوهرية كهذه، وعبر فترة ممتدة من الزمن، وفى بلد يهم العالم الخارجي بالدرجة التى تهمه بها مصر.

كما أنى لا أميل إلى تفسيره بعوامل داخلية بحت، كالقول بأن تعثر الانفتاح كان سببه مقاومة البيروقراطية المصرية، أو مقاومة الشرائح المستفيدة من القطاع العام، كما يزعم رجال صندوق النقد والبنك الدولى والسفارة الأمريكية .. إلخ.

إنى أميل على العكس إلى التفسير الآتى :

كانت عودة الحرب الباردة بين القوتين العظميين، إلى الاشتداد من جديد، منذ هجوم الاتحاد السوفيتى على أفغانستان فى ١٩٧٩، وحتى انتهت بسقوط دول أوروبا الشرقية الواحدة بعد الأخرى فى ١٩٨٩، سبباً فى تأجيل عصر الهيمنة الأمريكية عقداً كاملاً. لقد تأجّل خلال الثمانينات كثير من مشاكل العالم العربى فبقيت دون تسوية، كما تأجّل حلّ كثير من مشاكل مناطق أخرى من العالم.

لقد طالت الحرب العراقية الايرانية أكثر مما ينبغى، واستمرت الحرب الأهلية فى لبنان دون حلّ، واستمر الخلاف بين الدول العربية الصديقة لأمريكا وتلك المصادقة للاتحاد السوفيتى، فاستمر العداء بين مصر وليبيا طوال الثمانينات، وبين مصر وسوريا، وبين اليمن الشمالى واليمن الجنوبى .. إلخ فما أن انتهت الحرب الباردة وبدأ عهد الوفاق بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى حتى رأينا حرب العراق وإيران تتوقف، وأزمة لبنان تكاد تنتهى، والرئيس المصرى يحتضن الرئيس الليبى ثم الرئيس السورى، واليمن الجنوبى يتحد مع الشمالى. كما أن ماسمى بأزمة الخليج، أى غزو العراق للكويت والتدخل العسكرى الأمريكى فى الخليج، قد دشّن بدوره العهد الجديد للهيمنة الأمريكية الكاملة على العالم العربى، أو على الأقل على المشرق العربى بما فيه مصر.إذا صحّ هذا التفسير فليس من المستغرب أن نستيقظ كل يوم لنجد دليلاً جديداً على بداية عصر جديد. لم يكن من المستغرب مثلاً أن يأتى توقيع مصر على الاتفاق النهائى مع صندوق النقد الدولى فى أعقاب أزمة الخليج مباشرة، بعد تعثر طال أكثر من ثلاث سنوات (وهو ما يحب رجال الصندوق ورجال الحكومة أن يردوه إلى «صعوبات التفاوض» حول مسائل فنية بحت)، يتلوه مباشرة الاتفاق على تخفيض الديون فى نادى باريس تمهيداً للأرض التى سوف يبنى عليها الأمريكيون عصراً جدياً من الديون الجديدة، وتحديث الأسلحة المصرية، واتفاقات جديدة مع الإسرائيليين .. إلخ.

وفى غمار هذه كله لم يكن من المستغرب أن يبدأ من جديد، وبحماس لم نعهده طوال الثمانينات، إجراءات متسارعة لإتمام تصفية ثورة يوليو. إنه فى غضون مالا يزيد عن أسبوعين أو ثلاثة، بل وأحياناً فى نفس اليوم، طلعت علينا الصحف باجراءات أو اتفاقات تسمح لصندوق النقد بالتفتيش الدورى على مدى التزام مصر بتنفيذ توصيات الصندوق، وبالموافقة على قانون يسمى بقانون قطاع الأعمال العام لا يصفى القطاع العام بالضبط، ولكنه يرفع الحماية عن القطاع العام وعن العاملين فيه، وبأنباء زيارة لوزير الدفاع الأمريكى يناقش فيها ضمن أشياء أخرى، احلال الاسلحة الأمريكية محل البقية الباقية من «الأسلحة الشرقية»، وادخال ضريبة جديدة شديدة الوطأة على الفقراء والشرائح الدنيا فى المجتمع اسمها ضريبة المبيعات فى نفس الوقت الذى تحمل فيه المانشتات خبر «شامير يعلن رفضه لكل المقترحات الرامية لاحلال السلام بالمنطقة، ويؤكد استمرار حكومته فى تنفيذ برنامجها الاستيطانى بالأرض المحتلة وتكثيف استيعاب المهاجرين»، ولا تجد الحكومة المصرية لفظاً لوصف هذه

التطورات أقوى من وصف «مؤسفة». فى نفس اليوم تقريباً تؤكد التصريحات الرسمية أن رئيس الجمهورية مصمم على قبول دعوة ملكة بريطانيا بزيارة انجلترا فى المدة الواقعة بين ٢٣ يوليو و٢٦ يوليو، أى ما بين تاريخ قيام الثورة، وهو من المفروض أن يكون عيد مصر القومى الذى تعوّد الرئيس المصرى أن يلقى خطاباً بمناسبته كل سنة طوال الـ ٣٩ سنة الماضية، وتاريخ تأميم قناة السويس، الذى يرمز لانهيار الأمبراطورية البريطانية، وذلك على الرغم من وجود سؤال وجهه أحد المعارضين فى مجلس الشعب يطلب فيه من الحكومة أن تبرر قبولها المذهل لهذه الدعوة فى هذه التواريخ الغريبة، فما زالت هذه هى التاريخ المفضّلة لدى كل من الرئيس المصرى وملكة بريطانيا. وفى اليوم التالى لتأكيد هذا النبأ نشرت جريدة الأهرام صورة كبيرة للملك السابق أحمد فؤاد وأشارت إلى أنه «سيقيم بصفة دائمة فى مصر ابتداء من نهاية العام الحالى، حيث يعد لتنفيذ بعض المشروعات السياحية». قد يكون الأمر بالطبع مجرد صدفة، ولكنها صدفة كما يقال، أكثر دلالة من «ألف ميعاد».

٢ - عن العودة إلى ما قبل الثورة

نشرت جريدة الاهرام في صفحتها الأولى صورة لمسئول كبير وهو راقد على سرير فى إحدى المستشفيات وإلى جواره رئيس الجمهورية يحادثه ويلاطفه وقد جاء لزيارته والسؤال عنه والاطمئنان على صحته. وكتبت جريدة الاهرام تحت الصورة أن هذا المسئول الكبير قد صرح بعد زيارة رئيس الجمهورية له بأنه قرر فتح هذه المستشفى التى يرقد فيها امام كافة المواطنين بعد أن كانت مقصورة على طائفة الزراعيين فقط، ليعالج الجميع فيها بأسعار رمزية، وذلك «بمناسبة زيارة الرئيس للمستشفى».

وقد لفت نظرى هذا التصريح لطرافته، إذ يفهم منه أن الصدف السعيدة وحدها هى التى سمحت لفقراء المرضى بأن يعالجوا في هذا المستشفى الجديد بأسعار رمزية. فلو فرض مثلاً وأن المسئول الكبير كان يعالج فى بيته بدلاً من الذهاب إلى المستشفى، لما تحقق هذا الكسب الكبير للفقراء، أو لو فرض أن الرئيس لم يخطر بباله زيارة المسئول الكبير فى المستشفى لما تحقق هذا أيضاً. ويفهم من الخبر بمفهوم المخالفة أن الشيء الوحيد الذى يمنع المستشفيات الأخرى من تقديم خدماتها للجمهور بأسعار زهيدة هى أن رئيس الجمهورية لم يقم بزيارتها بعد.

على أن أكثر مالفت نظرى فى هذه العبارة هى جدّتها بالنسبة لما ألفناه لسنوات طويلة من صنوف التقرّب للرئاسة والرؤساء. فقد تعوّدنا أن ينسب لرئيس بعد آخر الشجاعة فى اتخاذ القرار والحنكة السياسية والحرص على التخفيف من معاناة الجماهير ..... إلخ، ولكننا لم نسمع منذ فترة طويلة أن ينسب للرئيس ما ينسب لأولياء اللّه الصالحين من أن البركة تحل بمكان لدى حلولهم به. وقد حاولت أن أتذكر آخر مرة استخدمت فيها هذه الطريقة فى اطراء الرئيس فلم أجد سابقة لها إلا فى عهد ماقبل الثورة، حينما كان المحيطون بالقصر يبتدعون مختلف الأساليب لزيادة شعبية الملك، كتوزيع الهدايا فى عيد ميلاده أو منح الألقاب فى عيد الجلوس، فى محاولة سقيمة للربط بين الخبر السعيد وبين شخص الملك. على أنى عندما أمعنت فى التفكير فى الأمر وجدت أن أوجه الشبه بين أيامنا هذه وعهد ما قبل الثورة آخذه فى الازدياد.

انظر مثلاً إلى هذا الانقسام الحاد بين الطبقات العليا والدنيا فى أيامنا هذه وفى عهد ما قبل الثورة، وهو ما عملت الثورة بالتدريج على تصحيحه. قد يقال إن هذا الانقسام الحاد

بين الثراء المفرط والفقر المدقع. كان دائما موجوداً فى مصر وانه ليس حكراً على آخر سنوات الملكية ولا على ايامنا هذه. ولكن الحقيقة هى أن الاستقطاب فى الثروة والدخل بين المصريين، الذى بدأ مع الاعتراف بالملكية الخاصة للارض الزراعية فى منتصف القرن الماضى، أخذ فى التزايد حتى بلغ قمته قبيل سقوط الملكية، ثم بدأت ظاهرة عكسية، أى اتجاه الفجوة بين الثروات والدخول إلى التضاؤل حتى منتصف الستينات، ثم حدث ما يشبه التجمد فى نمط توزيع ادخل بين منتصف الستينات ومنتصف السبعينات. تلت ذلك فترة قصيرة قد يكون قد حدث فيها بعض التحسّن فى توزيع الدخل بسبب هجرة شرائح واسعة من أصحاب الدخول المنخفضة للعمل فى دول النفط، على أنه بانحسار معدل الهجرة منذ بداية الثمانينات، ومع استمرار سياسة الانفتاح، يكاد المرء يقطع باتجاه توزيع الدخل إلى مزيد من التفاوت طوال الثمانينات. إذ بينما استمرت سياسة الانفتاح تسمح بتراكم الثروات فى أيد قليلة من المشتغلين بالتجارة، خاصة تجارة الاستيراد، ومختلف أنواع الوساطة، بما فى ذلك استغلال النفوذ، انخفضت فرص الهجرة إلى الخارج وفرص التشغيل فى الداخل بسبب انخفاض اسعار النفط واستمرار الأزمة الاقتصادية، فارتفعت بشدة معدلات البطالة مقترنة بارتفاع مذهل فى مستوى الأسعار.

هذه العودة للاستقطاب الحاد فى توزيع الثروة والدخل صحبتها أيضاً عودة بعض مظاهر البذخ القديمة التى كانت تميز عصر ما قبل الثورة، وتقترن بقلة حساسية واضحة لما يجاورها من صور الفقر. وسأضرب لذلك بعض الأمثلة.

ليس هناك من لم يبتهج ببناء دار الأوبرا الجديدة، وليس لدىّ أى اعتراض على قيام الدار الجديدة، باستيراد مختلف صور الفن الراقى من الخارج. ولكنى لم استطع أن امنع نفسى من ملاحظة المفارقة الواضحة بين ما يدور داخل الأوبرا الجديدة منذ افتتاحها وما يجرى على مقربة منها فى شوارع القاهرة.

ففى الوقت الذى كانت المسرحية الغنائية الامريكية «شوبوت» تعرض بدار الأوبرا بأزهى الديكورات ويتدافع الراغبون فى رؤيتها منذ الصباح الباكر أملاً فى الحصول على تذاكر باهظة الثمن، كانت القاهرة على وشك الدخول فى أزمة دقيق طاحنة ليصطف الناس فى طوابير طويلة لا تتحرك املاً فى الحصول على الرغيف ذى القرشين. ليس صحيحاً أن هذه المفارقة يجب أن تقبل وكأنها من طبيعة الأشياء، أو أنها موجودة فى كل عصر وكل بلد، فمصر نفسها لم تعرف مثل هذه المفارقة خلال الخمسينات والستينات، حينما تحولت دار الأوبرا العريقة نفسها إلى مسرح عادى يأمّه الناس دون مشقة. وإنما كانت هذه المفارقة وبهذه الحدة من سمات العصر السابق على الثورة.

ليس منا أيضاً من لم يبتهج بحصولنا على مترو انفاق نظيف ومنتظم، وبنجاحنا فى المحافظة على نظافته وانتظامه لعدة أعوام. ولكن الذى لم يعلق عليه أحد، فيما أعلم، هو

التغيير الذى لحق ركاب المترو وبعد أن تحول من قطار حلوان - باب اللوق القديم إلى مترو الأنفاق الجديد. فقبل هذا التطوير كان باستطاعتك أن تركب هذا القطار من المعادى إلى باب اللوق بما لا يزيد على خمسة قروش، علماً بأن الكمسارى لم يكن يأتى فى معظم الأحوال للتحقق من شرائك للتذكرة، فتجد نفسك وقد وصلت إلى مقصدك مجاناً.

فجأة تحول هذا القطار إلى مترو الانفاق وارتفع سعر التذكرة من خمسة قروش إلى أربعين. وركبت أبواب حديدية لا يمكن عبورها إلا بعد أن تشترى التذكرة، فإذا بالرحلة قد تضاعف سعرها ثمانى مرات بين يوم وليلة. ترتب على ذلك أن اختفت من القطار شرائح اجتماعية بأكملها كانت تركبه بانتظام فلم تعد تستطيع تحمّل تكاليفه. ففضلاً عن اختفاء صغار البائعين الذين كانوا يوزعون عليك قطع اللبان أو النعناع أو الأحجبة ثم يعودون لجمعها أو جمع أثمانها، اختفت أعداد غفيرة من العمال وفقراء التلاميذ وصغار الموظفين وغيرهم من النساء والرجال الذين لا يجدون من المجدى استخراج اشتراكات لأنهم لا يستخدمون القطار يومياً، هكذا بدا ركّاب القطار " محترمين " أكثر، وأكثر استعداداً للمحافظة على نظافته واحترام قواعده، ولكن كان ثمن ذلك هو استبعاد آلاف مؤلفة من الركاب السابقين الذين يعلم الله وحده البديل الذى لجئوا إليه للانتقال من مكان لآخر. ولكن أياً كان هذا البديل، سيارة أتوبيس تجىء أولا تجىء، أو عربة كارو، فإن أحداً منا لا يبالى بمستوى النظافة والنظام المتبعين فى ركوبهما، ذلك أننا لم نعد نراهم، وإذا كان اختفاؤهم عن الأعين قد ساهم، مثلما ساهمت دار الأوبرا، فى جعل مصر تبدو وكأنها ارتفعت درجات على سلم الحضارة والرقى، فإن من المؤكد أنهم لم يختفوا من الوجود.

على أن هناك مظهراً آخر للاستقطاب فى ميدان مختلف تماماً، وإن كان يعكس الاستقطاب الآخذ فى النمو فى مستويات المعيشة ونوع الحياة، واقصد به الاستقطاب بين الاستخدام السياسى للدين والاستخدام الرسمى له. إذ نلاحظ أنه طوال الخمسة عشر عاماً الماضية، زاد التجاء الحركات الدينية إلى استخدام العنف، وتكررت حوادث الاعتداء على السياسيين من قبل اعضاء الجماعات الاسلامية، فى نفس الوقت الذى دأبت فيه السلطة على استخدام الدين استخداماً شكلياً محضاً، واستخدام رجال الدين الرسميين فى إصدار الفتاوى والتفسيرات التى تأمل بها إبعاد الناس عن الاشتغال بالسياسة واسباغ بعض الشرعية على تصرفات السلطة، وإظهارها بمظهر المتديّن الورع والمتفانى فى خدمة الدين. هذا الاستقطاب أو الانقسام الحاد بين استخدامين مختلفين اشد الاختلاف للدين يذكرنا مرة أخرى بسنوات ما قبل الثورة، وهو يعكس الظاهرة التى لا حظناها حالاً وهى ازدياد حدة الانقسام الطبقى. ذلك انه كلما زاد اتساع الفجوة بين الطبقات اتسعت ايضاً الفجوة بين التفسيرين السائدين للعقيدة الدينية، وزاد اغتراب المتمسكين بأحد هذين التفسيرين عن المتمسكين بالتفسير الآخر، واشتد بينهما العداء. قلنا أن الوضع الآن فى هذا الصدد يشبه

إلى حد كبير الوضع فى سنوات ما قبل الثورة، ولكن الأمر لم يكن كذلك فى الستينات. كان الإسلام السياسى موجوداً بالطبع، وكان طوال الستينات معارضاً للسلطة، ولكن السلطة كانت تنافس الحركة الدينية بتقديم تفسير ثورى للدين بدورها. لم تكن السلطة تقتصر فى تفسيرها للدين على تلك التفسيرات الداعية إلى محض الخضوع للسلطان واحترام الأمر الواقع، بل كانت تقول ان الاسلام اشتراكى وان اشتراكيتها اسلامية.كان الصراع إذن، فى الستينات، بين منهجين مختلفين فى التغيير : الحركات الدينية تريد أن تغير فى اتجاه الشريعة الأسلامية، والسلطة تريد أن تغيرّ فى اتجاه الاشتراكية، أما الآن فقد أصبح الصراع بين الراغبين فى التغيير لتطبيق الشريعة والراغبين فى الاحتفاظ بكل شىء كما هو عليه.

٣- دفاع نبيل عن قضية باطلة

احترت حيرة عظيمة إذ قرأت المناقشة التى بداها الدكتور فؤاد زكريا على صفحات مجلة الهلال " عن هزيمة ١٩٦٧ فى عدد اغسطس ١٩٨٦، واشترك فيها الاساتذة فتحى رضوان ومحمد سيد أحمد ومحمد عودة فى عدد سبتمبر، ثم عاد إليها الدكتور زكريا فى عدد أكتوبر. فالدكتور فؤاد زكريا يكتب كعادته بمنطقه السلس، ومدفوعاً كعادته أيضاً بأنبل الدوافع، ولكنّه ينتهى إلى نتيجة تكاد تكون هى النقيض التام لما ظللت أعتقده (ولا أزال) منذ وقوع كارثة ١٩٦٧ وحتى اليوم، وهو أن هذه الهزيمة فرضت علينا فرضاً بتدخل قوى خارجية عاتية لم نكن نستطيع لها رداً، ولاسباب تكاد تكون خارجة تماماً عن سلطاننا. ولكن ها هو ذا الدكتور زكريا يقول العكس بالضبط، وهو أننا، والنظام الناصرى بوجه خاص، تحمل المسئولية الأولى عن الهزيمة، وانه كان من الممكن تجنب وقوعها لولا نقائص هذا النظام ومثالبه، وعلى الأخص لولا ما اتسم به النظام الناصرى من حكم فردى وغياب المشاركة الشعبية الحقيقية. ثم جاءت التعليقات إما متفقة مع جوهر ما قاله الدكتور زكريا، أو منتقدة إياه دون أن تنجح فى رأيى، فى حسم القضية لصالح الرأى الآخر الذى اعتقد بصحته.

لا يمكن طرح الأمر برمته جانباً بالقول بأننا فى الحقيقة متفقون، رغم الاختلاف الظاهرى، فالدكتور زكريا يعترف للعامل الخارجى بدور ما وأنا اعترف لنقائص النظام الناصرى بدور ما، فما جدوى أن يقول أحدنا أن سبب الهزيمة ليس هو ضراوة الاعتداء بل ضعف المعتدى عليه، وأن يقول آخر بعكس ذلك، طالما أن من البديهى أن أية معركة تحسمها فى النهاية القوة النسبية لكلا الطرفين (بكل ابعادها العسكرية والسياسية والاقتصادية والنفسية) ؟ ومن ثم يستوى القول بأن سبب الهزيمة هو قوة المعتدى أو ضعف المعتدى عليه، وتصبح القضية غير ذات موضوع. لا يمكن إنهاء النقاش على هذا النحو إذ أن الدكتور فؤاد زكريا يذهب بالطبع إلى أبعد من هذا، إذ يرمى إلى بيان انه كان باستطاعة نظام عبد الناصر، لو كان قد تجنب عدداً من الأخطاء (وبالذات خطأ الحكم الفردى) أن يتجنب الهزيمة، وهذا هو بالضبط ما اختلف معه فيه اشد الاختلاف. نعم إنى اعتقد أن للنظام الناصرى أخطاء كبيرة ساهمت بلا شك فى أن تكون هزيمة يونيو بهذه الفداحة وهذا الحجم وهذه السرعة، ولكنى اعتقد أيضاً أن من الخطأ تحميل هذه النقائص باكثر مما تحتمل، وأن من شبه المؤكد أن الهزيمة كانت واقعة حتى لو كان النظام الناصرى قد نجح فى إقامة حكم ديمقراطى حقيقى.

عاودت إذن قراءة مقالي د . زكريا بعناية، فإذا بى أجد أن مابدا لى فى أول الأمر منطقاً صارماً لم يكن فى الحقيقة بهذه الصرامة. وان الأدلة التاريخية التى يستعين بها لتأييد رأيه لا تحسم الأمر لصالحه. وأن هناك من الأدلة التاريخية الأخرى ما يدحض رأيه. وأن ما لمقاليه من جاذبية تعود فى الواقع إلى جاذبية موقفه الاخلاقى والسياسى وليس إلى أنه اصاب كبد الحقيقة.

ذلك أن هناك بلاشك جاذبية خاصة لكل رأى يحاول أن يتجنب إلقاء المسئولية على الغير ويتصدى للمشكلة قائلاً بشجاعة دعونا نعترف بخطئنا، ولا نفع يعود علينا من ترديد أن الاستعمار هو دائماً المسئول. هذه الجاذبية ترجع أولاً إلى ما توحى به من شجاعة الاستعداد للاعتراف بالخطأ، فإلقاء المسئولية على الغير يبدو وكأنه أكثر الحلول كسلاً، اساسه محاولة تبرئة النفس وتبرير القعود والانتظار حتى يغيّر الغير ما بنفسه، بحجة أنه ما باليد حيلة ولا أمل فى الخروج من الورطة طالما ظلت القوى الخارجية متربصة بنا هذا التربّص. وقد يقول الدكتور زكريا فى نفسه (وأغلب الظن أنه يقول ذلك لنفسه بالفعل) : «إنه حتى لو كان الرأى الآخر صحيحاً، ذلك الذى يلقى بالمسئولية على القوى الخارجية، فإنه من الأفضل أن أؤكد على نقائص النظام الناصرى، التى ما يزال الكثير منها قائماً حتى اليوم، حتى استثيرهمة الشباب للإصلاح. دعنى اؤكد على ما بيدنا تغييره ولا أضيعً جهدى فى إلقاء اللوم على ظروف لا سلطان لى عليها». وفى مقالى الدكتور زكريا ما يؤكد أن هذا الاعتبار حاضر فى ذهنه حضوراً قوياً، إذ يقول فى ختام مقال اغسطس : « إن من واجب كل حريص على وطنه أن يتذكر الهزيمة كيما يدرك النتائج المأساوية التى يؤدى إليها الحكم الفردى مهما كان نجاحه فى غير ذلك من الميادين، وكلما أمعن المرء فى التفكير فى الأمر، ازداد إصراراً على الكفاح من أجل مزيد من المشاركة الشعبية الحقيقية فى صنع القرار وتنفيذه والرقابة عليه ».

الهدف إذن نبيل بلاشك، ولكنى لا أظن أن د. فؤاد زكريا يحب أن تناقش كتاباته على اساس أخلاقى أو سياسى، بل الارجح أنه يحب أن تناقش بمعيار الصواب والخطأ، المنطقى أو التاريخى، فهو يحاول أن يتناول الأمر وكأنه قضية منطقية وتاريخية بحتة، وكأنه على استعداد لتجاهل أية اعتبارات عملية فى سبيل الوصول إلى الحقيقة، وهو بالفعل ما يجب علينا أن نصنعه. وهنا اعتقد انه جانب الصواب بدرجة كبيرة، فالهدف النبيل، تماماً كالهدف الحقير، يمكن ان يلوى عنق الحقيقة، ويقدم تفسيرات خاطئة للتاريخ، ويضحى بموضوعية النقاش.

يبدأ الدكتور فؤاد زكريا بالوقوع فى خطأ شائع، وهو عرض الرأى الذى يريد انتقاده فى أسوأ اشكاله وأكثرها تهافتاً حتى يتسنى له بذلك هدمه فهو إذ يريد أن ينتقد التأكيد على العامل الخارجى فى الهزيمة يدعوه أولاً بنظرية « المؤامرة الدولية». مع أن من الممكن جداً أن يقبل المرء التأكيد على دور القوى الخارجية الحاسم دون أن يعتقد بالضرورة بوجود «مؤامرة »

بكل ما تحمله الكلمة من معان، كما اشار بحق الاستاذ فتحى رضوان. ثم يصف الدكتور زكريا فى تلخيصه لهذا الرأى الذى يريد انتقاده بأنه يذهب إلى « تفسير حرب ١٩٦٧ عن طريق البعد الخارجى وحده » (ص ٢٢) ، مع أن من الصعب أن نتصور طفلاً صغيراً يمكن أن يذهب فى حماقته إلى هذا الحد، فينفى عن نظام عبد الناصر أى شبهة للخطأ أو التقصير.

بناء على هذا أصبح من السهل على د. زكريا أن يوجه اتهاماً قاسياً وظالماً لكل من يحاول أن يحمل العامل الخارجى المسئولية عن الهزيمة، فينعتهم جميعاً، وقد وضعهم جميعاً فى هذه السلة الواحدة البائسة، بأنهم يتبنون هذا الرأى مدفوعين بمصلحة شخصية، فيقول :

«أصحاب النظرية الأولى، أعنى نظرية المؤامرة الخارجية، يهتمون فى واقع الأمر بتبرير ارتباطاتهم القديمة بالعهد الناصرى خلال فترة الهزيمة، أكثر مما يحرصون على الحقيقة الموضوعية ". وهكذا لا يسمح د. زكريا لأحد أن يعتقد بأن العوامل الخارجية هى المسئول الأول عن الهزيمة دون أن يصمه بأن له مصلحة شخصية فى التغاضى عن نقائص عهد عبد الناصر، وهو موقف لا يتجاهل فقط إمكانية الاعتقاد بأن العامل الخارجى هو العامل الحاسم دون السكوت عن أخطاء النظام الناصرى، بل ويتجاهل أيضاً أن كثيرين ممن يتخذون هذا الموقف سجنوا أو شردوا فى عهد عبد الناصر ولم يحققوا فى حياته نفعاً شخصياً يذكر.

يلجأ الدكتور زكريا بعد هذا إلى الاستشهاد بالتاريخ، ويقول أنه سيكتفى بمثلين : فيتنام ونيكاراجوا، للتدليل على أن هناك من الدول ما تعرض للأطماع والمؤامرات الأمبريالية العالمية ومع ذلك نجح فى صدّها ولم ينهزم أمامها .

على أنى أزعم أن هذه الطريقة من طرق الاستدلال هى من اشد الطرق خطراً وأقلّها يقيناً، ويكاد يستحيل أن تحسم الأمر على أى نحو كان، إذ ما الذى يريد د. زكريا أن يستدل به من تجربة فيتنام ؟

هل يريد أن يقول : إنه لو كانت مصر قد اقتدت بفيتنام من حيث الاعتماد على المشاركة الشعبية الشاملة لانتصرت على الولايات المتحدة واسرائيل ؟

كيف يمكن له أن يكون واثقاً من ذلك ؟ إن هناك عشرات الفوارق الأخرى (الجغرافية والتاريخية والاجتماعية والنفسية وتلك المتعلقة بمواقف الدول الكبرى الأخرى) بين تجربة فيتنام وتجربة مصر، غير غياب أو تحقق المشاركة الشعبية، التى يمكن أن يرد إليها الانتصار والهزيمة، ولقد اشار الاستاذ فتحى رضوان إلى اختلاف التضاريس وطبيعة الأرض وإلى الاختلاف فى الميل إلى التقشف والقدرة عل احتمال الحرمان، ولكن ألا يجوز أيضاً أن يكون مجرد وجود الأداة الجاهزة (وهى اسرائيل) لتوجيه الضربة إلى مصر، دون حاجة إلى تدخل مباشر من الولايات المتحدة، سبباً كافياً لاختلاف نتيجة المعركة فى حالة مصر عنها فى حالة

فيتنام، بكل ما استتبعه التدخل الأمريكي المباشر من مقاومة عنيفة داخل المجتمع الأمريكي وانهيار الروح المعنوية للمقاتلين الامريكيين فى فيتنام، بصرف النظر عن مدى تحقق أو غياب الديمقراطية والمشاركة الشعبية ؟

أما مثال نيكاراجوا فقد كان د. زكريا أقل توفيقاً فى اختياره. فالأمر هنا لا يقتصر على الشك فى درجة التشابه بين تجربة مصر وتجربة نيكاراجوا فيما عدا تحقق أو غياب المشاركة الشعبية، بل يثير أيضاً التساؤل عما إذا كان يحق لنا أن نعتبر أن تجربة نيكاراجوا قد بلغت بالفعل نهايتها بحيث يمكن مقارنتها بتجربة مصر التى انتهت فى ١٩٦٧. إن قول د. زكريا إن نيكاراجوا بلد صغير، يقف حتى الآن وبعد سنوات من ثورته صامداً فى وجه الجار الشمالى الجبار..» وقوله إن نيكاراجوا «لا تزال تقف على اقدامها ولا تزال تبنى نفسها فى الداخل وسط أصعب الظروف» كان من الممكن جداً أن يستخدم فى وصف مصر بعد اكثر من ١٤ سنة من قيام ثورة ١٩٥٢، أى بعد ضعف الفترة التى انقضت على ثورة نيكاراجوا، بل وكان يستخدم بالفعل، فيوصف نظام عبد الناصر بأنه صمد فى وجه العدوان الثلاثى فى ١٩٥٦، وفى وجه مؤامرات الاستعمار ضده منذ ذلك الحين، بما فى ذلك انفصال سوريا وحرب اليمن وقطع المعونات الغربية .. إلخ، فقد استمرت مصر هى الأخرى تبنى نفسها «وسط أصعب الظروف» حتى وقعت الواقعة فى ١٩٦٧. فالعبرة إذن ليست هى بمدى قدرة دولة صغيرة على الصمود بضع سنوات أمام قوة عظمى، وإنما العبرة فيما نحن بصدده الآن هى بما إذا كان الذى انقذ نيكاراجوا حتى الآن[1] هو خلو نظامها من الأخطاء (وهو أمر مشكوك فيه على أية حال) أم مدى ضراوة العدوان الخارجي، وملاءمة أو عدم ملاءمة الظروف الدولية بوجه عام، وعلى الأخص موقف القوة العظمى الأخرى من العدوان الأمريكى.

ثم فلنفرض اننى جئت للدكتور فؤاد زكريا بأسئلة يزيد عددها على اثنين، لبلاد كانت محكومة حكماً بوليسياً وتخضع لاشد اساليب الحكم ديكتاتورية، واستطاعت مع ذلك أن تنتصر انتصاراً باهراً فى الحرب وتهزم اعداءها، هل أكون بذلك قد دحضت حجته و « أثبتّ » أن المشاركة الشعبية ليست عاملاً حاسماً فى الانتصار والهزيمة ؟

ما رأى د. فؤاد زكريا مثلاً فى انتصار الاتحاد السوفييتى على ألمانيا بقيادة ستالين فى ظل نظام من أقسى النظم بوليسية وديكتاتورية ؟ وما رأيه فى انتصار ألمانيا بنازيتها على فرنسا بديموقراطيتها والتى كانت هزيمتها تضاهى « فى حجمها وسرعتها » الهزيمة المصرية فى ١٩٦٧، مع أن الهجوم هنا كان أقل مباغتة وأكثر احتمالاً من هجوم اسرائيل على مصر ؟ بل ما رأى د. زكريا فى انتصار الجيش المصرى فى ١٩٧٣ ؟ هل يستطيع حقاً أن يرى فى هذا الانتصار نتيجة لتغير فى أسلوب الحكم فى مصر نحو مزيد من المشاركة الشعبية والتقليل من الحكم الفردى ؟ أم أن الأمر يجب أن يفسر تفسيرات أخرى ؟

---

(١) لقد تغيّر الأمر كثيراً منذ كتابة هذه السطور، على نحو يؤيد ما ذهبت إليه فى هذا المقال.

ثم ألا يلفت نظر د. زكريا وجه الشبه الشديد بين تجربة الناصرية وتجربة محمد على فى القرن الماضى دون أن يكون لانتصارات محمد على العسكرية والاقتصادية علاقة بمدى تحقق المشاركة الشعبية فى عصره ولا انكساره راجعاً إلى غياب هذه المشاركة ؟ وألا يلفت نظره أيضاً أن انكسار الناصرية قد عاصره انكسار مماثل فى كثير من دول العالم الثالث، التى تتفاوت ظروفها واسلوب الحكم فيها تفاوتاً عظيماً، وأجبرت جميعاً على الخضوع لإرادة الدول العظمى حينما أصبحت الظروف الدولية غير مواتية لاستقلالها وحيادها ؟ هل يريد أن يقدم نفس التفسير (غياب المشاركة الشعبية) لانكسار تجربة نيكروما فى غانا وسوكارنو فى اندونيسيا وبن بيللا فى الجزائر وجولار فى البرازيل بل واحتواء تجربة تيتو فى يوجوسلافيا ونهرو فى الهند، فى فترة واحدة لا تزيد على الخمس سنوات ؟

لم يكن من الممكن ان يغيب عن د. فؤاد زكريا قلة ما بيده من أدلة يمكن أن تحسم الأمر لصالحه، وضعف دلالة الشواهد التاريخية التى تقدم بها فهو يتسلح أساساً، كما قلت، بقوة الاعتبار السياسى والأخلاقى المرتبط بموقفه وليس بصحة هذا الموقف وسلامته المنطقية. لم يكن من الغريب إذن أن نلاحظ ما صادفه من صعوبة بالغة فى التعبير الدقيق عن رأيه دون أن يقع فى الخطأ، فإذا بتعبيراته عن رأيه ووصفه للآراء الأخرى تتردد تردداً واضحاً بين مستويات بالغة التفاوت فى القوة والضعف.

فهو مرة يقول فى عبارة كاسحة « إن مشكلة غياب المشاركة الديمقراطية تعود لتؤكد نفسها بوصفها السبب الحقيقى للهزيمة » (ص ٢٩)، وهى عبارة يكاد يفهم منها أن العامل الخارجى كان سبباً زائفاً أو موهوماً، وهو فى عبارة أخرى أقل قوة يقول إن غياب المشاركة الشعبية كان « أهم اسباب الهزيمة » (ص ٣٠)، وهى عبارة يفهم منها ان العامل الخارجى لعب دوراً لا يمكن إنكاره وإن لم يكن أهم العوامل. ولكنه فى عبارة ثالثة يبين أنه ليس واثقا حتى من ان العامل الخارجى ليس أهم العوامل فيقول « إن تفسير هذه الهزيمة على اساس عامل التآمر الخارجى يتجاهل عوامل اخرى قد تكون اقوى اثراً فى إحداث الهزيمة من أى عوامل أخرى» (ص ٣٤) وإذا بالأمر إذن لا يتعدى أن يكون اعترافاً بأهمية كل العوامل فى إحداث الهزيمة دون إمكانية الجزم بأيّهما كان أهم من الآخر.

بل إن من تعبيرات د. زكريا ما يوحى بأن الأمر يتعلق بحجم الهزيمة اكثر منه بوقوع الهزيمة نفسه، فهو عندما يحاول التقليل من أهمية العامل الخارجى يحرص على أن يقرن الهزيمة بأوصافها، فيقول مثلاً «إن تآمر القوى الامبريالية وان كان حقيقة لا ننكرها، لا يكفى على الإطلاق لتفسير الانهيار السريع والشامل الذى حدث فى ٥ يونيه » (ص ٢٧) فلا ندرى بالضبط هل المقصود نفى المسئولية عن « الانهيار » أم عن « الانهيار السريع والشامل ». كذلك يصف الدكتور زكريا نظرية المؤامرة الخارجية مرة بأنها«نظرية باطلة من أساسها » (ص ٢٦) ولكنه بعد ذلك بسطرين فقط يقول إنها :

« تفسير جزئى يبرز بصورة مبالغ فيها جانباً واحداً من الظاهرة »، ثم يكتفى بعد ذلك بقليل بحكم أكثر تسامحاً إذ يقول : «أن التفسير الخارجى لابد أن يكمله تفسير آخر داخلى» (ص ٢٧) وينتهى الأمر بأن نظرية المؤامرة الخارجية لا تقدم « التفسير الوحيد الكافى للحرب » وهو حكم إذا وضع بهذه الصيغة المتواضعة لا يمكن إلا أن يقبله أى شخص عاقل لأنه لا يكاد يتعدى البديهيات الواضحة بذاتها.

لا شك أننا نرحب أشد الترحيب بحماس الدكتور فؤاد زكريا لقضية المشاركة الشعبية، ولكننا لا نستطيع أن نطاوعه وهو يحاول أن يرد الهزيمة والانتصار إلى غياب أو تحقق هذه المشاركة، ولو على حساب إنكار حقيقة ناصعة وهى ان حجم الاعتداء الخارجى وقوة المعتدى وتصميمه على إجهاض التجربة الناصرية وغياب القوة الرادعة من جانب القوى الكبرى الآخرى، وكلها عوامل كانت خارجة بالفعل عن سلطان الأرادة المصرية، كانت هى العوامل الحاسمة فى تحديد النتيجة. بل إنى أجد نفسى، مع كل تاييدى له فى التأكيد على ضرورة الديمقراطية والمشاركة الشعبية، غير قادر على الاتفاق معه على أن غياب الديمقراطية هى بمثابة الثقب فى الوعاء الذى تتسرب منه كل إيجابيات النظام، بمعنى ان كل إيجابيات العهد الناصرى تبدو وكأن لا قيمة لها إذا تخلف شرط المشاركة الشعبية فى الحكم، وأن غياب هذا الشرط هو « عنصر سالب يهدد جميع العناصر الأيجابية الآخرى بالخطر ويجعلها كلها معرضة للانهيار عند أول هزة .. وهذا ما اثبته بالفعل مسار المعركة فى ١٩٦٧، وما ظهر بالدليل القاطع بعد أن اختفى الزعيم الذى كان يمسك فى يديه جميع الخيوط » (ص ٢٩-٣٠).

لا أظن ذلك صحيحاً بالمرة. فهل يستطيع د . فؤاد زكريا حقاً أن ينكر أن كثيراً مما حدث من تقدم فى عهد عبد الناصر فى ميادين التصنيع والزراعة والتعليم وإعادة توزيع الدخل سوف يبقى على الزمن أيا كانت الآثار المترتبة على الهزيمة ؟

إن تجربة محمد على الرغم من بعد الزمن بها، تؤيد ما اقول. فمع كل ما احدثته ضربة الاستعمار من تخريب بالاقتصاد والجيش المصرى فى ١٨٤٠ الا تزال مصر حتى الآن مدينة لمحمد على باصلاح نظام الرى، وإرساله البعثات التعليمية إلى أوروبا وبتفتيح أفق العامل المصرى على الصناعة الحديثة والجندى المصرى على أساليب القتال العصرية ؟ وبالمثل هل يمكن أن نتصور أن مصر بعد نصف قرن أو قرن من الزمان لن تكون مدينة لعبد الناصر ببناء السد العالى ووصل الصناعة المصرية من جديد بالصناعة الحديثة وإطلاق شرائح واسعة من الطبقات المغبونة من عقالها، والسماح لها بالتطلع إلى مستقبل افضل كان يعتبر قبله من قبيل المستحيل ؟ كل هذا رغم أنه خرج مهزوماً فى حرب ١٩٦٧ ؟ بل ألن يعتبر مجرد إقدامه على دخول معارك ضارية مع الاستعمار القديم والجديد، رغم انهزامه فى النهاية، جزءاً ثميناً من خبرة الشعب المصرى وذاكرته، وسوف يظل مع الزمن قادراً على استثارة حماس الأجيال القادمة من الشباب الذى سوف يجد دائماً فى هذه الحقبة، أيا كانت كآبة خاتمتها العسكرية،

تذكرة له بأن الشعب المصرى لم يلجأ دائماً إلى الاستكانة، وكان يؤدى فى حقبة تاريخية معينة دوراً رائداً لكل شعوب العالم الثالث ؟

هل يعتقد الدكتور فؤاد زكريا حقاً أن كل هذه المكاسب قد قضى عليها تماماً أن عبد الناصر كان يحكم حكماً فردياً ؟ إذا كان يعتقد ذلك حقاً فأغلب الظن أن شغفه بالديمقراطية قد طغى على ما عرف عنه من حب خالص للحقيقة.

* * *

كان جمال عبد الناصر، كما وصفه الشاعر العراقى الجواهرى «عظيم المجد والأخطاء». ولأنه كان عظيم المجد والأخطاء فقد أغضب الكثيرين. أغضب اليمين بتأميماته وحراساته، وأغضب طائفة كبيرة من اليسار لأنه لم يذهب بالاشتراكية إلى نهايتها، وأغضب المتمسكين بتطبيق الشريعة الإسلامية لأنه لم يطبقها ووضعهم فى السجون، وأغضب المتحمسين للديمقراطية لأنه لم يكن ديمقراطياً، ولكنه أغضب أيضاً الاستعمار لأنه حاول أن يحقق نوعاً من التنمية المستقلة ولأنه اشعل الشعور القومى العربى ضد الاستعمار وإسرائيل.

كان الوحيد من بين هذه الأطراف القادر على ضرب عبد الناصر وعقابه ووضع حد لتجربته هو الاستعمار، وكان هو بالفعل الذى فعل ذلك بشن حرب ١٩٦٧. ولكن ما أن تحققت الهزيمة وانكسر عبد الناصر حتى قام كل من الغاضبين الأربعة الأخرين بزعم أن انكسار عبد الناصر إنما يرجع إلى خصومته معه هو. فاليمين زعم أن الانكسار كان نتيجة الاشتراكية وانشغال عبد الناصر بقضايا العرب دون قضايا مصر الداخلية، واليسار الماركسى زعم أن انكسار عبد الناصر كان نتيجة أنه حاول بناء اشتراكية بدون اشتراكيين، وأصحاب الدعوة الاسلامية زعموا أنه انكسر بسبب ابتعاده عن تعاليم الدين، والمتحمسون للديمقراطية زعموا أنه انكسر لأنه قيّد حريات الناس. وفرح المجرم الحقيقى فرحاً عظيماً لأن الآخرين حاولوا إعفاءه من المسئولية وسايرهم فى دعواهم : فمن أكثر ما يبهج الاستعماريين القول بأن الاشتراكية والديكتاتورية هما السبب فى الهزيمة، ومما يبهج اسرائيل القول بأن هزيمة عبد الناصر كانت بسبب انشغاله بقضيته القومية العربية، وأن متاعب مصر الاقتصادية كانت قد استفحلت حتى قبل حرب ١٩٦٧.

وينتمى الدكتور فؤاد زكريا إلى ذلك الفريق المتحمس للديمقراطية والذى يهمه أن يبين أن هزيمة ١٩٦٧ لم تحدث إلا بسبب غياب المشاركة الشعبية، بل ويذهب إلى حد الزعم بأن عبد الناصر، بتنكّره للديمقراطية لم يترك لمصر شيئاً يستحق الثناء من أجله. وكل ما حاولت أن أنبه إليه هو أن حب الديمقراطية ليس من الضرورى أن يؤدى بالمرء إلى رد كل الكوارث إلى غيابها، وإلى غض البصر عن كل الحسنات التى قد ينجح فى تحقيقها نظام غير ديمقراطى، وأن عبد الناصر، رغم ديكتاتوريته، قد ترك لمصر الكثير مما يتعين الاعتراف له به، ومما سيبقى على الزمن برغم كل المحاولات التى بذلت فى السبعينات لتصفية تجربته. ولكن

الدكتور فؤاد زكريا مصرّ على أن فشل التجربة الناصرية كان كاملاً، بدليل ما حدث فى السبعينات، ولو كانت انجازات عبد الناصر حقيقية ومحمية بالمشاركة الشعبية، ما كان من السهل، فى رأيه، الانقضاض عليها وضربها كما حدث بعد وفاة عبد الناصر. وهو يذهب إلى أن الزعم بأن المسئول هو الاستعمار هو موقف استسلامى يرد كل شىء إلى القدر المحتوم، كما لو كنا بصدد مأساة اغريقية.

وليس لدىّ ما أضيفه إلى ما سبق لى قوله إلا التأكيد على أن كثيراً من إنجازات عبد الناصر لم ينجح أحد فى تصفيته، (بل وأكاد اقول أنه لن ينجح أحد فى تصفيته) رغم كل ما ارتكبته السبعينات. وقد ضربت لذلك أمثلة من قبل كإطلاق شرائح واسعة من الطبقات المغبونة من عقالها، والسماح لها بالتطلع إلى مستقبل أفضل كان يعتبر قبله من قبيل المستحيل، ووصل الصناعة المصرية بالصناعة الحديثة، والتوسع فى التعليم، واصلاح الأراضى، إلى غير ذلك مما لم يشأ د. فؤاد زكريا أن يرد عليه ولا أن يعترف به.

كما أن من المشكوك فيه جداً أنه حتى ما تم تصفيته من إنجازات عبد الناصر، كتجربة الاستقلال الاقتصادى، واستقلال السياسة الخارجية وعدم الانحياز، ورفض الصلح مع إسرائيل، ودعم مصر لقوى التحرر فى العالم الثالث، وقيادة مصر لحركة التوحيد العربى، كان من الممكن حمايته إلى الأبد لو كان نظام عبد الناصر ديمقراطياً. فاستمرار النجاح فى كل هذه المجالات مرهون ليس فقط بظروف مصر الداخلية ونظام الحكم فيها، بل مرهون أيضاً، وفى الأساس، بالظروف الدولية التى تطبق هذه السياسات فى ظلها، كالتغير الذى يطرأ على موازين القوى فى العالم، وتغير المصالح الاقتصادية فى الدول الصناعية، ودرجة الضغوط التى تمارسها الشركات الدولية .. إلخ ومن الصعب جداً الزعم بأن ما طرأ من تغيرات على العالم خلال السبعينات، وأدى إلى تغير صورة العالم بأسره، من شيلى إلى الصين، كان يمكن أن تتصدى له مصر لو أنها فقط مارست أسلوباً ديمقراطياً فى الحكم.

إن ما تتسم به معظم الكتابات عن تجربة عبد الناصر، من إفراط فى الإدانة أو التمجيد على السواء، يعود فى رأيى إلى تجريد هذه التجربة عن الظروف الدولية التى أحاطت بها. فالإفراط فى تمجيد عبد الناصر يتجاهل أن كثيراً من انتصاراته قد سهلته ظروف دولية مواتية (كتأميم قناة السويس فى ظل حرص الولايات المتحدة على وراثة الاستعمار البريطانى والفرنسى، وكقدرته على الحصول على المعونات الخارجية من كلا المعسكرين بأقل قدر من الشروط والضغوط السياسية فى ظل اشتداد حدة الحرب الباردة بينهما، وبخاصة نجاحه فى إشعال الشعور القومى العربى فى فترة انهيار الاستعمار التقليدى .. إلخ). كما أن الإفراط فى الهجوم على عبد الناصر يتجاهل ما حدث من انحسار، منذ منتصف الستينات، لكل هذه الظروف المواتية. ففى نفس الوقت الذى ترك الاتحاد السوفييتى فيه مصر تتعرض لحرب ١٩٦٧، لو أد تجربة عبد الناصر، دون ان يستخدم ما بيده من وسائل لمنعها، تركت الولايات

المتحدة تشيكوسلوفاكيا تتعرض لهجوم الدبابات السوفييتية لوأد تجربة دوبشيك دون أن تستخدم بدورها ما بيدها من وسائل لمنعه. فتصوير عبد الناصر كما لو كان هو الذى جلب وحده الانتصار والهزيمة، هو تصوير خاطىء من أساسه، لأنه يصوّر الارادة المصرية وكأنها تتحرك فى فراغ لا تخضع فيه لأى قيد من الظروف الخارجية.

من إين إذن يتأتى القول بأن عبد الناصر كان « عظيم المجد والأخطاء » ؟ إنما يأتى لعبد الناصر المجد لا لأنه خلق الظروف المواتية خلقاً، وإنما لأنه بسبب حسه الوطنى القوى، وحبه الحقيقى لوطنه، ولأن طموحاته كانت طموحات قومية لا طموحات فردية، حاول أن يستفيد بأكبر قدر ممكن من هذه الظروف الدولية المواتية. وأما أخطاؤه فلعلها تكمن لا فى أنه كان فى استطاعته تجنيب مصر الهزيمة فلم يفعل، ولا فى أنه دخل معارك كان الأجدر به أن يتجنبها، وإنما فى أنه لم يحاول الاستفادة بأكبر قدر ممكن من تأييد شعبه له، الأمر الذى ما كان يكفى فى اعتقادى لتجنب الهزيمة وإنما ربما كان من شأنه تخفيض حجم الخسائر التى ارتبطت بها .

هل يمثل هذا الرأى بالضرورة موقفاً استسلامياً ؟ ويحوّل القصة بالضرورة إلى «مأساة اغريقية» ؟ لا أظن ذلك. فالتأكيد على مسئولية العوامل الخارجية قد لا يعنى أكثر من محاولة لتوجيه النظر إلى العدو الحقيقى، الذى تستدعى مقاتلته جهداً أكبر بكثير من الدعوة إلى الديمقراطية، وقد يستغرق زمناً أطول بكثير مما يتصور الدكتور فؤاد زكريا، ويتطلب جهداً فى ميادين أخرى كثيرة (بالاضافة إلى ميدان الديمقراطية) كالاقتصاد والثقافة والتعليم .. إلخ. قد تكون الديمقراطية شرطاً للنجاح فى كل هذه الميادين ولكنها على الأرجح ليست شرطاً كافياً. ومع ذلك، فأياً كان خلافنا مع د. فؤاد زكريا فان مما يجب أن تطيب به نفسه هو أنه هو نفسه أحد هؤلاء المناضلين الشرفاء فى أكثر من ميدان من هذه الميادين.

٤ - كل هذا العداء للستينات

دعيت للتعليق على أحد البحوث الاقتصادية فقبلت، وقرأت البحث فشعرت بالأسى، فها هو ذا اقتصادى آخر يصب اللعنات على الستينات ويفسر كل متاعبنا الاقتصادية الراهنة بأشياء حدثت منذ ربع قرن أو أكثر. كل مشاكلنا الاقتصادية من عجز ميزان المدفوعات وعجز موازنة الدولة، إلى البطالة والتضخم والديون، وتباطؤ معدلات نموّ الدخل والصناعة والزراعة ... إلخ، كلها بسبب سياسة الستينات. ها هى ذى النغمة السقيمة تسمع من جديد : ليس هناك سبب وراء مشاكلنا الاقتصادية إلا القطاع العام، وتدخل الحكومة، والتخطيط، مع أننا منذ نحو عشرين عاماً نطبق سياسات مناقضة تماماً، القطاع العام نتخلى عن حمايته، والحكومة تخضع لأهواء القطاع الخاص، والتخطيط أصبح من ذكريات الماضى البعيد، ليس هذا فحسب، بل إن بعض مشاكلنا الكبرى الحالية لم نكن نعرفها أصلاً فى الستينات، كالبطالة المكشوفة والتضخم، وبعضها كنا نعرفه ولكنه كان موجوداً بدرجة متواضعة للغاية، كالديون – فكيف تكون الستينات هى المسئولة ؟ لا بأس، لنطرح هذا الأمر جانباً، فقد عهدناه وألفناه واشتركنا فى عراك بسببه أكثر من مرة. هذا الاقتصادى الشاب الذى صب لعناته على الستينات، لم أكن قد رأيته من قبل، فلما قرأت بحثه تشوقت إلى رؤيته لأرى أى نوع من الشباب هذا الذى لا يتردد فى أن يهاجم الستينات بهذه الدرجة ؟ قابلته فوجدت شاباً وديعاً دمثاً، يميل إلى القصر، حسن الهندام، ويقرأ بحثه بطلاقة ويحسن نطق العربية، ولكن الذى استرعى انتباهى بوجه خاص أننى وجدت أنه على الأرجح ليس ممن يمكن أن تصنفهم مع «الأرستقراطيين». انه مثلاً ليس بحجم أو أناقة الاستاذ ثروت أباظة، وليس فى ملامحه آثار أرستقراطية عريقة، تركية أو غيرها، ويمكن أن توحى نبرات صوته وطريقة نطقه للكلمات ببعض الجذور الريفية. كلنا بالطبع ذوو جذور ريفية، ولكن بعضنا أقرب عهداً بالريف من بعضنا الآخر، وهو لا يزيد عمراً عن الثلاثين، وربما كان أصغر قليلاً. لماذا أذكر كل هذا مما لا يبدو أن هناك أية علاقة بينه وبين الاقتصاد المصرى أو الستينات أو التسعينات ؟ بل إن هناك علاقة بالفعل، كما سأبين للقارىء بعد لحظة.

ذلك أنى ألقيت تعليقى على البحث، وقلت ما تمكنت من قوله دفاعاً عن الستينات وإذا بى أجد، بمجرد أن فتح باب المناقشة، أن شاباً آخر، ضخم الجثة هذه المرة، وفى نحو الأربعين من عمره، يقف ليدافع عن الباحث بقوة، ويضيف صوته إلى صوت المهاجمين للستينات، ويصرّ على أن كل مشاكلنا الاقتصادية الراهنة يجب أن ترد بلا تردد إلى

الستينات. تأملت هذا الشاب أيضاً فوجدت أنه بدوره، لا يمكن تصنيفه مع الأرستقراطيين أو الإقطاعيين أو الرأسماليين الذين أضيروا من سياسة الستينات، بل هو فيما بدا لى، كزميله صاحب البحث، ذو جذور ريفية واضحة أيضاً، وإن كان هو وزميله قد قطعا علاقتهما بالريف، على الأرجح ، منذ أن انخرطا فى سلك التدريس بجامعات العاصمة.

قلت لنفسى ألا يصح أن أفترض أن هذين الشابين مدينان فى تكوين « لحم أكتافهما » – على حد التعبير الشعبى – للستينات ؟

ألا يصح أن أفترض أنهما لولا سياسات الستينات الاقتصادية والاجتماعية ما تعلما حتى حصلا على شهادة الدكتوراه، ولما احتلا هذه المكانة الرفيعة فى المجتمع ؟

الأرجح أن الأمر كذلك، ولكن الذى حدث أنهما كانا أسعد حظاً من غيرهما. فمع حلول الثمانينات كانت قد استقرت بهما الأمور أو كادت، وانتهيا أو كادا من حل مشاكلهما الاقتصادية الخاصة (وإن كانت مشاكل مصر الاقتصادية قد زادت تفاقماً) ووجدا أن السبعينات والثمانينات أحلى طعماً وأطيب مذاقاً، وأن الستّينات بأعبائها وهمومها يحسن نسيانها نسياناً تاماً، وأن التفكير فى الستينات لا يأتى للمرء إلا بذكريات قاسية.

فى هذا الاتجاه شرد ذهنى وأنا أستمع لهجوم هذا أو ذاك على الستينات، ولفت نظرى قول المعقب الذى وقف ينتصر لزميله صاحب البحث : « هل زار أحدكم مصانع الستينات ؟ هل رأيتم ما يتراكم فيها من قاذورات ؟ والقطط التى تجرى بين الآلات ؟ وألا ترون التلوث الذى تطلقه مداخنها فى الهواء ؟ ».

تساءلت فى داخل نفسى : هل هو يريد التبرؤ من سياسات الستينات الاقتصادية أم من أشياء أخرى ؟

نظرت إلى جمهور الحاضرين لأحاول أن أكتشف مع من يتعاطفون، فرأيت عشرات من الأفراد يبدو عليهم أنهم لم ينجحوا فى حل مشاكلهم الاقتصادية مثلما نجح صاحب البحث وزميله، وربما كان كثيرون منهم من متبطلى خريجى الجامعات الذين هم على استعداد لقبول أية وظيفة تمكنهم من الحصول على الضرورات. رأيت من بينهم خريجاً من كلية الهندسة، أعرفه معرفة شخصية، عرض عليه البعض فى الأسبوع الماضى وظيفة سائق خصوصى لأحد الأجانب بمرتب ثلاثمائة جنيه فى الشهر، بعد فشله فى العثور على وظيفة تلائم مؤهلاته كمهندس، ففكّر فيها ملياً ثم أشفق على نفسه ورفض الوظيفة متذرعاً بالأمل فى العثور على وظيفة أخرى توفر له قدراً من الاحترام لنفسه. رأيت هؤلاء يبدون أكثر تعاطفاً مع دفاعى عن الستينات، رغم أنهم لم ينتفعوا بها على الأرجح، بقدر ما انتفع بها صاحب البحث وزميله، وإنما هم يسمعون عن الستينات أشياء جميلة تتعلق بالعدالة واختفاء البطالة وانعدام التضخم وسهولة الزواج والعثور على شقة .. إلخ.

أما الباحث وزميله فقد ذكرّانى بزعماء نقابات العمال فى الغرب وفى بلادنا على حد

سواء، الذين بدأوا حياتهم بالانتصار لقضايا الكادحين والمعذبين فى الأرض، حتى نجحت السلطة فى ضمهم إلى صفوفها ومنحتهم من الإمتيازات المادية والنفوذ، ما أنساهم ظروف نشأتهم وجعلهم يتنكرون لماضيهم ورفقاء الماضى.

قادنى شرود ذهنى إلى تذكر شيء آخر شديد الشّبه بما أرويه الآن. فمنذ نحو عشرين عاماً دعيت لإلقاء محاضرة فى المؤتمر الذى تنظمه كل عام جماعة الإدارة العليا فى الاسكندرية والذى أصبح تقليداً عريقاً مشهوراً بين المشتغلين بالاقتصاد والإدارة فى مصر. كان هذا أول مؤتمر أحضره من مؤتمرات هذه الجماعة، وكان ينعقد قبل تدشين سياسة الانفتاح فى مصر. وقد فوجئت حينئذ برؤية هذا الحشد الكبير من رجال هم صفوة رجال الأدارة فى مصر، من مهندسين ومحاسبين واقتصاديين وقانونيين، كانوا وقتها هم المسئولين عن إدارة شركات القطاع العام فى مصر. كانوا رجالاً يشرفون مصر حقاً، كما يشرّفون القطاع العام الذى كانوا يرأسونه ويسيّرونه بذكائهم وتعليمهم وخبراتهم وارتفاعهم إلى مستوى مسئولياتهم الكبيرة، فضلاً عما كانوا يفرضونه على الناس من احترام لشخصياتهم. وقتها قلت لنفسى إن هؤلاء الرجال العظام، ما كانوا ليحتلون هذه المكانة ويتولون هذه المسئوليات التى هم قطعاً جديرون بها لولا ثورة ١٩٥٢، وتمصيرات الخمسينات وتأميمات الستينات. هؤلاء أتموا تعليمهم الجامعى فى الأربعينات أو مطلع الخمسينات، ولم يكن النظام السياسى والاجتماعى الذى عرفته مصر حتى ١٩٥٢ قادراً على استيعاب هذا العدد من المهندسين والمحاسبين والقانونيين .. إلخ، وكانت معظم الصناعات القائمة حينئذ فى يد الأجانب، فجاءت ثورة الخمسينات ثم تأميمات الستينات ففتحت لهم الأبواب وسلمتهم الأمانة والمسئولية فحملوها وقاموا بها خير قيام.

ثم مرت السنوات حتى دعيت بعد حوالى ١١ عاماً (أى فى حوالى ١٩٨٤) إلى إلقاء محاضرة فى المؤتمر السنوى لنفس الجماعة، فصعقت للتغير الذى لحق بالحاضرين، بل وأحياناً بنفس الأشخاص. كنت فى كلمتى أدافع عن حماية الصناعة الوطنية، قطاعاً عاماً كانت أو خاصاً، فإذا بى أجد الجميع، باستثناءات قليلة جداً، يهبون فىّ ويصرخون وهم يصبون اللعنات على سياسة الستينات، ويعبرون عن لهفتهم على مزيد ثم مزيد من الانفتاح. نظرت إليهم فوجدتهم أشخاصاً من نوع مختلف تماماً عما رأيته فى مطلع السبعينات. كثيرون منهم كانوا حاضرين فى المؤتمر القديم، ولكنهم تبدلوا فأصبحوا أكثر ثراء وأناقة وقد بدت عليهم آثار نعيم الانفتاح. سألت عن المنصب الذى يشغله هذا المدير أو ذاك، فكانت الإجابة تأتى دائماً متضمنة لفظاً أجنبياً : هذا مدير لشركة مشتركة بين قطاع عام وشركة أجنبية، وذاك ترك شركة القطاع العام وأصبح مديراً لفرع لشركة أجنبية فى مصر، وآخر يجمع بين خدمة القطاع العام وخدمة القطاع الأجنبى فى نفس الوقت. هؤلاء أيضاً يدينون بأفضل ما فيهم لسياسة الستينات ولكنهم هم أيضاً تنكروا لها بمجرد أن لاحت لهم مغانم أكبر، إذا قاموا بخدمة الأجنبى بشكل أو آخر.

* * *

على أننى عندما أمعنت فى التفكير فى الأمر وجدت أن الأمر لا يقتصر على شباب الاقتصادين الجامعيين، ولا على مديرى القطاع العام، بل يمتد إلى كثيرين من الوزراء ومن رؤساء الوزارات ورؤساء وأعضاء مجالس الشعب ومن المسئولين عن الصحف القومية إلخ، الذين يدينون فيما حصلوا عليه من تعليم أو دكتوراهات لمجانيّة التعليم التى أدخلها طه حسين وعممتها الستينات وللبعثات التعليمية التى أرسلتها الثورة فى الخمسينات والستينات وسوّت فيها بين الغنى والفقير، فما أن عادوا حتى عضّوا اليد التى أطعمتهم، وراحوا يقضون بقية عمرهم فى سب الستينات والانتصار لسياسة الانفتاح.

هذه الظاهرة التى أتكلم عنها، والتى تتعلق بإنكار الجميل، لاتحسم بالطبع قضية ماذا كانت الستينات أو السبعينات هى التى على صواب، ولكنها قد تلقى مع ذلك بعض الضوء على الدوافع النفسية التى تحرك بعض الساخطين على الستينات والمتحمسين للإنفتاح، وقد تفسّر إلى حد كبير الغلوّ الشديد الذى يبديه بعض أنصار الانفتاح فى معاداة كل ما تعلق بالناصرية أو الاشتراكية أو القطاع العام (بما فى ذلك، فى رأيى، موقف السادات نفسه). إن العداء الحقيقى الذى يكنّه هؤلاء فى داخل أنفسهم، ليس هو للاشتراكية أو القطاع العام، بل لسنوات من عمرهم يتوقون بشدة إلى نسيانها ومحوها محواً تاماً من ذاكرتهم.

٥ - أحـــزان ١٩٩١

قد أكون بطبعي ممن يستجيبون لدواعي الحزن أكثر مما يستجيبون لدواعي الفرح، ولكني لا أعتقد أني قد بلغت في هذا حداً يدعو إلى القلق. كما أنني أعرف أن كثيراً مما يحزنني في السياسة المصرية يحزن كثيرين غيري، ولديّ أدلة قوية على أن كثيرين ممن يتظاهرون بالفرح، إزاء هذه المناسبة أو تلك من مناسبات السياسة المصرية، لا يشعرون بفرح حقيقي. لهذا فإني اسمح لنفسي بان أشرك القارىء معي فيما أعتقد أنه أحزان ١٩٩١.

بدأ العام بحرب الخليج، وكان فرح الكويتيين طبيعياً ومفهوماً تماماً بتحرير بلادهم، ولم أكن في أية لحظة من اللحظات متعاطفاً مع غزو العراق للكويت واعتبرته من اكثر الأعمال العربية حماقه سواء كان ارتكابه بقرار حر من حكام العراق أو دفعوا إليه دفعاً. ولم أعتبر أن هناك أية قيمة لما قدم لهذا الغزو من أعذار: وحدة عربية أو توزيع ثروة البترول بالعدل، أو معاقبة الكويتيين على بعض مواقف اتخذوها .. إلخ. فقد كان كل هذا سخيفاً ومصطنعاً. ولكن أن يتم تحرير الكويت بجيوش أمريكية كان صعباً على النفس، وأن تضطر السعودية والكويت، بعد كل ما أنفقته كل منهما من بلايين الدولارات على الأسلحة إلى استدعاء الجيش الأمريكي لحمايتهما كان أيضاً صعباً على النفس، وأن يعامل العراقيون بهذه الوحشية من الامريكيين وهم أبرياء مما ارتكبه حكام العراق، وأن يبقى الامريكيون على حكام العراق سالمين بينما يدفنون الجنود العراقيين الأبرياء في خنادقهم وهم أحياء، فهو مما تأباه النفس وتقشعر منه.

وقد اشتركت مصر في حرب الخليج إلى جانب الأمريكيين والكويتيين. أما نصرة مصر للكويتيين فهي حق لا ينكر ولكن مصر كان باستطاعتها لو كانت حرة الارادة حقاً، أن تقدم وتنفذ وتقود حلاً عربياً يجبر العراق على الانسحاب، ويعيد الكويت للكويتيين دون أن يلحق كل هذا الأذى بالعراقيين ودون أن يسفر الأمر برمته عن ضعف وذلّ بهذا القدر من جانب العرب أجمعين للارادة والعنجهيه الأمريكية، والا ففيم كان كل هذا الانفاق الذى انفقته مصر على السلاح ؟ وفيم كانت كل هذه الديون التي تراكمت على مصر بسبب السلاح ؟ فإذا لم يكن من شأن كل هذا السلاح أن يجعل مصر قادرة على التصدى لغزوة طائشة من جانب العراق، ونصرة حق الكويتيين، فأى نفع كنا نرجوه من كل هذا التسلح ؟

ثم جاءت الأنباء عن إعفاء مصر من جزء لا يستهان به من ديونها، ديون مصر

العسكرية لأمريكا وجزء لا يستهان به من ديون مصر لدول الخليج، ثم الموافقة على تخفيض ديون أخرى في مايو ١٩٩١ بحيث بلغ مجموع الأعفاءات نحو ٢٠ بليوناً من الدولارات من أصل ٥٥ بليوناً طبقا لبعض التقديرات أو ٤٧ بليوناً طبقاً لتقديرات أخرى. وأياً كان التقدير فالإعفاء كبير، وهلل الكثيرون لهذه الأعفاءات واعتبروها من ثمرات سياسة الرئيس مبارك الخارجية. نعم، الإعفاءات كبيرة، وقد تكون من ثمرات سياسة الرئيس مبارك الخارجية ولكن هذا لا يجعل هذه السياسة الخارجية صحيحة. فمعيار الحكم على سياسة خارجية ما ليس هو حجم المكافأة التي تحصل عليها مقابل اتباع هذه السياسة. المعيارقد يكون أخلاقياً، أو مبنياً على المصلحة الاقتصادية أو السياسية، وحتى إذا صرفنا النظر عن المعيار الأخلاقي فإن لدىّ أكثر من سبب للاعتقاد بأن مصلحة مصر الاقتصادية والسياسية قد أوذيت ولم تستفد من هذه السياسة الخارجية، رغم كل ما حصلت عليه مصر من إعفاءات من الديون. فهذه السياسة الخارجية (والداخلية) هي التي ورطت مصر في هذه الديون ابتداء، وهي التي جعلت الإعفاء من الديون مرتبطاً بأعباء سياسة واقتصادية ثقيلة (كالاشتراك في حرب الخليج نفسها أو تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى) وهي أيضاً التي تجعل تخفيف عبء الديون أمراً مؤقتاً سرعان ما تعود بعده الديون إلى التراكم من جديد. كما بدأ يحدث بالفعل .

أسفرت حرب الخليج ووقوف مصر إلى جانب الفريق الذى انتصر في النهاية، عما وصف بأنه ارتفاع قدر مصر في العالم العربي، وعلوّ مكانتها، وإستردادها لزعامة العرب، أو بأوصاف أخرى من نفس النوع، إذ فلتنظر إلى اشادة أمير الكويت وحكومته بعد تحرير الكويت بدور مصر وعظمة قائدها، أو إلى الطريقة التي تعامل بها مصر الآن من ملك السعودية مثلاً بالمقارنة بذى قبل، بل لقد تحسنت علاقة مصر بسوريا وليبيا وهي آخذه في التحسن مع الأردن، بعد ما أصابها من توتر خلال الحرب، فالجميع الآن يدركون، هكذا يقال، إن مصر كانت على حق إذ تمسكت بالمبدأ ووقفت تدافع عن حق الكويتيين في استرداد وطنهم. فليصفح عني القارىء إذا لم أجد في هذا أيضاً شيئاً يبعث على الابتهاج لقد كان الأمر ليبعث على الابتهاج حقاً لو كانت مصر قد قادت حلاً عربياً صرفاً أعاد الكويت إلى الكويتيين. وحافظ على سلامة السعودية من أجل السعوديين ولم يؤد في النهاية إلى وضع كل من الكويت والسعودية والعراق والأردن والعرب أجمعين تحت رحمة الأمريكيين، بدعوى الدفاع عنهم وقد يكونون هم الذين دبروا الأمر برمته من البداية، وأوعزوا إلى صدام حسين أو دفعوه دفعاً إلى ما فعل للوصول إلى هذه النتيجة. ابتزاز للأموال وفرض للحماية وسيطرة تامة على المنطقة لمنع آخرين من اكتساب مواطىء أقدام جديدة فيها . إن رؤية مصر مرفوعة القامة شيء يدعو للابتهاج الشديد بلا شك، عندما يراها المرء مرفوعة القامة حقاً، وهو للأسف ما لا تدل عليه أحداث حرب الخليج.

* * *

كان من أكثر جوانب كابوس حرب الخليج إثارة للأسى، هو ماحدث للفلسطينيين. إذ أصارح القارىء بأنى لم أستطع قط أن أقبل ذلك التحليل الذى يصور موقف الفلسطينيين مما حدث بأنه كان أساسه تأييداً حقيقيا من الفلسطينيين لصدام حسين وثقه حقيقية من جانبهم بقدرته على انتزاع حقوقهم من أيدى الإسرائيليين والأمريكيين، وأميل إلى الاعتقاد بأن الأقرب إلى الحقيقة هو أن الفلسطينيين دفعوا دفعاً إلى اتخاذ هذا الموقف الخاسر لامحالة : خاسر إذا أيدت وخاسر إذا عارضت. فهم إذا عارضوا صدام دخل صدام الأردن وأشبعهم تقتيلاً وتعذيباً، بل ولاشعبهم تقتيلاً وتعذيباً فى الكويت نفسها، وإذا أيدّوا أنتهوا إلى النتيجة التى انتهوا إليها بالفعل : طرد من الكويت ومهانة ومذلة ما بعدها مهانة ومذلة تنتهيان، كما انتهيا بالفعل إلى قبول الذهاب إلى مؤتمر مدريد على النحو الذى ذهبوا به إليه.

القول إذن بأن انعقاد مؤتمر مدريد وقرب بزوغ فجر السلام مدعاة للابتهاج هو قول مرفوض أيضاً، والقول بأن قبول جميع العرب بما فى ذلك الفلسطينيين للذهاب إلى مدريدوالدخول فى مفاوضات ثنائية مع إسرئيل،، هو الدليل القاطع على أن مصر كانت على صواب من البداية أى منذ ذهب السادات إلى القدس ووقع اتفاقيات كامب دافيد، هذا القول هو أيضاً مرفوض من أساسه. كل ما هنالك فى رأيى هو أن ما قبلته مصر فى البداية قبله بقية العرب الآن، ولا يدل هذا على صواب فى البداية أو صواب فى النهاية، بل انهزام واستسلام على طول الخط، فى البداية والنهاية معاً.

إنى اتصور ما حدث فى مؤتمر مدريد وما يحدث الآن فى محادثات السلام، فى إطار المأساة الفلسطينية برمتها، على النحو التالى : رجل عجوز كريه قام بقتل والد فتاة حسناء، هى أجمل بنات الحى طراً، ولكنه مصمم مع ذلك على الزواج من الفتاة التى تكرهه وتمقته مقتاً لا نظير له، وهويصر على الزواج منها برغبتها، أو دون رغبتها. ليس حباً وهياماً بها بل لأنها هى وأشقاؤهايجلسون على كنز ورثوه عن آبائهم وأجدادهم. وهربت الفتاة هلعاً وخوفاً لتحتمى بأشقائها. فتقضى فى بيت كل منهم شهراً، منهم من يقبلها على الرحب والسعة واكثر هم يقبلها على مضض، والجميع يخشون الرجل العجوز الكريه، الذى يهددهم جميعاً بيده الطويلة وقوته التى لا تقهر، ولأنهم جميعاً عديمو الحيلة فاقدو الهمة ولا يكادون يفيقون من الشراب، يوافقون فى النهاية على الزواج. بانعقاد مؤتمر مدريد يكون الزفاف قد عقد بالفعل وقالت العروس نعم وهى تبكى، وحضر أشقاء العروس جميعاً بعضهم يترنح والكاس لا تزال فى يده من سهرة الليلة السابقة، وبعضهم متنبه ومتيقظ ولكن لا حيلة بيده، فأتى ليشهد الزفاف وهو يبكى أيضاً. ففيم إذن القول بأن مؤتمر مدريد يدل على أن سياسة مصر كانت على صواب من البداية، وأن الرئيس السادات كان بعيد النظر، إلى آخر هذا الهراء ؟

* * *

والقول بأن الأشقاء يذهبون إلى حفل الزفاف وهم يترنحون من سهرة الليلة السابقة

ليس مجرد تشبيه أو استعارة، فلأذكر القارئ مثلاً بتلك الفضيحة التى لا تعادلها فضيحة والمتعلقة بنواب مجلس الشعب المصرى المتهمين بالاتّجار بالمخدرات وانشغال مجلس نوابنا الموقر والحزب الوطنى العظيم بالبحث عن افضل الطرق التى يمكن بها التغطية على الأمر ووضع حد للفضيحة بأقل خسارة ممكنة، واستسهالنا استخدام عبارة «نواب المخدرات» وكأنها عبارة طبيعية تماماً بينما هى عبارة غريبة غرابة القول «بسكارى المسجد»، أو «فحشاء الكنيسة». أو فلأذكّر القارئ بانشغال مصر حكومة وشعباً باحتفالات الدورة الأفريقية ثم دخولنا فى عراك حول ما إذا كانت هذه الاحتفالات قد تكلفت بليونين من الجنيهات أو سبعمائة مليون فقط، فى الوقت الذى يشترك فيه المسلمون والأقباط فى عراك فى أمبابة. هذا هو بعض ما أعنيه عندما أقول أننا نذهب إلى مدريد للاحتفال بزفاف فلسطين إلى الرجل العجوز الكريه الذى قتل أباها، ونحن نحمل فى يدنا كأس الخمر ونترنح من سهرة الليلة السابقة.

الفصل الثانى

اقتصـــاد البقشـــيش

١ - الاقتصاد المصري و " النظام الدولي الجديد "

ما هي أهداف السياسة الأمريكية في مصر في مرحلة ما بعد أزمة الخليج ؟ إنى أتصور أن هذه الأهداف يمكن تلخيصها فى ثلاثة :

الأول : أن تدخل مصر مرحلة جديدة من توسيع نطاق السوق المصرية أمام السلع والإستثمارات الأمريكية، للتصريف فى مصر نفسها وللإنطلاق من مصر إلى التسويق فى المنطقة العربية، بما فى ذلك إنتاج وتسويق الأسلحة.

والثانى : أن تدخل مصر مرحلة جديدة تماماً تبدأ فيها التطبيق الجرىء لذلك الشعار القديم الذى رفع فى اعقاب ١٩٧٩ ولم ير النور حتى الآن، وهو تطبيع العلاقات الاقتصادية السياسية والثقافية مع إسرائيل.

الثالث : أن تستخدم مصر ما لها من وزن لدى البلاد العربية الأخرى، وفى مؤسسات كالجامعة العربية، لدفع هذه البلاد إلى توقيع اتفاقية صلح نهائى مع إسرائيل، وقبول تسوية نهائية للمشكلة الفلسطينية تتفق مع طموحات إسرائيل وأهداف السياسة الأمريكية الأخرى فى المنطقة.

ليست هذه الأهداف الثلاثة أهدافاً جديدة، ولكن ما حدث فى المنطقة العربية منذ نشوب أزمة الخليج، وما حدث فى العالم منذ انتهاء الحرب الباردة، جعل هذه الأهداف تدخل مرحلة جديدة أصبح فيها من الممكن دفع هذه الأهداف نحو التحقيق بدرجات أبعد وبخطى أسرع بكثير مما كان يجرى حتى الآن.

فأما عن «التطبيع»، فقد أصبح من المناسب الآن أكثر منه فى أى وقت مضى، من وجهة النظر الأمريكية والإسرائيلية، دفع مصر نحو توسيع معاملاتها التجارية مع إسرائيل، تصديراً واستيراداً، وفتح الباب أمام إسرائيل للدخول فى مشروعات مشتركة تعمل فى تعمير سيناء واستصلاح الأراضى والسياحة إلخ، ولا بأس من تدشين بعض العلاقات الثقافية تمهيداً لدعم علاقات اقتصادية جديدة فى المستقبل. ذلك أن أحداث الخليج قد جعلت من الممكن تقديم إسرائيل للرأى العام العربى فى رداء جديد وكأنها الآن الدولة الوحيدة المتمدينة فى المنطقة والتى لم تلطخ يديها لا بدماء العراقيين ولا الكويتيين بل وقفت صامتة لا تتكلم، ورغم وقوع بعض الصواريخ العراقية عليها. لقد مارست إسرائيل، كما نعرف جميعاً، درجة عالية من «ضبط النفس» الذى لابد أن تكافأ عليه، بدرجة عالية من التطبيع.

بالمقارنة بذلك فلتنظر إلى منظر العرب وهم يقتلون بعضهم البعض، ويتبادلون السباب والإتهامات، وكل مزاعمهم البطولية قد ظهر أنها جوفاء، بل حتى السعودية لم تسلم سمعتها من الأذى، إذ قبلت، وهى حامية حمى الأماكن المقدسة، أن تطأ أرضها أقدام الجنود الأمريكيين بل والجنديات الأمريكيات، فلم تعد، فيما يظهر، قادرة على التظاهر بالوقوف الصلب ضد المطامع الإسرائيلية أو المطالبة بعودة القدس عربية. بل فلننظر إلى ما أصاب الفلسطينيين من تلويث السمعة : لقد وقفوا إلى جانب صدام، وصدام أصابه ما أصابه وظهر من أمره ما ظهر، والفلسطينيون يصوّرون اليوم أمام الرأى العام العربى وكأنهم ساندوا أكثر الأطراف إجراماً، وأنهم خانوا الكويتيين وطعنوهم فى الظهر بعد كل ما فعله الكويتيون (وسائر العرب) لهم، فهل يستحقون بعد كل ذلك أن يساندهم العرب كما ساندوهم ؟

كل هذه الحجج هى بالطبع غاية فى السخافة، من ضبط النفس من جانب إسرائيل إلى خيانة الفلسطينيين للكويتيين أو العرب. وأما اقتتال العرب، بعضهم مع بعض، وتبادلهم السباب، فليس السبب أنهم أكثر همجية من الإسرائيليين، بل السبب أنهم وقعوا فريسة لفخ نصبه الأمريكيون. جريرة العرب إذن ليست هى الهمجية، بل « العبط »، وعلاجها ليس أن يقبلوا أن تقوم إسرائيل بتمدينهم، بل فقط أن يفيقوا لأنفسهم. ولكن هذا الاتهام للعرب بالهمجية قد انطلى للأسف على كثير من العرب أنفسهم، بما فى ذلك بكل أسف، كثير من قادتهم السياسيين بل وبعض قادة الرأى فيهم.

* * *

لنفس هذه الأسباب أصبح أيضاً من الممكن، أكثر مما كان فى أى وقت مضى، دفع البلاد العربية الأخرى إلى قبول الصلح مع إسرائيل، كما سبق أن فعلت مصر فى ٧٧ و ٧٨ و١٩٧٩، وإلى قبول تسوية القضية الفلسطينية على النحو الذى يصادف هوى إسرائيل والولايات المتحدة. إذ فلننظر ما أصاب دول الرفض من ضعف وانكسار فى غمار أزمة الخليج: العراق الزعيمة الثرية والمتكلمة باسم العروبة والإسلام والمهددة لإسرائيل بالصواريخ والأسلحة الكيماوية قد أصابها من الانهيار والتمزق والإفلاس، المادى والمعنوى، ما يصعب حصره ووصفه، وسوريا وليبيا واليمن والجزائر فقدت فجأة القدرة على الكلام أو الصياح، فإذا بمصر تبدو فى وسط هذا كله وكأنها كانت دائماً على حق. هكذا يريد أن يستخلص المحلّلون الرسميون، وكأن مصر كانت بعيدة النظر عندما زار السادات القدس وعندما وقع اتفاقية كامب ديفيد. ولكن الحقيقة هى عكس ذلك بالضبط : لقد وقعت مصر فى هوّة سحيقة منذ زار السادات القدس فى ١٩٧٧، ثم وقعت فيها مؤخراً دولة عربية بعد أخرى، حتى أصبحنا جميعاً فى نفس الهوة السحيقة التى لا يبدو فيها شعاع ضوء واحد، وإذ يتحسس بعضنا البعض بالأيدى، دون أن نرى شيئاً فى هذا الظلام الحالك، يطمئن بعضنا البعض

قائلاً : «لقد عادت مصر للعرب، وعاد العرب لمصر !» كل ما حدث إذن هو أن كامب ديفيد بكل فجورها وتهتكها قد أصبحت فى مناخ التردى العام تبدو وكأنها أكثر النساء شرفاً وطهارة ونبل.

حتى الاقتصاد المصرى نفسه، يبدو الآن وكأنه دخل مرحلة جديدة بعد انحسار أزمة الخليج. والمرحلة الجديدة التى يدخلها الاقتصاد المصرى تتعلق بأهداف السياسة الأمريكية، من حيث إعادة ترتيب أوضاع الاقتصاد المصرى كجزء من إعادة ترتيب أوضاع المنطقة ككل.

ما أقصده هو أن الولايات المتحدة لابد أن تضع نصب عينيها، وهى تعيد ترتيب أوضاع المنطقة، ما يمكن أن تقدمه هذه المنطقة من مساهمة فى دعم الاقتصاد الأمريكى، فى وقت يعانى فيه الاقتصاد الأمريكى من صعوبات جمة ومعروفة زادها شدة ازدياد ما يتعرض له من منافسة من كتلتين اقتصاديتين أخريين، تحملان طاقة أكبر على التجدد والإبداع، وهما أوروبا الغربية واليابان، وذلك بالأضافة إلى ما يمكن أن تقدمه المنطقة العربية من مساهمة فى دعم الاقتصاد الإسرائيلى.

هذا الدعم المطلوب من المنطقة العربية للاقتصادين الأمريكى والإسرائيلى، بدأ تقديمه بالفعل، وبصورة مذهلة، فى غمار أزمة الخليج، وذلك بما تمّ تحويله من بلايين الدولارات من السعودية والكويت والإمارات إلى الولايات المتحدة (وماتم تحويله من هذه إلى إسرائيل) تحت اسم المساهمة فى أعباء حرب الخليج. وسوف يستمر هذا الدعم بالطبع فى صورة شراء أسلحة لم يعد بإمكان الولايات المتحدة تصريفها بعد انتهاء الحرب الباردة، تحت اسم إقامة «نظام أمن عربى جديد»، وسد الثغرات الدفاعية فى جيوش السعودية ودول الخليج الآخرى، ناهيك بالطبع عما تقدمه إعادة بناء الكويت من دعم للاقتصاد الأمريكى وسوف يتلوها دون شك بعد قليل إعادة بناء العراق.

ولكن بالإضافة إلى ذلك لابد أن تساهم الدول العربية الأخرى فى تقديم الدعم للإقتصاد الأمريكى والإسرائيلى، ومن أهم هذه الدول مصر، بالنظر إلى حجم سكانها والتقدم النسبى الذى حققته فى مستوى العمالة وما يسمّيه الاقتصاديون البنية الأساسية. لقد قطعت مصر بالفعل شوطاً لا بأس به فى هذا المجال منذ تدشين سياسة الانفتاح الاقتصادى منذ منتصف السبعينات، ولكن المسيرة كانت تمضى ببطء شديد، وأصابها الكثير من التعثر خلال الخمسة عشر عاماً الماضية. إن المحللين الغربيين، ومعهم كثيرون من المعلقين المصريين، يحاولون أن يفسروا تعثر سياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر منذ تدشينها فى ١٩٧٤ بأسباب محلية بحت، فيرجعونه إلى مقاومة البيروقراطية وأنصار القطاع العام والمستفيدين منه، لسياسة الانفتاح، وإلى رفض الحكومة المصرية الإنصات إلى نصائح صندوق النقد الدولى تردداً أو خوفاً من الآثار السياسية التى يمكن أن تترتب على مزيد من تحرير الاقتصاد ... إلخ ولكن الحقيقة فى رأيى هى غير ذلك، إن هذا التأجيل الطويل للتطبيع الكامل لسياسة الانفتاح

الاقتصادى فى مصر، يرجع فى الأساس إلى أسباب خارجية تتعلق بمدى حاجة المستثمرين الأجانب للضغط على مصر لفتح مزيد من الأبواب. لقد أغرقت مصر بسلع الانفتاح طوال الخمسة عشر عاماً الماضية، ولكن ظلت حركة الاستثمارات الأجنبية فى مصر بطيئة كل البطء، وانحصرت فى مجالات ضيقة للغاية. ليس السبب فى رأيى أن مصر لم تفتح الباب بالدرجة الكافية، بل السبب هو أن المستثمر الأجنبى لم يدفع الباب بالقوة الكافية، وهذا بدوره يرجع فى الأساس إلى أن التسوية النهائية للصراع العربى الإسرائيلى لم تتم بعد. أما وقد أوشكت هذه التسوية على التمام، فقد حان أيضاً موعد إعداد الاقتصاد المصرى لاستقبال الاستثمارات الأجنبية على نطاق واسع.

إذا كان هذا التحليل صحيحاً، فإن الاتفاقات الأخيرة مع صندوق النقد الدولى، يمكن فهم توقيتها وحجمها. إن التوقيت لم يكن مسألة إقناع واقتناع، فليس بمقارعة الحجة بالحجة تتم مثل هذه الأمور الجسيمة، وإنما الأمر وثيق الصلة بانحسار أزمة الخليج وإعادة ترتيب المنطقة. المنطقة العربية على أبواب مرحلة جديدة تتم فيها تسويات معلقة منذ فترة طويلة، والقيام بترتيب الاقتصاد المصرى هو شرط ونتيجة فى نفس الوقت لإتمام هذه التسويات. وأما عن حجم الإتفاق، فإن شموله وحسمه لكل الجوانب المعلقة من جوانب الاقتصاد المصرى، يتعلقان أيضاً بأن الاقتصاد المصرى يجرى إعداده لمرحلة جديدة تماماً : الأبواب المغلقة والمواربة ستفتح إلى أقصى مداها، والسلع والإستثمارات والمشروعات الأجنبية سوف تتدفق على مصر، بما فى ذلك السلع والمشروعات الأسرائيلية.

* * *

اعتقد أن من المفيد لفهم ما حدث وما سوف يحدث، ليس فقط لمصر، بل ولبقية المنطقة العربية والعالم الثالث، أن أترجم للقارىء فقرة تلخص الأمر تلخيصاً بديعاً، كتبها أستاذ أمريكى، هو من ألمع المفكرين اليساريين فى العالم الغربى فى الوقت الحاضر، ومن أكثرهم تعاطفاً مع شعوب العالم الثالث المغلوبة على أمرها، ومع القضية الفلسطينية، ومن أعمقهم نقداً للسياسة الأمريكية تجاه العالم الثالث، وهو الأستاذ ن. شومسكى N. CHOMSKY أستاذ اللغويات بذلك المعهد الشهير، معهد ماساشوستس للتكنولوجيا ببوسطن، من مقال نشرته له الجارديان الأسبوعية البريطانية فى ٧ إبريل ١٩٩١ :

«إن القادة السياسيين فى واشنطن ولندن، قد تسببوا بسياساتهم فى مجموعة من الكوارث الاقتصادية والاجتماعية فى داخل بلادهم، مما لا يعرفون له حلاً، باستثناء حل واحد هو استخدام ما لديهم من قوة عسكرية. فبناء على نصائح رجال الأعمال، قد يقوم هؤلاء القادة السياسيون بتحويل دولهم إلى دول مرتزقة، تقوم بدور أشبه بدور المافيا الدولية فتبيع «الحماية» للأغنياء. تحميهم مما يتعرضون له من «أخطار» العالم الثالث، وتتقاضى فى مقابل هذه الخدمات المبالغ المناسبة. فالثروات التى تحوّل إلى هذه الدول من دول النفط بالخليج، تقوم

بدعم الاقتصاد المنهار فى أمريكا وبريطانيا، فى الوقت الذى تقوم فيه أوروبا، بقيادة ألمانيا، ومن بعدها اليابان، بمهمة إدخال نمط أمريكا اللاتينية فى النمو إلى تلك الأجزاء المنهارة من الأمبراطورية السوفيتية، بينما يقوم موظفو جهاز البيروقراطية السوفيتية المنهار بتشغيل المكاتب الجديدة التى سوف تفتحها الشركات الأجنبية لفروعها فى الاتحاد السوفيتى. أما بقية العالم الثالث فسوف يجرى الحكم فيه والسيطرة عليه عن طريق استخدام الضغوط الاقتصادية، إذا كانت هذه كافية، أو بالقوة العسكرية إذا لزم الأمر. هذه هى أهم معالم «النظام الدولى الجديد» الذى جرى تخطيطه، والذى تظهر لنا سماته بوضوح بمجرد أن نتخلص من الشعارات والأوصاف الجوفاء المضللة التى يستخدمونها فى وصفه».

٢ - اقتصـاد البقشـيش

في بيان الحكومة الذي ألقاه رئيس الوزراء مؤخراً، جاءت فقرة عن ميزان المدفوعات، لو كانت حقيقتها مثل ظاهرها، لكانت مدعاة للسرور الشديد، ولكن الحقيقة للأسف ليست كذلك.

فقد أشار رئيس الوزراء إلى أن ميزان المدفوعات المصرى حقق فائضاً قدره ٢ر٢ بليون دولار خلال العام المالي الماضي (٩٠ / ١٩٩١)، بعد أن كان يحقق عجزاً قدره ١٦٠ مليون دولار في العام السابق عليه (٨٩ / ١٩٩٠). معنى هذا أن ميزان المدفوعات قد تحسّن بمقدار ٢٣٦٠ مليون دولار خلال عام واحد (وهو مقدار الفائض الذى تحقق مضافاً إليه مقدار العجز الذى قضينا عليه). وهو أمر لا يخلو من غرابة، إذ أننا نتكلم عن سنة معروف عنها أنها شهدت ظروفاً صعبة للغاية، وتوقعنا خلالها انخفاضاً شديداً في تحويلات العاملين بالخارج. (التي أصبحت منذ سنوات أكبر مصدر للعملة الأجنبية في مصر) وانخفاضاً كبيراً في إيرادات السياحة وإيرادات قناة السويس نتيجة لحرب الخليج، فضلاً عن انخفاض صادراتنا إلى العراق والكويت وارتفاع أثمان بعض وارداتنا ونفقات الاستيراد لأسباب ترتبط أيضاً بحرب الخليج. بل إن الحكومة المصرية في مذكرة لها قدمتها للبنك الدولي في ٢٤ يناير ١٩٩١ قدرت الخسارة المتوقعة لميزان المدفوعات المصرى خلال ٩٠ / ١٩٩١ بسبب حرب الخليج بمبلغ ٩ر٥ بليون دولار، بينما قدر البنك الدولي هذه الخسارة بنحو ٢ر٣ بليون دولار. وهذا المبلغ الأخير وإن كان أقل بكثير من تقدير الحكومة المصرية لم يكن من الممكن الاستهانة به، إذ أنه يمثل ما لا يقل عن ربع إجمالي حصيلة مصر من العملات الأجنبية من كافة المصادر (عدا التحويلات الرسمية من الخارج) في العام السابق على حرب الخليج.

كيف يتأتى إذن أن تنقلب هذه الخسارة الكبيرة المتوقعة إلى فائض كبير قدره ٢ر٢ بليون دولار ؟

رجعت إلى تقرير البنك المركزى المقدم إلى مجلس الشعب بعنوان " الأوضاع النقدية والائتمانية خلال السنة المالية ٩٠ / ١٩٩١ " فوجدت أن الأرقام التي أعلنها رئيس الوزراء صحيحة تماماً، وهي تعكس " تحسّنا " حقيقياً في ميزان المدفوعات، بمعنى معين من معاني "التحسّن "، ولكنها قطعاً لا تشكلّ أى سبب للفخر للحكومة المصرية، بل لعل العكس هو الصحيح. نعم تحول العجز في المعاملات الجارية إلى فائض، ولكن الحكم بما إذا كان هذا التحول يدعو إلى الفخر يتوقف على أسبابه. إذ فلنفرض أن شخصاً أدّى به سوء تصرفه إلى

درجة من العوز والحاجة دفعته إلى بيع بعض ممتلكاته من ناحية، وإلى الالتجاء إلى الغير طالباً الرحمة والاحسان من ناحية أخرى، وإلى قبوله أن يقدّم للغير بعض الخدمات المشكوك فى قيمتها الأخلاقية، من ناحية ثالثة، فأدّى كل ذلك إلى أن يزداد المال فى يديه، ويتحول حسابه فى البنك من السالب إلى الموجب. فإلى أى حدٍّ يجوز أن نصف هذا الذى حدث بأنه يمثّل تحسّناً يدعو إلى الفخر ؟

هكذا كان حالنا للأسف فيما يتعلق بما طرأ على ميزان المدفوعات.

فبالرجوع إلى أسباب هذا " التحسّن " وجدت أن الزيادة فى إيرادات مصر من العملات الأجنبية فى هذا العام (٩٠ / ٩١) عن العام الذى سبقه لا علاقة لها البته بتحسّن الأداء الاقتصادى، أو إصلاح السياسة الاقتصادية، أو زيادة الأنتاجية، أو تحسّن فى أداء صادراتنا وارتفاع كفاءتنا فى التصدير، فبأى شيء إذن نفسر هذا التحول من العجز إلى الفائض ؟

لقد وجدت أنه من إجمالى " التحسّن " فى ميزان المدفوعات، وقدره كما رأينا ٢٣٦٠ مليون دولار، يعود نحو ٢١٣٤ مليون إلى التطورات الآتية، (بترتيب الأهمية) :

١ – ارتفاع أسعار صادراتنا من البترول وزيادة الكميات المصدرة (٧٤٢ مليون دولار)

٢ – انخفاض مدفوعاتنا عن الواردات وعلى الأخص من السلع الغذائية وأهمها : القمح والدقيق لانخفاض أسعارها (٣٩٨ مليون)

٣ – زيادة فيما قدم إلينا من منح رسمية (٣٧٤ مليون)

٤ – زيادة فيما نحصل عليه مقابل ما نقدمه من خدمات للسفن والطائرات الأجنبية فى الموانى والمطارات المصرية (٢٧١ مليون)

٥ – زيادة فى إيرادات قناة السويس (١٩٠ مليون)

٦ – انخفاض فى مدفوعاتنا عن الفوائد على الديون نتيجة إعادة الجدولة (١٥٩ مليون)

المجموع ٢١٣٤ مليون دولار

سوف يلاحظ القارى أنه ليس هناك سبب واحد من أسباب التحسّن فى ميزان المدفوعات يرجع إلى زيادة الجهد، أو تحسّن فى الأداء، أو إصلاح فى السياسة الاقتصادية. فالبندان (٦،٣) وهما المتعلقان بزيادة المنح الرسمية وانخفاض الفوائد نتيجة إعادة الجدولة، يرجعان إلى قرارات أجنبية بمعاملتنا بالرأفة والشفقة لأسباب لا نريد هنا الخوض فيها.

والبنود (١ . ٤ . ٣٥) وهى المتعلقة بارتفاع قيمة صادرات البترول، وقيمة الخدمات التى تقدمها للسفن والطائرات الأجنبية، وإيرادات قناة السويس، ترجع إلى قيام حرب الخليج التى لم نصنعها ولم تكن لدينا رغبة فيها، ولا ترجع إلى أى تصرف إرادى من جانبنا. أما البند (٢)، فيرجع فى الأساس إلى انخفاض الأسعار العالمية لوارداتنا من القمح والدقيق.

ترتب على هذه الأسباب الستة، مكاسب قدرها ٢١٣٤ مليون دولار، تمثل نحو ٩٠ ٪ من إجمالى التحسّن فى ميزان المدفوعات، وهى كلها لا تتضمن زيادة فى إنتاج أية سلعة أو خدمة، اللهم إلا ربما بعض الزيادة فى الخدمات المقدمة للسفن والطائرات الأجنبية، وبعض الزيادة فى كمية البترول المصدّر. ولكن الاقتصاديين يعرفون جيداً أن زيادة ما تنتجه دولة من بترول هى أقرب إلى التصرف فى رأس المال منها إلى الإنتاج، إذ أن البترول، كما هو معروف، مورد ناضب غير متجدد، فزيادة ما تبيعه منه اليوم هى إنقاص لما يمكن أن تبيعه منه غداً.

* * *

لقد دأب عدد من الاقتصاديين فى مصر وخارجها، على وصف الاقتصاد المصرى فى الخمس عشرة سنة الأخيرة بأنه يتحول أكثر فأكثر إلى أن يكون اقتصاداً "ريعياً "، أى اقتصاداً يعتمد على مصادر للدخل لا ترتبط ارتباطاً يذكر ببذل الجهد وزيادة الإنتاج، بل يعتمد على ظروف الطلب، أو على الانتفاع بموارد طبيعية صرف لا يكاد أن يكون للجهد الانسانى فيها نصيب، أو على المعونات الأجنبية، كالاعتماد على ضخ البترول من الأرض، أو على مرور السفن بقناة السويس، أو على الهجرة وتحويلات العاملين بالخارج، الذين يحصلون على دخولهم، هم بُدورهم، من ضخ البترول من الأرض، أو على زيارات السياح للأهرامات وآثار الأقصر، أو تمتعهم بجو مصر، وكلها منح من الله أو من الأجداد. وقد استخدم اصطلاح " الريع " لوصف هذه الحالة لسبب تاريخى بحت، وهو أن الاقتصاديين الكلاسيك منذ نحو مائتى عام، اعتبروا الريع، وهو دخل صاحب الأرض، دخلا ذا طبيعة خاصة، يحصل عليه صاحب الأرض دون جهد منه، إذ أن الذى يبذل الجهد هنا هو المزارع أو العامل الزراعى، وأن الريع يزيد ويتضخم نتيجة لظروف الطلب وليس لارتفاع نفقة الإنتاج أو زيادة الجهد المبذول من صاحب الأرض. حفز هذا الاقتصاديين التالين على أن يصفوا الدخل الذى يشبه ريع الأرض فى هذه الخصيصة (انعدام الجهد وتوقفه على ظروف لا دخل فيها لتضحية يبذ لها صاحب الدخل وعدم وجود علاقة بينه وبين نفقة الإنتاج) بأنه " دخل ريعى "، بل امتد الأمر بحيث أصبح يطلق نفس الوصف على طبقة بأسرها أو على اقتصاد دولة بأكملها، فيقال " طبقة ريعية " أو اقتصاد ريعى "، إذا كان الجزء الأكبر من دخل الطبقة أو الدولة هو من هذا النوع : دخل بلا جهد أو تضحية حقيقية.

من هذا يتضح أن وصف الاقتصاد المصرى خلال الخمس عشرة سنة الماضية بأنه اقتصاد ريعى، جائز ومقبول، بالنظر إلى تزايد اعتماده على تلك المصادر الشهيرة للدخل :

البترول، قناة السويس، تحويلات العاملين بالخارج، المعونات الأجنبية، السياحة ولكن لفظ الريع يبدو لى الآن " محترماً " أكثر من اللازم، وأنه لا يصف اقتصادنا بما يستحقه. فالمسألة الآن ليست مجرد الحصول على دخل بلا جهد، كدخل صاحب الأرض الزراعية التى لا يقوم بزراعتها بنفسه، بل تتعلق بدخل يعطى على سبيل الإحسان ومن قبيل الشفقة (الهبات الواردة من بعض الدول كالدول الاسكندنافية مثلاً) أو مكافأة على خدمات ليست مقبولة تماماً من الناحية الاخلاقية (كالمعونات المتوقفة على اشتراكنا فى حرب الخليج مثلاً، أو الدخل الذى نحصل عليه من تقديم خدمات وتسهيلات للطائرات والسفن الأجنبية فى مطاراتنا وموانينا لقوات مشتركة فى نفس الحرب، أو كتخفيض الفوائد على الديون كلما ثبت أن سلوكنا حسن إزاء إسرائيل مثلاً أو نحو ذلك ... إلخ). فى هذه الحالة قد يكون من الملائم أن نستخدم بدلاً من اصطلاح " الاقتصاد الريعى " اصطلاحاً مثل " اقتصاد البقشيش "، فقد يكون هذا الاصطلاح الأخير أدقّ تعبيراً عن حقيقة الاقتصاد المصرى الآن.

٣ - صندوق النقد الدولى .. وبيع الكلى فى مصر

نشرت مؤخرًا بعض الجرائد القومية وجرائد المعارضة على السواء أخباراً عن ظاهرة فظيعة، قيل أنها آخذة فى الانتشار فى مصر، هى ظاهرة «بيع الكلى». فذكرت أن عدداً متزايداً من الفقراء فى مصر يلجأون، بسبب حاجتهم الشديدة إلى المال إلى بيع إحدى الكليتين لمريض ميسور الحال، يحتاج إلى زراعة كلية جديدة. وذكرت الصحف أن هناك «سوقاً» آخذة فى الاتساع تعقد فها هذه الصفقات، وينشط فيها الوسطاء والسماسرة، وأن عدد العمليات التى أجريت فى عام ١٩٩١ وحده (طبقاً لجريدة الأهرام فى ١٢/٢٩/ ١٩٩١) بلغ ٣٠٠ (ثلاثمائة) عملية جراحية، منها مائة عملية تم فيه بيع الكلى لغير الأقارب، بأسعار تتراوح بين ١٥ ألف جنيه و ٣٠ ألف دولار. وقد نشر أيضاً أن بعض الفقراء الذين يقدمون على بيع الكلى هم من المرضى أو ممن لهم كلية واحدة أو كلية ضامرة، مما يجعل فقدهم للكلية خطراً محققاً على حياتهم، ولكنهم يقبضون جزءاً من الثمن مقدماً مما يضطرهم إلى إتمام الصفقة) نشر أيضاً أن كثيرين ممن يقدمون إلى مصر لشراء الكلى هم من العرب الأثرياء، مما رفع سعر الكلية الواحدة فى بعض الأحيان إلى ٣٥ ألف دولار، وأن وجود هذه السوق فى مصر مع توفر الأطباء القادرين على إجراء عملية زرع الكلى، أدى إلى قدوم أعداد من فقراء نيجيريا والسودان والصومال لبيّع الكلى للمرضى، وكثير منهم ينزل فى فنادق فى ميدان العتبة.

* * *

كان من الصعب علىّ أن أقرأ هذا الكلام دون أن أتذكر صندوق النقد الدولى وأنصار الحرية الاقتصادية فى مصر، الذين يرفعون شعار «إطلاق الحرية لقوى السوق»، وعدم التدخل فى قوى العرض والطلب، واطلاق الحرية الكاملة للمستهلك والمنتج على السواء. فها هى ذى سوق يحكمها العرض والطلب، وتطلق فيها حرية المستهلك والمنتج، ويتحدد فيها السعر بحرية دون تدخل من الدولة، ويستفيد فيها البائع من تنافس المشترين ذوى القوة الشرائية العالية، ويستفيد المشترى من تنافس البائعين القادمين من مختلف الدول الأفريقية. وسألت نفسى عما يمكن أن يكون موقف صندوق النقد الدولى من هذه السوق ؟ فإذا قال الصندوق بعدم التدخل فأظن أن هذا جدير بأن يجعلنا نقطع علاقتنا بالصندوق فوراً، وإذا قال بأن على الدولة أن تتدخل لمنع هذه الظاهرة غير الانسانية، أفلا يكون بهذا قد اعترف ضمناً بأن الزعم بقدسية

قوى السوق هو محل نظر، ويحتمل الأستثناء ؟ فإذا كان الاستثناء جائزاً وواجباً، فما هو المعيار الواجب الأتباع للتمييز بين ما يجوز منعه وما لا يجوز ؟

إن سوق بيع الكلى ليست فى الواقع إلا مثالاً صارخاً، ومتطرفاً، لحقيقة قائمة دائماً ولكنها لا تظهر عادة بهذه الدرجة من الوضوح. وإذا كان من الواضح وضوح الشمس أن الدولة يجب أن تتدخل لمنع بيع الكلى، فإن تدخل الدولة واجب أيضاً فى حالات أخرى كثيرة، وإن لم تبلغ فى وضوحها وفظاعتها مابلغه قيام شخص ببيع جزء من جسمه لآخر. إن ظاهرة بيع الكلى ليست الا الحالة القصوى التى تدل بسبب تطرفها، على فساد التعميمات والافتراضات التى تقوم عليها فلسفة الحرية الاقتصادية.

* * *

من بين هذه الافتراضات التى تقوم عليها الدعوة إلى الحرية الاقتصادية أن الشخص الفقير هو فى الأساس شخص فاشل ساقط الهمة، كسول أو مهمل، ومن ثم فهو يستحق ما أصابه من فقر، وأن الثرى هو فى الأساس شخص ناجح لأنه يستحق النجاح، بسبب طموحه أو مثابرته، أو جده واجتهاده، أو ما يتمتع به من جرأة واستعداد للمغامرة .. إلخ. كان دعاة الحرية الاقتصادية يعبرون عن هذا الافتراض على استحياء فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التالى، ثم بلغت الجرأة فى التعبير عنه أقصاها فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر على يد أنصار ماسمى «بالداروينية الاجتماعية»، التى طبقت نظرية «البقاء للأصلح» التى قال بها دارون فى علم الأحياء، على المجتمع الأنسانى، وأدخلوها علم الاجتماع، فإذا بالأصلح الآن هو «الثرى» الذى بقى واستمر فى الحياة لأنه هو الأصلح، بينما يموت الفقير وأولاده جوعاً لأنهم هو الفاشلون الجديرون بالانقراض. ثم خفّت حدة التعبير عن هذا الافتراض طوال النصف الأول من القرن العشرين مع نموّ النزعات الاشتراكية، ولكنه عاد ليسفر عن وجهه الكريه مرة أخرى على يد ميلتون فريدمان وأتباعه الذين يتكلمون الآن وكأن الفقراء فقراء، لأنهم يستحقون الفقر، والأغنياء أغنياء لأنهم يستحقون الغنى.

والواقع أن التيار الأساسى فى الثقافة الأمريكية ووسائل الاعلام هناك، كان ولايزال يعمل باستمرار على ترسيخ هذا الاعتقاد وتثبيته فى نفوس الأمريكيين، حتى ساد شعور عام لدى فقراء الأمريكيين بأنهم يستحقون فى الحقيقة ما هم فيه من فقر، وأن النظام الأمريكى هو فى الأساس نظام عادل، يكافىء المستحق بالثراء، ويعاقب غير المستحق بالفقر. فلم يعد الفقير يلوم غير نفسه، بل وأصبح ينفر بشدة من إلقاء اللوم على المجتمع أو الدولة، ولو أدى ذلك به إلـى شعـور قاتل بالاحباط والقنـوط، إلـى حـد الاستسلام للخمـر أو المخدرات أو إلـى الانتحار.. إلخ.

يتبع هذا الافتراض افتراض آخر مؤداه أن تدخل الدولة لصالح الفقراءلن ينتج عنه إلا زيادة الكسول كسلا، وزوال أى احتمال لأن يبذل الفقير الجهد لتحسين حاله، بل إن عقاب

الفقير بتخفيض أجره وتجويعه هو الأمل الوحيد فى أن يفيق لنفسه ويستيقظ ويبذل الجهد للخروج من محنته.

* * *

من الافتراضات الأخرى التى تقوم عليها دعوة الحرية الاقتصادية أنه لا يعرف أحد مصلحة شخص أكثر مما يعرفها هذا الشخص نفسه، وأن أى ادعاء من جانب الدولة بأنها تعرف مصلحة الناس أكثر مما يعرفها الناس أنفسهم هو ادعاء باطل. فلنترك إذن المستهلكين يختارون ما يريدون استهلاكه فهم أعرف بما يحقق لهم أكبر منفعة، ولنترك البائعين يبيعون ما يريدون بيعه، فهم أعرف بما يحقق لهم أقصى ربح، ولنترك الطرفين يعقدان ما يريدان عقده من صفقات، إذ سيصلان فى النهاية إلى ما فيه مصلحة الجميع.

أضف إلى هذا ذلك الافتراض الشهير بأن ترك الأسعار حرة تتحدد بقوى العرض والطلب، من شأنه تحقيق «التوزيع الأمثل للموارد»، فارتفاع السعر، بسبب زيادة الطلب، سيحفز أصحاب الموارد (أو عناصر الإنتاج) على الاتجاه إلى تلك الفروع من الإنتاج التى يطلبها (ويحتاجها) الناس، وانخفاض السعر سيصرف عناصر الإنتاج عن تلك الفروع التى لا يطلبها (ولا يحتاجها) الناس، وأى توزيع للموارد أفضل من هذا ؟وأخيراً يقول لك الاقتصادى المؤمن بالحرية الاقتصادية : ولكن فلنفرض أن توزيع الدخل سيء أو غير عادل، إن الطريقة المثلى لتصحيح ذلك ليس التدخل فى الأسعار، بل تصحيح توزيع الدخل عن طريق الضرائب أو الانفاق الحكومى. ولكن سواء قررت أن تفعل ذلك أولا تفعله فحذار من المساس بنظام الأسعار، بل إن ترك الأسعار حرة قد يحقق هدفك الأصلى وهو تقريب الفوارق بين الدخول، وذلك بطريقة عجيبة قد لا تخطر ببالك لأول وهلة : فترك الأسعار حرة وترك المنتجين والمستهلكين أحراراً، سيشجع على الاستثمار، وهذا ينمّى الانتاج، وهذا يزيد الطلب على العمال، وهذا يزيد أجورهم، فيعمّ الرخاء الجميع، ولا يكون هناك أى داع لأن تقوم بعمل أى شيء لصالح الفقراء، إذ لن يكون هناك فقراء.

* * *

كل هذا كلام قديم طالما تعلمناه فى كتب مبادىء الاقتصاد، ولكنه لازال يشكل العقيدة الأساسية لدى دعاة الحرية الاقتصادية، وعادوا يكررونه بطريقة مملة منذ اواخر السبعينات، عندما رفع شعار التخصيصية وبيع القطاع العام على نطاق العالم بأسره، والقى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى بثقلهما فى هذه الحملة الكاسحة لتقليص دور الدولة فى الاقتصاد، فى أى بلد تربطهما به أية صلة.

والآن فلنطبق كل هذه الافتراضات على سوق بيع الكلى، لنتبين مدى حماقتّها. طبقاً لهذه الافتراضات : الرجل الفقير الذى جاء يعرض إحدى كُليتيه للبيع، هو شخص فاشل ساقط الهمة، أدى به كسله أو سقوط همته إلى الفقر المدقع، وهوبدلاً من أن يبحث لنفسه عن

عمل منتج، وإن كان به بعض المشقة، يفضل أن يأتى إلى ميدان العتبة ويجلس على الرصيف فى انتظار بيع إحدى كليتيه. والثرى العربى الذى أتى من الخليج لشراء كلية جديدة، هو رجل ناجح طموح مغامر، أدى به نشاطه وطموحه واستعدادة للمغامرة إلى مافيه من ثراء، مما سمح له، إذا تعطلت إحدى كليتيه، بشراء كلية أخرى جديدة.

وإذا خطر للدولة أن تتدخل لوضع حد لهذه الظاهرة، ظاهرة بيع الكلى، بأن توفّر وظائف مثلا لهؤلاء الذين يعرضون انفسهم للبيع، حتى ولو كانت وظائف قليلة أو عديمة الانتاجية، لمجرد أن تحميهم من هذا المصير البائس، فإن هذا من شأنه تضخيم الجهاز الحكومى بأعداد زائدة عن الحاجة من المتبطلين بطالة مقنعة، مما يضر بمعدل نمو الناتج القومى ويزيد من عجز الميزانية. وبيع الكلى شىء أهون من انخفاض معدل نمو الناتج القومى ومن عجز الميزانية. ذلك أن منظر الناس وهم يهيمون على وجوههم فى ميدان العتبة يعرضون الكلى للبيع، سوف يؤدى فى المدى الطويل إلى حفز الناس على مزيد من الجهد فى البحث عن فرص عمل منتجة، وسوف يؤدى إلى تخفيض الأجور إلى درجة تحفز المستثمرين، المصريين والاجانب، على توظيفهم وخلق فرص جديدة للعمل، ومن ثم تنتهى ظاهرة بيع الكلى فى المدى الطويل. فإذا أصر الناس مع ذلك على الخروج إلى العتبة لبيع كليتهم فلابد أن هذا لسبب أو لآخر، فى صالحهم، إذ لا يعرف مصلحة الشخص أحد مثلما يعرفها هذا الشخص نفسه، ومن ثم من الحماقة التدخل بتقييد حريتهم، تماماً كما أن من الحماقة التدخل لمنع أفلام العنف والجريمة والجنس المستوردة مادام هذا هو ما يريد الناس التفرج عليه.

وعلى أى حال فإن ترك سوق الكلى حرة، والسماح للأثرياء العرب بالقدوم لشراء الكلى فى مصر، من شأنه أن يرفع سعر الكلى إلى الحد الذى قد يؤدى فى النهاية إلى حفز المنتجين على انتاج المزيد منها، أو إذا تعذر ذلك، قد يؤدى إلى مزيد من الحرص من جانب الأثرياء العرب على صحتهم، فيراعون درجة أكبر من الحيطة فيما ياكلون ويشربون، تجنباً للاضطرار إلى شراء كلى جديدة بأسعار بالغة الارتفاع، فتصح إبدانهم وتسلم كليتهم ولا يحتاجون إلى القدوم إلى مصر أو غيرها لشراء الكلى، فتخفض هذه السوق من تلقاء نفسها، دون حاجة إلى أى تدخل من ألدولة .تماماً كما أن رفع أسعار المنسوجات الشعبية أو ترك سوق المساكن حرة، سوف يشجع المنتجين على مزيد من انتاج هذا النوع من المنسوجات ويوفر شقة مناسبة بسعر مناسب لكل شاب راغب فى الزواج، دون حاجة لتدخل الدولة بانتاج المنسوجات الزهيدة السعر أو بناء المساكن الشعبية، وإن كان هذا لم يحدث بعد فى مصر بعد نحو عشرين عاماً من الانفتاح.

وعلى كل حال، إذا كانت ظاهرة بيع الكلى لا تعجبك، فعلاجها لا يكون بمنعها، بل بإعادة توزيع الثروة بين الأغنياء والفقراء. فلتفرض الضرائب إذا شئت على الأغنياء الذين يريدون شراء الكلى ولترفع دخول الفقراء الذين يعرضون أجسامهم للبيع. والطريقة المثلى

لإصلاح توزيع الدخل ليست التدخل في الأسعار بل السياسة المالية، أى نظام الضرائب والانفاق الحكومى، فإذا تبين لك أن الحكومة لسبب أو آخر، سياسى أو اجتماعى أو إدارى، داخلى أو خارجى، لا تستطيع أو لا ترغب فى استخدام السياسة الضريبية أو الانفاق الحكومى لتخفيض الفوارق بين الطبقات (كما لو كان هذا سيغضب صندوق النقد الدولى أو يصرف المستثمر الأجنبى عن الاستثمار في مصر) فليس أمامك الا الصبر، والأمل فى أن يزداد الغنى غنى، بعد أن أجريت له عملية زرع الكلى، فيزيد استثماراته فى مصر، فيزيد الطلب على العمال، فترتفع الأجور، فيتحسن حال الفقراء، فلا يضطر أحد منهم بعد ذلك إلى بيع كليته.

قد يحتاج الأمر إلى بعض الوقت، وكثير من الصبر، فإذا لم تستطع الانتظار، أو كان صبرك قد نفذ، فما عليك إلا أن تضرب عرض الحائط بتوصيات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، وتفرّق بالقوة بين المشترين والبائعين فى هذه السوق التى عادت بنا إلى عهد الرقيق، أو إلى ما هو أسوأ منه.

٤ - الفلسفة الاقتصادية فى خطب الرئيس

يبدو أن رجال صندوق النقد الدولى ووزراء المجموعة الاقتصادية عندنا، قد بذلوا جهداً مضاعفاً فى الشهور الأخيرة لإقناع رئيس الجمهورية بوجهة نظرهم فى طريقة الاصلاح الاقتصادى المنشود، رغبة فى الحصول على موافقته على توقيع الاتفاقية النهائية مع الصندوق. والظاهر أن الرئيس قد اقتنع برأيهم اقتناعاً تاماً، وصار هو نفسه من أكبر المتحمسين له.

لقد اتضح لى ذلك وأنا أقرأ الجزء الاقتصادى من خطبة الرئيس فى عيد العمال. فقد جاءت طريقته فى عرض مشاكلنا الاقتصادية متفقة تماماً مع طريقة الصندوق فى النظر إلى الأمور. ولا أخفى على القارىء - ولا على السيد الرئيس نفسه، أن قراءة هذا الجزء من الخطاب قد تركت فى نفسى قدراً لا يستهان به من المرارة، لما تضمّنه هذا الجزء من قسوة فى الحكم على الناس، وخلوّه إلى حد مدهش من التعاطف الحقيقى مع ما يحملونه من أعباء ثقيلة، وما تضمنّه الخطاب من خطأ، فى نظرى، فى تشخيص الأسباب الحقيقية لما نحن فيه من أزمة اقتصادية.

ان لدى الرئيس، فيما يظهر من قراءة الخطاب، تصوّراً غريباً حقا لتوزيع المسئولية عن الازمة الاقتصادية بين الشعب والحكومة، هذا التصوّر يبدو لى كالآتى : شعب يتكوّن من خمسة وخمسين مليونا من البشر، يتوالدون بسرعة مذهلة (" الواحد يكون دخله ١٠٠ جنية .. عمّال يخلّف، بقى عنده ١٠، ١٢و ١٤ واحد، حانعيّشهم إزاى ؟ ") وهى زيادة لا مبرر لها على الإطلاق، فى نظر الرئيس، ولا داعى لها، وقدكان أجدر بالناس أن يراعوا ضبط النفس ويأخذوا فى اعتبارهم قلة مواردنا وكثرة ديوننا فلا يتوالدون بهذه السرعة. وقد ترتب على سرعة التوالد هذه أن زاد سكان مصر من ٧ر٤١ مليون فى عام ١٩٨١، أى عندما تسلّم الرئيس الحكم، إلى ٦ر٥٤ مليون فى ١٩٩٠ (" أى أننا زدنا بصريح العبارة ١٣ مليون نسمة فى أقل من عشر سنوات. علشان كده الحكومة بتجرى ومش ملاحقة ") الأمر الذى حمّل الرئيس والحكومة بأعباء ثقيلة (" مش ملاحقين ده، ولو كان من غير الـ ١٣ مليون دول كان زمان حالنا بقت أحسن بكتير "). فالرئيس والحكومة يحاولان أن يجدا لكل هذا العدد الطعام والمسكن والملبس، والحكومة تقترض لمواجهة هذه الاحتياجات الثقيلة التى سبّبها هذا التوالد السريع، ولكن هذه الزيادة السريعة فى السكان جعلت الحكومة لا تستطيع أن تسدّد ديونها ("احنا بقى لنا ٣ سنين ما بندفعش أقساط .. إحنا عايزين كثير قوى، مش متماشى مع زيادة

السكان، فمش قادرين ندفع .. ما هو يا أدفع يا أكلكوا ") نحن إذن نخلق مشكلة كبيرة للرئيس والحكومة بسبب كثرة عددنا، فهم لا يستطيعون أن يسددوا الديون التى اقترضوها بسببنا، وأن يشتروا الطعام لنا فى نفس الوقت. ومن ثم فإن الرئيس يضطر للسفر عدة مرات لمحاولة إقناع دول العالم بالتساهل معنا فى تسديد الديون، وهذه الأسفار شاقة ومرهقة، وليست كما يظن البعض من قبيل الفسحة (" لقد تركز جهدى بشكل مستمر ومباشر فى رحلات سريعة لم تتوقف إلى العواصم الكبرى ... هى مش فسح، ربنا يوعدكوا بفسحة من دى علشان تشوفوا شكلها إيه .. لأن الرحلات دى أشغال شاقة ما تشمّش نفسك، واسألوا اللى راحوا "). وقد نجح الرئيس فى الحصول على بعض التخفيضات فى الديون بفضل سياسته الخارجية ومركز مصر وبفضل الرئيس بوش (" ويرجع الفضل فى اتخاذ الخطوةالأولى فى هذا الاتجاه للرئيس الأمريكى چورچ بوش، الذى بادر باتخاذ كافة الخطوات اللازمة لاعفاء مصر من ديونها العسكرية الى بلغت ٧ر٦ مليون دولار، بل إنه أخذ على عاتقه الاتصال برؤساء الدول الدائنة الأخرى وحثهم على اتخاذ خطوات مماثلة ").

والشعب المصرى فى غمار هذا كله لا يريد أن يأخذ فى اعتباره ما يخلقه من متاعب للرئيس وحكومته، ومن إحراج للرئيس بوش وحكومته، بل هو، أى الشعب، مستمر فى استهلاك الشاى والسكر والزيت بكميات كبيرة، السكر الذى يكلّف الحكومة ٣٠٠ مليون دولار فى الشهر، والزيت الذى يكلفها ٣٠٠ مليون أخرى، ناهيك عن القمح الذى لا يكفّ الشعب استهلاكه حتى أصبح يكلّف الحكومة حوالى ١٢٠٠ مليون دولار فى السنة.

ليس هذا فحسب، بل إن الناس لا ينتجون، إنهم يشربون الشاى والسكر ويأكلون الخبز دون عمل منتج، إنهم فقط يتوالدون (" يعنى أجيب القرشين اللى أخذتهم أروح حاططهم لك، حاتخلصهم فى مرة واحدة ونقعد بقى إيه زى االشطاّر قاعدين على المصاطب ").

* * *

وليسمح لى السيد الرئيس أن أعترض على هذا التصوّر جملة وتفصيلاً. فأمّا عن التوالد السريع، فأنا لا أدافع عنه ولكنى أجده مفهوماً تماماً ولا يستحق هذا التقريع. إنى، كبقية الاقتصاديين المصريين، أتمنى أن ينخفض معدل المواليد، ولكنى لا أجد من الملائم أن أوجّه الاهانة للشعب المصرى كل يوم وآخر، لأنه يتوالد بسرعة. فالناس فى مصر، شأنهم شأن كل شعوب البلاد الفقيرة، يفضلون كثرة الأولاد ليس من باب الخبل أو الحماقة، ولكن لأن الأولاد فى نظرهم هم وثيقة التأمين الوحيدة التى يمتلكونها، وقد عجز النظام الاقتصادى عن تأمين مستقبلهم. إنهم يرحبّون بالولد السادس والثامن لأنه يزيد من احتمال أن ينشأ من بين الستة أو الثمانية ولد فالح يعول الأب والأم فى الشيخوخة ويحمل همّ الإخوة الأقل نجاحاً. واقتصاديو التنمية فى العالم كله متفقون على أن التنمية لا تحدث بتخفيض معدّل نمو السكان، بل إن التنمية تحدث أولا ثم يترتب عليها انخفاض معدل نمو السكان.

كذلك فإنى أعتقد أنه قد آن الآوان أن نكفّ عن تعيير الناس بما يشربونه من شاى وسكر وما يأكلونه من خبز، وعن القول بأن الشاى يتكلف كذا مليون والسكر يتكلف كذا مليون فى السنة. فالناس لابد أن يشربوا شيئاً وأن يأكلوا شيئاً. وإذا لم يأكل الناس الخبز فما الذى يا ترى عليهم أن يأكلوه ؟ وإن لم يشربوا الشاى والسكر فما عسانا أن نقترح عليهم أن يشربوه ؟ والخبز والشاى والسكر هى على أى حال أرخص كثيراً مما يشربه ويأكله غيرهم.

أما كثرة الأسفار من أجل إقناع دول العالم بالتساهل معنا فى تسديد الديون، فنحن نقدّر كل التقدير ما يتحمله الرئيس من مشاق، ونقدّر له رغبته المخلصة فى علاج المشكلة الاقتصادية، ولم يخطر ببالنا قط أنه يسافر للفسحة. ولكن المشكلة هنا تكمن فى أنه ليس الرئيس وحده هو الذى يسافر، وليست كل الأسفار لها مثل هذا النفع، ولا كلها تؤدى إلى تخفيض الديون. فهناك عشرات من الموظفين الكبار الذين يسافرون مع الرئيس أو وحدهم، دون أن يترتب على سفرهم تخفيض الديون، بل تساهم سفرياتهم وبدلات سفرهم فى زيادة الديون. وعلى أية حال فإن الديون التى أسفرت سفريات الرئيس عن تخفيضها، كلها ديون عسكرية، أى أننا لم ننفقها على شرب الشاى والسكر، بل أنفقت على أسلحة لم تستخدم فى أى حرب قومية أو تحريرية، واستردت أمريكا قيمتها عدة مرات، بسبب فوائدها الباهظة، قبل ان توافق على تخفيضها، واشترى بعضها فى عهد الرئيس الراحل السادات بعد أن أعلن أن حرب ٧٣ هى آخر الحروب، وبعضها الآخر فى عهد المشير عبد الحليم أبو غزالة الذى اختاره أيضاً الرئيس السادات دون أن يخبرنا لماذا اختاره، وعزله الرئيس مبارك دون أن يخبرنا لماذا عزله. فهذه القروض والاسفار لا علاقة لها إذن من قريب أو بعيد بالخبز أو الشاى أو السكر، وإنما بأشياء أخرى الناس منها براء، سواء قرروا أن يكون لهم عشرة أولاد أو عشرون.

* * *

وأما عن أن الناس لا ينتجون، بل يجلسون على المصاطب يشربون الشاى والسكر دون أن يساهموا فى الإنتاج، فالذنب ليس ذنبهم، بل ذنب السياسة الحكومية التى لم تبن المصانع لهم ليشتغلوا فيها أو لم تشجع الآخرين على بناء المصانع بالدرجة الكافية. إن المهندس المصرى الشاب الذى لا يجد عملاً، لا يجلس على المصطبة لأنه يحب الجلوس عليها، بل لأسباب أخرى لا تخفى على سيادة الرئيس. وأما من وجد من المصريين عملاً، فإن انخفاض أنتاجيته لا يعود إلى كسل أو تكاسل، بل إن انخفاض انتاجيته له علاقة وثيقة بما كنا نتكلم عنه حالاً، من سفريات مئات الموظفين الكبار وحصولهم على بدلات سفر لا يستحقونها ولا نفع منها. فالظلم يثبط الهمم ويخفض الإنتاجية، والعدل يحفز الهمم ويزيد الإنتاجية.

* * *

ثم ما كل هذه الشدة فى الحديث عن الشاى والسكر، مع كل هذا اللطف فى الكلام عن الرئيس بوش والإدارة الامريكية، بل عن صندوق النقد الدولى الذى يدافع عنه الرئيس قائلاً إنه

لا يستحق ما يوجّه له من نقد فى مصر، إذ أن كل مهمته هو أن يحكم ما إذا كان اقتصادنا سليماً أو غير سليم (" مين اللى يقول لك اقتصادك سليم، انت ماشى بتصلّح فى اقتصادك ؟ صندوق النقد الدولى .. هنا عمالّين نهدّ فيه ونقول فيه، لكن وهوّ ماله ؟ ما بيدكش فلوس، هو بيطلع لك شهادة إن الاقتصاد بتاعك يسير فى الاتجاه السليم ").

أى أن الرئيس لا يرى فى الدول الدائنة، دولاً مستغلة ورطتنا فى الديون وفى شراء الأسلحة دون جدوى، ولا يرى فى صندوق النقد الدولى وكيلا عن هؤلاء الدائنين، وهو يتصوّر أن الصندوق مؤسسة محايدة همّها الإصلاح وليس همها أن يستوفى الدائنون ديونهم.

* * *

من المؤكد أيضاً أن أحد البارعين من مستشارى الرئيس قد قدّم له إحصاءات عن زيادة الأسعار فى بلاد أخرى، كالاتحاد السوفيتى وبولندا، واعتقد أنه بذلك يقدم للرئيس خدمة جليلة. وقد استخدم الرئيس بدوره هذه الأحصاءات وظل يشير إليها من حين لآخر، واحتلّت مكاناً ملحوظاً فى خطابه، ونشرها الأهرام مع الخطاب فى جداول بارزة.

فأخذ الرئيس يؤكد على أسماع الحاضرين أن سعر الخبز فى بولندا قد زاد خلال العامين الماضيين بمقدار ٦٥ ضعفاً. وقال للناس لتوضيح الأمر (" يعنى تصوّروا أنكم انتم فى مصر هنا الرغيف بشلن صبح الصبح لقيته بـ ٣ جنيه وشويه. حلاقيكم مغمى عليكم واقعين على الأرض " .) وأمثلة أخرى من يوجوسلافيا وبيرو .. إلخ. فهل كان قصد الرئيس هو تطبيق المثل القائل " من رأى بلاوى الناس هانت عليه بلواه ؟ " بمعنى أن المصريين عليهم ألا ييتئسوا كثيراً إذا استيقظوا فى الصباح ووجدوا رغيف الخبز قد أصبح بجنيهين، مادام أنه قد أصبح فى بولندا بثلاثة جنيهات ؟ إن المصرى بصراحة، ومعه حق، لا يهمه فى كثير أو قليل، ماذا حدث لسعر الرغيف فى بولندا، كل ما يهمه ويعرفه جيداً، هو أنه إذا أصبح سعر الرغيف فى مصر عشرة قروش بدلاً من خمسة فسوف يصيبه هو وأولاده غمّ عظيم. وهو على أى حال لا يعرف ما إذا كان البولندى يعيش أساساً على الخبز، كما يعيش المصرى الذى سمّاه " عيشاً " ، أم يعيش على أشياء أخرى كالبطاطس أو الكرنب، ولا يعرف ما إذا كان مستوى الأجور قد ارتفع فى بولندا فى نفس الوقت الذى زادت فيه الاسعار على هذا النحو، أم ظل ثابتاً تقريباً كما هو الحال فى مصر. والحقيقة هى أن متوسط الدخل فى بولندا هو أكثر من ثلاثة أمثال متوسط الدخل فى مصر، وأنه طبقاً لإحصاءات البنك الدولى الصادرة فى ١٩٩٠، كان معدل ارتفاع الأسعار فى بولندا فى ١٩٨٩ هو ٢٥٢ ٪ وهى نسبة عالية بالطبع وأعلى بكثير منها فى مصر، ولكن البنك الدولى يذكر أيضاً أنه فى نفس السنة التى تضاعفت فيها الأسعار مرتين ونصف، تضاعفت الأجور النقدية تسع مرات (البنك الدولى : التطورات فى الدول النامية، ١٩٩٠، الطبعة الانجليزية، ص ٤٥٢).

وإذا كان من المفيد اقتطاف تجربة بولندا فى الأسعار، فإن من المفيد أيضاً اقتطاف تجربة الهند التى باعت مؤخراً آخر سيارة مرسيدس تملكها الحكومة مشاركة منها فى توزيع الأعباء الاقتصادية بالعدل.

* * *

إن كل هذا الاستشهاد بتجارب الاتحاد السوفيتى وبولندا، وكل هذه الإشارات إلى ما يستهلكه المصريون من خبز وسكر وزيت، وإلى قلة إنتاجهم وجلوسهم على المصاطب، وإلى ما ينجبونه من أولاد يزيدون عن الحاجة ، كل هذا يحدث فى عيد العمال، وهو يوم كان من الأنسب فيه الحديث عن أشياء مختلفة تماماً، كالاشادة بدور العمال فى بناء الصناعة المصرية أو فى رفع انتاجية الأرض المزروعة بالقمح .. إلخ، وإلى ما يتحملونه هم من أعباء فى كسب القوت وفى سبيل الوطن فى نفس الوقت. الذى حدث بدلاً من ذلك هو حديث عما تتحمله الحكومة من أعباء فى سبيل اطعام المصريين، وما تلاقيه من عناء فى شراء السكر والزيت، وكأن الحكومة تشترى السكر والزيت من مالها الخاص، وحديث معناه أن الحكومة لم تعد تجد أمامها حلاً إلا أن يكفّ المصريون عن الانجاب بهذه الدرجة. فإذا كان هذا هو الوضع حقاً فلماذا لا تتخلصون من كل متاعيكم وترسلوننا جميعاً إلى بولندا ؟ ليس فقط الـ١٣ مليوناً الذين ولدوا فى عهد الرئيس مبارك، بل وكل من ولد حتى قبل ذلك ؟ مادمتم تجدون كل هذا العناء فى تدبير الأموال اللازمة لاطعامنا، وتجدون مهمة حكمنا صعبة إلى هذا الحدّ ؟

٥ - كل هذا الغرام بالتصدير ..

أستأذن القارئ فى أن أعود به فى الزمن أربعمائة عام إلى الوراء، ولكنى أعده بأن إقامتنا هناك لن تطول، بل سأربط هذا الماضى البعيد بالحاضر بعد قليل.

ذلك أنه منذ نحو ٤٠٠ عام، سادت فى أوروبا الغربية كلها فكرة غريبة محورها أن ثروة الأمة تقاس بما لديها من ذهب وفضة، الأمة الغنيّة هى التى يكثر عندها الذهب والفضة، والفقيرة هى التى لا تحوز الكثير منهما. لا يهمّ مالدى الأمة من قمح أو غيره من غذاء أو كساء أو ماشية أو مبانى أو خَيول أو مدارس أو ترع أو طرق .. إلخ المهم فقط هو الذهب والفضة، وكل ما عداهما لا نفع فيه إلا من حيث أن من الممكن تصديره والحصول مقابله على ذهب وفضة.

الفكرة قد تبدو لنا غريبة الآن، ولكنها لم تكن غريبة على الأوروبيين فى ذلك الوقت، بل اعتبروها من قبيل البديهيات، حتى جاء آدم سميث فى الربع الأخير من القرن الثامن عشر، وأشبع الدنيا سخرية من هذه الفكرة : ما الذهب والفضة ؟ إنهما ليستا إلا سلعتين من آلاف السلع، ولا يفضلان غيرهما من السلع فى شىء. قيمة السلعة هى فيما تشبعه من حاجة لدى الناس، والذهب والفضة يشبعان حاجة من الحاجات، كغيرهما من السلع ولكن لعل الحاجة التى يشبعها الذهب والفضة أقل أهميه من غيرها فى كثير من الظروف. المهم هو أن ثروة الأمة يجب أن تقاس بما تنتجه من سلع، أياً كان نوع هذه السلع : غذاء أو كساء أو بناء أو أثاث أو مكان للعبادة ... إلخ، ولا فضل لسلعة على أخرى إلا بقدر قدرتها على إشباع حاجة من الحاجات الانسانية.

هكذا أعاد آدم سميث الأمر إلى نصابه، واتهم المذهب الذى يمجّد الذهب والفضة (وهو المعروف بمذهب التجاريين) بأنه يرتكب نفس الحماقة التى ارتكبها " ميداس " فى الاسطورة اليونانية، إذ كان يعبد الذهب، ويتمنى أن يتحول كل شىء يلمسه إلى ذهب، فلما استجاب الله إلى دعائه، جن جنون ميداس إذ وجد الخبز الذى يلمسه يتحول إلى ذهب، والماء لدى يرشفه يتحول إلى ذهب، وأخيراً .. تحولت ابنته إلى قطعة من الذهب عندما لمسها بيده، فعرف بعد فوات الأوان كم كانت حماقته.

* * *

إن لدىّ شعوراً قوياً بأننا نرتكب اليوم حماقة مماثلة عندما نبدى كل هذا الحماس،

الذى كاد يبلغ درجة الهوس، بالتصدير. إن الذى يطالع جرائدنا ومجلاتنا، ويستمع إلى خطبنا السياسية، وتصريحات المسئولين عن الاقتصاد فى بلدنا، لا يمكن أن يلومه أحد إذا خرج بالانطباع الآتى : لا قيمة لسلعة إذا لم تكن صالحة للتصدير، مهما كانت جدارتها وقدرتها على إشباع حاجة قوية لدى المصريين. التصدير، التصدير، التصدير ! الحياة كلها لا قيمة لها بدون تصدير. القماش رائع لأنه قابل للتصدير، والمصنع ممتاز لأنه ينتج للتصدير. وكل شىء يهون من أجل التصدير : الإعفاءات الضريبية تمنح، والتسهيلات كلها تعطى، وقوانين البلاد تُعطل، واستغلال العمال يصبح مباحاً .. الخ. وأفضل وصف يمكن أن يطلق على مطعم أو مقهى أو ملهى أو مشروب هو أنه " سياحى "، أى أنه يجلب للبلد عملة أجنبية، حتى كاد يصبح من الممكن تقسيم الأمة إلى نصفين : ما يصلح للتصدير وما لا يصلح. وكاد المرء أن يتمنى، إذا رزقه الله بولد، أن يكون الولد صالحاً للتصدير، وإلا أصبح بائراً لانفع يرجى من ورائه.

لا شك أن الأمر يحتاج إلى أن نستشير فيه آدم سميث من جديد، إذ يمكن أن نوجه إليه السؤال التالى : " قل لنا يا أبا علم الاقتصاد، أليست كل هذه السلع، سواء أنتجت للمصرى أو الأجنبى، تشبع حاجات إنسانية ؟ وقد تكون كلها تشبع نفس الحاجة وبنفس القدر؟ فلماذا هذا التمييز الغريب ؟ ألا نرتكب نحن بهذا التمييز حماقة تشبه حماقة ميداس ؟ إذ أصبحنا نستغنى عن أفضل ما ننتجه من أصناف الفواكه والمنسوجات والأثاث .. إلخ لكى نحصل على عملة صعبة نستخدمها فى استيراد أشياء قد تكون أقل قدرة بكثير على إشباع الحاجات الانسانية، كالأسلحة مثلاً ؟ أليس هذا شبيهاً بما فعله ميداس إذ لمس ابنته بيده فأصبحت ذهباً ؟

* * *

سوف يعترض على هذا بالطبع معظم الاقتصاديين المصريين، والأرجح أنهم سيبنون اعتراضهم على واحدة أو أكثر من الحجج الثلاث الآتية :

أولاً : سيقولون إن الدعوة إلى التصدير ليست إلا تطبيقاً لمبدأ " ريكاردو " الشهير المعروف بمبدأ المزايا النسبية. فإذا كانت هناك دولتان تنتج كل منهما بعض المنسوجات وبعض النبيذ، ولإحداها ميزة نسبية فى انتاج المنسوجات، وللأخرى ميزة نسبية فى أنتاج النبيذ، فمن الحماقة أن تستمر الدولتان فى إنتاج كلا السلعتين، بل الأفضل أن تتخصص الأولى فى إنتاج المنسوجات وتصدّره للآخرى وتستورد منها بعض النبيذ، وأن تتخصص الأخرى فى النبيذ وتصدّره للأولى وتستورد منها بعض المنسوجات. هكذا قال ريكاردو. والمنطق لاغبار عليه، ولكنه شىء مختلف جداً عن هذا الهوس بالتصدير الذى نراه حولنا اليوم. لقد كان هدف ريكاردو أن تحصل الدولة على نفس الكميات من المنسوجات والنبيذ، التى كانت تحصل عليها من قبل، ولكن بجهد أقل، أو أن تحصل على كميات أكبر بنفس الجهد. ومنطقه يؤدى إلى تحقيق هذا الهدف حقّاً فى العالم الذى كان يتصوّره ويفترضه (فقد كان ريكاردو

مولعاً بالتصوّر وبالفروض المبسطة والبعيدة عن تعقيدات العالم الواقعى). كان ريكاردو يفكرّ فى عالم خيالى نظيف مائة بالمائة، لا تشوبه أى مشاكل تتعلق بتوزيع الدخل، أو تفاوت القوة السياسية، أو غسيل المخ .. إلخ. ولكن العالم الذى نعيش فيه ليس هو عالم ريكاردو. نحن نعيش فى عالم يمكن فيه أن تصدّر المنسوجات لتحصل مقابلها على دبّابات، إما من أجل أن تحارب بها فعلاً، أو من أجل أن يحصل غيرك من وراء ذلك على عمولات، أو لأن بائع الدبابات أجبرك على شرائها. كما أن من الممكن أن تصدّر ملابس كان يرتديها " زيد " المسكين لتحصل مقابلها على ملابس، أكثر وأفخم حقاً، ولكن لكى يرتديها " عمرو "، الذى كان يملك من قبل ما يكفيه من ملابس. أى أن من الممكن فى العالم الذى نعيش فيه أن نصدّر ما نحتاج إليه لنستورد شيئاً لا نحتاج إليه، إذا كان توزيع القوة الشرائية بين الناس ، وتوزيع القوة السياسية يسمحان بذلك.

إن الوضع الآن، الذى خلقه هذا الهوس بالتصدير، ليس شبيهاً بمثال ريكاردو المتعلق بالمنسوجات والنبيذ، بل هو أشبه بشخص يملك ڤيلا جميلة، خدَعه بريق الدولارات فأجّرها لأجنبى وقنع بالسكنى فى البدروم أو فى غرفة فوق السطوح. قد يقال : " ألم يتخذ هذا الشخص ذلك القرار باختياره ؟ إذن فهو أحسن حالاً مما كان. " وأنا أقول إنه لم يتخذ هذا القرار باختياره حقاً، وإنما خضع لعملية من غسيل المخ وأصابه ما أصاب بقية المجتمع من جنون عام.

وثانياً : سيقولون ان التأكيد على ضرورة التصدير مفيد لأنه يؤدى إلى رفع الكفاءة، إذ أن النجاح فى التصدير يفترض النجاح فى المنافسة والنجاح فى المنافسة يشترط لتحققه زيادة الكفاءة. وأنا أقول إن النجاح فى التصدير لا هو بالشرط الضرورى ولا هو بالشرط الكافى لزيادة الكفاءة. فالمنافسة مع الأجنبى أو النجاح فى إغرائه، قد يتطلب حقاً زيادة الكفاءة (بتحسين السلعة أو تخفيض نفقة إنتاجها)، ولكن من البديهى أن من الممكن تحسين السلعة أو تخفيض نفقة انتاجها دون أن يكون هدفك إغراء الأجنبى بالشراء، بل وأنت تنتج للسوق المحلية. وهناك عشرات التجارب الناجحة فى التنمية، التى اعتمدت فى نموّها، فى الأساس، على سوقها الوطنية، من الولايات المتحدة وألمانيا، عندما كان نموّ هما يجرى وراء أسوار الحماية، إلى الصين والأتحاد السوفيتى عندما كانا منعزلين تماماً عن العالم. ومن ناحية أخرى، فإن النجاح فى المنافسة فى أسواق التصدير لا يعنى بالضرورة ارتفاعاً فى الكفاءة، وإنما قد لا يعنى أكثر من النجاح فى إرضاء الأجنبى، و " إرضاء الأجنبى " له صور متعددة تتفاوت تفاوتاً شاسعاً، ليس فقط فى نفقة الإنتاج، بل وأيضاً فى المستوى الأخلاقى، بل إنه ليشمل أنواعاً من التصرّفات يعفّ اللسان عن ذكرها.

وثالثاً : سيقولون إنك محتاج إلى مضاعفة الجهد للتصدير من أجل حلّ مشكلة

ميزان المدفوعات. فوارداتك فاقت صادراتك بدرجة مخيفة، ولا علاج لذلك إلاّ بمزيد ثم المزيد من التصدير. هنا فى الواقع مربط الفرس، ومنه يتضح الأمر وتظهر الحماقة الحقيقية وراء هذا الهوس بالتصدير. إن هوسنا بالتصدير سببه فى الحقيقة هوسنا بالاستيراد، وهذا الهوس بالاستيراد يتروح بين إستيراد القمح لفشلنا فى زيادة إنتاجه بالدرجة الكافية، وبين استيراد الطائرات الحربية للاشتراك فى حرب لم نرد الاشتراك فيها أصلاً، فضلاً عن اضطرارنا لدفع فوائد على ديون لم يكن هناك أدنى داعٍ للتورط فيها. جنون التصدير إذن هو فى حقيقته جنون بالاستيراد، وجنون الاستيراد أساسه أمران :

الأول : الوقوع فريسة للاعتقاد بأن الأجنبى هو الذى يملك أسرار السعادة، وأن السلع المحلية لا تشفى عليه، وأن الذى يشفى الغليل ويفتح لك أبواب الجنة هو السلع المستوردة.

والثانى : مجموعة من المستفيدين من عقد الصفقات مع الخارج، سواء كانت هذه الصفقات لاستيراد أسلحة، أو سيارات تحتوى على كافة الكماليات، أو عقد قروض ميسّرة وغير ميسّرة.

ليس غريباً إذن أن يسود هذا الغرام بالتصدير فى مجتمع يسيطر عليه التجار والوسطاء، التجار والوسطاء من كل نوع وصنف، كما أنه لم يكن غريباً أن يسود الاعتقاد بأن الثروة تتكون فقط من الذهب والفضة، منذ نحو أربعمائة عام، فى عصر عرف بأنه " عصر التجاريين ".

٦ - بعض حماقات الدعوة إلى بيع القطاع العام

المتحمسون للتخصيصية، أى لبيع القطاع العام وتقليص دور الدولة إلى أقل حد ممكن، يتصوّرون أنهم، مع سقوط الأحزاب الشيوعية، وتفكك الامبراطورية السوفيتية، قد أثبتوا بما لم يعد معه مجال للشك، أنهم كانوا على صواب منذ البداية، وأن الحق الكامل كان دائماً إلى جانبهم، وان القطاع العام قد ظهر نهائياً فساده، ونظام التخطيط قد ظهرت للجميع حماقته. ومع ذلك فانى لازلت أعتقد أن هؤلاء الداعين بلا تحفظ إلى التخصيصية يرتكبون حماقات لا يستهان بها، سوف أذكر منها خمس حماقات.

(١)

اعترف بأننى منذ بداية الحديث عن التخصيصية، نظرت إلى الأمر كله، ولازلت أنظر إليه، على أنه " موضة من الموضات " التى تمرّ بها السياسة الاقتصادية، والتى لابد أن تنحسر بعد فترة، طالت أم قصرت.

فالسياسة الاقتصادية، فى تاريخ تطورها الطويل، تمرّ بموضة بعد أخرى، تخدم كل موضة منها اغراضاً معينة ومصالح بعينها، ثم تأتى موضة أخرى عندما تتغير الظروف وتنشأ حاجات ومصالح جديدة. هكذا سادت دعوة التجاريين منذ أربعة قرون إلى التدخل الصارم من جانب الدولة، ثم دعوة الاقتصاديين الكلاسيك منذ قرن ونصف إلى تقليص دور الدولة إلى أقل درجة ممكنة، ثم دعوة " كينز " إلى تدخل الدولة لإعادة توزيع الدخل وزيادة الاستثمار منذ نحو نصف قرن، ثم دعوة النقديين " وميلتون فريدمان " فى الوقت الحاضر إلى العودة إلى الحرية الاقتصادية والتخصيصية. والذى يصوّر الأمر على غير ذلك، وكأن الفكر الاقتصادى يتطور مثلما يتطور علم الطبيعة أو الكيمياء، ينسخ الجديد منه القديم ويلغيه، وينتقل فيه الفكر الانسانى من الأقل إلى الأكثر صواباً، ومن الضلال إلى الحكمة بالتدريج، الذى يصوّر الأمر على هذا النحو يخطىء فى رأيى خطأ كبيراً ويدلّل على أنه لم يستخلص من قراءة تاريخ الفكر الاقتصادى وتاريخ السياسة الاقتصادية الدروس الواجبة.

بل إنى أحب أن أذكرّ هؤلاء المدافعين عن التخصيصية وكأنها هى السياسة المثلى فى كل زمان ومكان، بأنه منذ أقل من ثلاثين عاماً كانت المؤسسات الدولية نفسها، بما فيها البنك الدولى، التى لا تكف الآن عن الترويج للتخصيصية، تتخذ موقفاً مسالماً بل مشجّعاً للتخطيط

المركزى وتدخل الدولة والقطاع العام، ولم يتغير موقفها إلا عندما احتاجت الشركات متعددة الجنسيات إلى القيام بخطوة جديدة فى مسيرتها نحو إكتساح العالم. المسألة إذن ليست إنقلاباً من الضلال إلى الحكمة، بل مجرد أن ما كان يريده الأقوياء فى عصر لم يعد هو ما يريدونه فى عصر آخر.

(٢)

من دواعى الدهشة أيضاً ما يذهب إليه بعض المتحمسين لبيع القطاع العام من تفسير مشاكلنا الاقتصادية، واحدة بعد الأخرى، بسيطرة القطاع العام. فكلما نوقش الأداء الاقتصادى المصرى طوال الثلاثين عاماً الماضية، يجد هؤلاء الاجابة جاهزة دائما : كل أسباب الفشل ترجع إلى سيطرة القطاع العام واتباع نظام التخطيط، مما يفهم منه بمفهوم المخالفة أننا إذا أردنا الأصلاح لا نحتاج إلا إلى شىء واحد: بيع القطاع العام وترك كل شىء لقوى السوق.

الغريب أن هؤلاء دائما يتشدقون بأن موفهم هو " الموقف العلمى "، وأن كل ما عدا ذلك تحيزٌ وتعصب وايمان أعمى بأيديولوچية ما. فى حين أن الحقيقة كما تبدو لى، هى ان موقف هؤلاء المتشدقين بالعلمية هو أبعد ما يكون عن الموقف العلمى. فالأمر لا يمكن أن يكون بهذه البساطة. لقد مرّ الاقتصاد المصرى خلال الثلاثين عاماً الماضية، أى منذ بدأنا نطبق نظام التخطيط المركزى لأول مرة، وبدأ التدخل الشديد للدولة فى الاقتصاد، مرّ بمختلف الظروف والأحداث، بعضها يشجّع على الأداء الاقتصاى الجيد، وبعضها يسىء إلى هذا الأداء، بعضها يجلب الرخاء ويساعد على التنمية السريعة وبعضها يجلب الكساد والركود. فكيف يسمح أحد لنفسه بأن يقول ان كل ما حدث للاقتصاد القومى خلال هذه الفترة ناتج عن سيطرة القطاع العام، ثم يتشدق بالعلمية والحياد ؟ فى ١٩٦٥ قطعت الولايات المتحدة معوناتها الغذائية لمصر، وفى ١٩٦٧ حدثت الحرب المشئومة التى كان لها آثار وخيمة على الاقتصاد المصرى، ولكن فى منتصف السبعينات عاد إلى مصر بترول سيناء، وارتفعت بشدة أسعار النفط، ثم ارتفعت مرة أخرى فى ١٩٧٩، وانتفعت مصر بشدة خلال هذه الفترة من ارتفاع عوائد النفط وتحويلات المهاجرين، ثم أخذ سعر البترول فى الانخفاض فى أوائل الثمانينات ثم انخفض بشدة فى ١٩٨٦، وتراخت حركة الهجرة .. إلى آخر هذه الأحداث التى أثرت على الاقتصاد المصرى تأثيراً إيجابياً تارة وسلبياً تارة أخرى، بل وبدأت الدولة تسحب يدها تدريجياً وضعف بشدة نظام التخطيط منذ منتصف السبعينات على الأقل، فكيف نتكلم وكأن القطاع العام ونظام التخطيط لا زالا يمارسان أثرهما الآن بنفس القدر الذى كانا يمارسانه فى النصف الأول من الستينات ونرد كل مشاكلنا إلى القطاع العام والتخطيط ؟

(٣)

من المدهش كذلك ما نلاحظه من أن الداعين إلى بيع القطاع العام نادراً جداً ما يميّزون بين ما إذا كان هذا البيع لرأسمال وطنى أو أجنبى. إنهم يقولون لنا كلاماً معناه أن القطاع العام سيّء وغير كفؤ والقطاع الخاص جيد وكفؤ، وينتهى حديثهم عند هذا الحد، وكأنه لا يهم ما إذا كان هذا القطاع الخاص الذى سيقوم بشراء القطاع العام وطنياً أو أجنبياً. وأنا أجد هذا الموقف غريباً لأنه حتى لو افترضنا أن القطاع العام فيه كل السيئات، فقد يكون من الممكن جداً، فى بعض الحالات على الأقل، أن تكون ملكية وادارة مشروعات ما عن طريق قطاع عام وطنى أفضل للاقتصاد القومى من نواحى كثيرة هامة من قطاع خاص أجنبى، متى أخذنا فى الاعتبار نسبة الارباح المحولة إلى الخارج، أو حجم العمالة التى يولدها المشروع، وحجم الفرص المتاحة للتدرّب على الادارة، أو مدى الاعتماد على مواد أولية ووسيطة منتجة محلياً بدلاً من استيرادها، أو حجم النفوذ الذى يتمتع به أصحاب المشروع الأجنبى لدى راسمى السياسة الاقتصادية .. الخ. فإذا قيل إن بإمكان أصحاب القرار السياسى أن يفرضوا شروطهم على المستثمر الأجنبى بما يحقق مصلحة الاقتصاد القومى، كان معنى هذا أن كون التخصيصية أمراً مرغوباً فيه أو غير مرغوب فيه يتوقف على مدى قدرتك على فرض ما تريد فرضه من شروط على المستثمر الأجنبى. فإذا تبين لنا أن هذا كثيراً ما يكون مستحيلاً، وأن المستثمر الأجنبى، فى تعامله مع دول العالم الثالث المغلوبة على أمرها، كثيراً ما يكون فى مركز من يملى شروطه لا من يستمع إلى شروطك، وأنه كثيراً ما يتخذ موقف "كل شىء أو لا شىء "، أى إما أن تعطيه كل ما يطلبه من امتيازات أو يمتنع عن المجىء أصلاً، إذا تبين لنا ذلك فان الدعوة المطلقة إلى التخصيصية دون تمييز، هى دعوة تتّسم بقدر لا يستهان به من الحماقة.

(٤)

ثم فلنفرض أننا بصدد رأس مال وطنى، أو رأسى مال أجنبى استمع إلى كل شروطك واستجاب لكل مطالبك، فهل من الجائز أن يطلب دعاة التخصيصية منا أن نكون أكثر ملكية من الملك، أى أن نذهب فى إتاحة الحرية لرأس المال الخاص إلى أبعد مما ذهب إليه آدم سميث نفسه، وهو نبىّ التخصيصية بلا جدال ؟ إن آدم سميث نفسه كان يشعر بأشدّ الامتعاض من الاحتكار، وكان على استعداد لأن يضحى بالحرية الاقتصادية ويلقى بها عرض الحائط إذا كانت تؤدى برأس المال الخاص إلى مركز احتكارى يسمح له بأن يسحق بقدمه كلاً من المستهلك والعامل والمنتج الصغير على السواء. فهل نحن نعيش اليوم عصر المنافسة الحرة التى كان يعيش فيها ويفترضها آدم سميث ؟ أم نحن نعيش عصراً يسوده الاحتكار بدرجة فاقت كل تصورات آدم سميث ؟ ان الداعين إلى التخصيصية يشيرون باحتقار وتعالٍ إلى ما

تؤدى إليه الملكية العامة من احتكار من جانب الدولة يضر بمصالح المستهلكين والمنتجين المحتملين، فهل المطلوب منا أن نرقص فرحاً بتخلصنا من احتكار الدولة ونكيل الثناء مع ذلك لاحتكار الشركات المتعددة الجنسيات ؟ بل إننا إذا أردنا الانصاف حقاً علينا أن نتأمل المعنى الحقيقى للاحتكار، بكل أبعاده ومعانيه المرفوضة. أليس الاحتكار هو التمتع غير المبرّر، استناداً إلى محض القوة، بمزايا يحرم منها الضعيف لمجرد افتقاده لهذه القوة المستمدة من مركز قانونى استثنائى، أو ضخامة رأس المال، أو المستمدة فى بعض الأحيان من قوة سياسية ؟ فإذا كان هذا هو المعنى الحقيقى للاحتكار، أفلا يندرج تحته كل أنواع الامتيازات غير المبررة فى نظام توزيع الثروة والدخل ؟ أو ليس القضاء على الاحتكار يتضمن أيضاً تحقيق تكافؤ الفرص، بما يعنيه ذلك من تحقيق حد أدنى من العدالة فى توزيع الدخل ؟ فإذا كان هذا صحيحاً، ألا تكون التخصيصية فى كل حالة يكون فيها نظام توزيع الدخل غير عادل، منطوية على درجة أو أخرى من الاحتكار الذى استهجنه آدم سميث ابتداء ؟

(٥)

وأخيراً، فلنفرض أننا تخلصنا من كل هذه المثالب والنقائص، وكان لدينا رأس مال وطنى، غير محتكر، ويعمل فى ظل توزيع عادل للدخل، وأننا قضينا قضاء مبرماً على الملكية العامة لوسائل الانتاج، وأتحنا مطلق الحرية لنظام السوق، وتخلّينا عن كل أثر من آثار التخطيط، فهل نكون بهذا قد حققنا النظام الاقتصادى الأمثل ؟

إن الملكية العامة تبدّد جزءاً من الموارد بلا شك، نتيجة تضحيتها بالحافز الفردى، والتخطيط المركزى يبدّد جزءاً من الموارد بلا شك، نتيجة عجزه عن استكشاف كل رغبات الأفراد وعن الاستجابة السريعة لها، فهل افساح المجال كاملاً للحافز الفردى والاعتماد الكامل على نظام السوق لا يحمل بدوره أنواعاً أخرى من التبديد ؟ إن تجاهل الحافز الفردى له بلا شك أضراره، فهل الانصياع الكامل له لا ضرر منه ؟ أنا أشك جداً فى هذا، بل أنا أبعد ما أكون عن اليقين من أن التبديد الناتج عن الأحترام الكامل للحافز الفردى هو أقل من التبديد الناتج عن التجاهل الكامل له. هل نحن واثقون حقاً من أن الأفراد إذا تركوا وشأنهم تماماً فى السلوك الاقتصادى سوف ينتجون نمطاً للحياة أفضل من النمط الذى ينتجه التدخل الصارم فى الحياة الاقتصادية ؟ أليس من الممكن أن يكون الحل الأقرب إلى المثالية هو مزيج من الأثنين، مزيج ينطوى على دور أكبر بكثير للقطاع العام من ذلك الذى يرغبه ويدعو إليه دعاة التخصيصية ؟

٧ - مواردنا البشرية المهدرة

فى مطلع الخمسينات جاء إلى القاهرة اقتصادى سويدى شهير أسمه راجنار نيركس (R. NURKSE) بدعوة من البنك الأهلى المصرى، وألقى مجموعة من المحاضرات، التى حازت بدورها شهرة واسعة، عن مشاكل الادخار وتكوين رأس المال فى الدول المتخلفة. جاءت فى هذه المحاضرات إشارة إلى مصر، وبالذات إلى حجم الفائض فى العمالة الزراعية، حيث اشار نيركسه إلى أن أكبر تقدير وصل إلى علمه لفائض العمالة الزراعية فى أى بلد فى العالم، هو ذلك الخاص بمصر، حيث قدّر هذا الفائض بما لا يقل عن النصف، أى أن نصف الأيدى العاملة فى الزراعة المصرية زائد عن الحاجة، ويمكن تحويله إلى قطاعات أخرى دون أن يتأثر الناتج الزراعى.

وردت إشارة نيركسه إلى هذا الفائض فى العمالة الزراعية المصرية، وهو بصدد شرح فكرة (أو نظرية) جديدة اقترنت باسمه وعرفت باس (Saving Potential) أو ما يمكن ترجمته إلى العربية بعبارة " القدرة الكامنة على الادخار ". هذه الفكرة، التى ربما كان من قبيل المبالغة وصفها بالنظرية، لفتت الأنظار وقتها وكثر التعليق عليها، وإذا كان قد وجه إليها كثير من الانتقادات والاعتراضات، فإن هذه الانتقادات لم تمس منطقها الاساسى وإنما كانت تتعلق فقط بالصعوبات العملية التى تواجه تطبيقها فى الواقع. فإذا عدت إلى ذكرها اليوم، فإنما يرجع السبب إلى أن هناك فى الواقع الاقتصادى لمصر اليوم ما قد يجعل لإثارتها من جديد بعض الفائدة. وإذا كان تطبيقها العملى لا يزال يثير نفس الصعوبات، فإن ما تحتويه من خيال قد يكون مطلوباً اليوم عندما تشتد بنا الأزمة الاقتصادية، وتضيّق علينا الخناق، بل إنى أحياناً أقول لنفسى إن المنطق القائم وراء هذه الفكرة، قد يتضمن فى الواقع أمل مصر الوحيد فى التقدم الاقتصادى.

تتلخص فكرة نيركسه فيما يلى : إذا صحّ أن بلداً ما لديه فائض فى الأيدى الزراعية فى القطاع الزراعى، قد يصل إلى ٥٠ ٪ من اجمالى الأيدى العاملة الزراعية، بحيث يمكن الاستغناء عنه دون أن يتأثر الانتاج الزراعى، فإن من الصحيح أيضاً أن هؤلاء الملايين الفائضين عن الحاجة يأكلون ويشربون ويلبسون ويسكنون المنازل وقد يذهبون إلى المدارس ويتلقون خدمات صحية .. إلخ، شأنهم شأن أقرانهم المساهمين مساهمة فعلية فى الانتاج. بعبارة أخرى، إن عجز طائفة من القوة العاملة عن المساهمة فى الانتاج لا ينفى أنهم مع ذلك مستهلكون. هذه السلع والخدمات التى يستهلكونها هى ما يمثل فى نظر نيركسه " القدرة

الكامنة على الادخار " ، بمعنى أن توجيه هؤلاء المستهلكين غير المنتجين إلى قطاعات اقتصادية أخرى، أو تشغيلهم فى أعمال منتجة داخل قطاع الريف نفسه، قد لا يتطلب أى إنفاق جديد عليهم، طالما أن الأجور التى سوف نحتاج لدفعها لهم، يمكن ألا تزيد عن قيمة ما كانوا يستهلكونه بالفعل. بعبارة ثالثة، فلننقل هؤلاء الزائدين عن الحاجة من أوجه " النشاط " التى لم ينتجون فيها إلى أوجه أخرى للنشاط المنتج فعلاً، دون أن نحتاج إلى أن ندفع لهم أكثر مما كانوا يستهلكونه فى مواقعهم القديمة.

فلنستخدمهم مثلاً فى رصف الطرقات، أو تطهير قنوات المصرف، أو شق قنوات رى جديدة، أو بناء المصانع، فيضيفون إلى حصيلة المجتمع من رأس المال دون أن يضطر المجتمع إلى التضحية بأى نشاط آخر، طالما كانت أجورهم مساوية لقيمة استهلاكهم القديم. سوف يتطلب الأمر بالطبع فرض ضريبة (بصورة أو بأخرى) على الباقين فى النشاط الزراعى الذين سوف يزيد ما بحوزتهم من سلع بعد رحيل أقرانهم الزائدين عن الحاجة، وذلك حتى يتسنى، عن طريق هذه الضريبة، منع زيادة استهلاك الباقين فى الزراعة، وتمويل هذا التشغيل الجديد للمسحوبين من الزراعة إلى قطاعات أخرى.

الفكرة جذابة بلا شك، مهما وجه إليها من اعتراضات عملية تتعلق بما يواجه هذا الادخار المحتمل من " تسرب ". إن هناك من قال مثلاً إنه ليس من السهل فرض ضريبة على الأشخاص الباقين فى الزراعة الذين يتسم مستوى استهلاكهم بالتدنى الشديد، ومن ثم سوف يكون من الصعب جداً منعهم من رفع مستوى استهلاكهم لدى رحيل أقرانهم إلى قطاعات أخرى. وهناك من قال إنك لابد مضطر إلى رفع أجور هؤلاء العمال الذين تمت نقلهم من قطاع إلى آخر، إلى مستوى يفوق مستوى استهلاكهم الأصلى، بسبب ما يبذلونه الآن من جهد إضافى، وبسبب اضطرارك إلى حفزهم إلى هذا الانتقال برضاهم، مالم تلجأ إلى أعمال القسر والسخرة المقيتة. وهناك من قال إن هذا النقل للعمال من مكان لآخر له نفقاته التى يتعين تدبيرها، كنفقات بناء مساكن جديدة لهم فى مكان عملهم الجديد .. الخ. كل هذا صحيح، ولكن ما زال المنطق الأساسى وراء الفكرة صحيحاً : إن لديك من يستهلك دون أن ينتج، ومن الممكن توجيهه إلى نشاط منتج دون أن تحتاج إلى مدخرات جديدة كبيرة، فاستهلاكهم القديم هو نفسه ادخارك الجديد، أو على الأقل يمثل جزءاً هاماً من هذا الادخار الجديد.

عادت إلى ذهنى هذه النظرية القديمة لنيركسه وأنا أتأمل التوزيع السكانى الجديد لمصر بين القطاعات الاقتصادية، والتوزيع العُمرى لسكان مصر بعد مرور ٣٥ عاماً على عرض نيركسه لفكرته. لم يعد من الممكن الآن الحديث عن وجود فائض بهذا القدر فى الأيدى العاملة فى القطاع الزراعى، بل قد يستحيل القول بوجود فائض عمل فى القطاع الزراعى على الاطلاق، مع تيارات الهجرة الواسعة التى لحقت بالريف المصرى منذ منتصف السبعينات، إما

إلى بلاد النفط، أو إلى المدن المصرية للحلول محل من هاجر إلى بلاد النفط، ومع انتشار التعليم فى الريف المصرى خلال العقود الثلاثة الأخيرة الذى ساهم بدوره فى تقليص حجم المعروض من العمل.

ومع ذلك فإن لدينا قطاعات أخرى، غير الزراعة، تعج بالفائض من الأيدى العاملة التى لا تساهم مساهمة تذكر فى الانتاج. هناك بالطبع القطاع الحكومى الذى زاد عدد العاملين فيه بدرجة مذهلة خلال العقود الثلاثة الماضية بحيث أصبحوا يشكلون نحو خمس إجمالى القوة العاملة المصرية، والقطاع الحكومى، كما نعرف، زاخر بالبطالة المقنعة. وهناك قطاعات الخدمات الأخرى غير الحكومية التى يتسم كثير منها بانخفاض شديد فى إنتاجيتها خاصة فيما يسمى بالقطاع غير الرسمى، كتجارة التجزئة الصغيرة والباعة المتجولين وماسحى الأحذية وبائعى الصحف وغيرهم من القائمين بأعمال " رثة "، قليلة العائد وضعيفة الناتج. هناك أيضاً المتبطلون بطالة مكشوفة الذين قدرت نسبتهم أخيراً إلى اجمالى القوة العاملة مما يتراوح بين ١٥ ٪ و ٢٥ ٪.

هذه الطوائف الثلاث : موظفو الحكومة، والمشتغلون بخدمات قليلة الانتاجية فى القطاع غير الرسمى، والمتبطلون بطالة مكشوفة، تزيد نسبتهم بكل تأكيد على ٥٠ ٪ من إجمالى قوة العمل المصرية، فإذا افترضنا، وهو ما قد لا يبعد كثيراً عن الحقيقة، أن نصف هؤلاء يمكن توجيههم إلى أعمال منتجة دون أن نخسر شيئاً فى مجال " عملهم " الأصلى (مع إعادة تنظيم بسيطة لأوجه " نشاطهم " الأصلية) كان معنى هذا أننا نستطيع أن نزيد العمل البشرى المنتج فى مصر بنحو الثلث على الأقل دون الحاجة إلى موارد مادية جديدة (اللهم إلا ما نحتاجه لمواجهة مختلف أنواع " التسرب " التى أشار إليها ناقدو فكرة نيركسه وسبق أن أشرنا إليها).

ولكن هناك مورداً بشرياً آخر لم نذكره ويجب أن يضاف إلى ما سبق، ويتعلق بذلك الجزء من السكان الذى لا يدخل فى عداد القوة العاملة ولكنه قادر على العمل، وأقصد به طلبة المدارس والجامعات الذين تزيد أعمارهم على ١٥ سنة، وهم بالطبع مستهلكون، وقد يشمل استهلاكهم أحياناً، ليس فقط الطعام والمسكن والملبس الضرورى بل وأيضاً السيارات الفارهة ومختلف أدوات الترف والاستهلاك المظهرى. إن استهلاك هذه الطائفة قد يصح اعتبار جزء كبير منه من قبيل الاستهلاك الضائع والمبدد، رغم انشغال أصحابه فى الدراسة، وذلك فى ظروف اقتصاد مريض كالاقتصاد المصرى. فقد يجوز القول بأنه فى ظروف مثل ظروفنا، يتحول كثير من أنواع الدراسة إلى ترف بدلاً من أن يكون ضرورة، وذلك حينما تكون مساهمتها فى الانتاج، حتى فى الأجل الطويل، غير ملموسة. هذا النوع من التعليم قد يكون استهلاكاً محضاًبدلاً من أن يكون إستهلاكاً واستثماراً فى نفس الوقت، كما يجب بالفعل أن يكون، ومن ثم فقد ينطبق عليه ما ينطبق على غيره من صور الاستهلاك المبدد الذى يجب

تحويل أصحابه إلى أعمال منتجة حقيقية.

لا أذكر أين قرأت أن " الطفولة " نفسها هى أختراع من اختراعات الدول الصناعية المتقدمة، التى تستطيع أن تتحمل امتداد فترة الدراسة سنوات طوالاً ينقطع خلالها الطالب عن تقديم أية مساهمة للانتاج دون أن ينقطع بالطبع عن الاستهلاك. لم يكن الأمر كذلك قبل الثورة الصناعية إلا فى حدود ضيقة للغاية حيث كانت أسرة العامل الزراعي البسيط تتوقع من الابن أو البنت أن يبدآ فى المساهمة فى الانتاج وكسب العيش بمجرد أن يبلغا الحد الأدنى من القدرة المادية والذهنية. وهى ظاهرة لا نزال نشاهدها، وإن كانت آخذة فى الزوال، فى اسر طبقاتنا الفقيرة التى لازالت تتوقع من الأبن أو البنت أن يساعدا والديهما فى مختلف الأعمال داخل المنزل وخارجه ولا يتحمل منهما تذمر مما يطلب منهما من اعمال لا يتصور أن يقبل القيام بها أقرانهما فى البلاد الثرية.

إن التجربة التى طبقتها وزارة الثقافة فى مصر منذ سنوات قليلة، من تشغيل مئات من الطلاب فى إعادة طلاء وتجميل وصيانة القلعة، هى مثال جيد لما أقصده بمجالات العمل المنتج التى يمكن توجيه الطلبة المصريين إليها دون أعباء مادية تذكر، ويمكن أن نضيف إليها أعمالاً مماثلة كتمهيد الطرق وصيانتها، ومحو الأمية ومختلف الأعمال الإنشائية التى تحتاج إليها منطقة بكر كسيناء، من حفر الآبار إلى إعداد الأراضى للزراعة إلى اعمال البناء ومدّ خطوط الكهرباء وشق طرق جديدة وغرس أشجار النخيل ... إلخ.

إن تطبيق هذه الفكرة التى أسماها نيركسه " بالقدرة الكامنة على الادخار " على بلد مثل مصر، غنى بموارده البشرية ولكنه فقير إلى رأس المال، تصادفه بالطبع مختلف العقبات ولكن هذه العقبات من النوع الذى يحتاج إلى محض الارادة القوية لتخطيه وتجاوزه. ولكن الارادة القوية تحتاج بدورها إلى إيمان بجدوى الفكرة والحماس لها، وهذا الايمان وهذا الحماس نفسه هما اللذان يمكن أن يخفضا إلى الحد الأدنى من مختلف " التسرّبات " التى اشرنا إليها والتى تضعف من القيمة العملية للفكرة، إذ كلما زاد الحماس قلت الحوافز المادية التى نحتاج إليها لدفع الناس إلى العمل المنتج.

قلت فى بداية حديثى إنى أحياناً اشعر بأن مثل هذا المنطق هو الذى يمثل الامل الوحيد لتحقيق النهضة الاقتصادية فى مصر، ذلك أنه كلما اشتدت الأزمة احتاج الأمر إلى تفكير من نوع جديد، وكلما قلّت الموارد المتاحة كلما ارتفعت قيمة الخيال والإرادة.

٨ - كارثة الزلزال .. ومشكلة البطالة :
هل يمكن أن نحوّل النقمة إلى نعمة ؟

مع كل ما أثارته كارثة الزلزال من أسى فإنه قد لا يكون فى هذه الدنيا شر محض ولا خير محض. ليست هناك نقمة خالصة ولا نعمة خالصة، وقد يصحّ هذا على كارثة الزلزال أيضاً. فللزلزال آثار تشبه آثار الحروب، ولكن الحروب أيضاًمع كل مآسيها، تُعرف لها آثار إيجابية على الاقتصاد، وعلى علاقات الناس بعضهم ببعض، وفى استثارة الحمية الوطنية والاستعداد للتضحية.

فمن المعروف أن الحرب قدمت لكثير من الدول فرصة ذهبية لحل مشكلة البطالة، بل أحياناً تختلق أسباب الحرب اختلاقاً للخروج من أزمة أقتصادية. نحن نعرف أن هذا هو ما فعلته الحرب العالمية الثانية للاقتصاد الغربى بعد أزمة الثلاثينات وكسادها. ونحن نعرف أيضاً أن العشر سنوات التالية لانتهاء تلك الحرب (٤٥ - ١٩٥٥) كانت من أفضل فترات النمو الاقتصادى فى العالم الغربى (بل لعلها أفضلها على الإطلاق) لا لسبب إلا ما خلقته الحرب نفسها من دمار، فكانت أعمال التعمير وإعادة البناء هى مصدر الحيويّة الجديدة التى دبّت فى الاقتصاد الاوروبى، وهى التى خلقت الطلب المتجدد على الاستثمار، وخلقت فرص العمالة الجديدة للعمال المتبطلين، وأتاحت الفرص لتطبيق أساليب تكنولوچية جديدة، لتحل محل طرق الانتاج القديمة والآلات التى دمّرتها الحرب.

ونحن فى مصر نواجه منذ سنوات، وعلى الأخص منذ ١٩٨٦، عندما انخفضت بشدة أسعار البترول وتراخت معدلات الهجرة إلى الخارج، نواجه مشكلة ارتفاع معدلات البطالة، حتى إنها تقدر الآن بما يقرب من ٢٠ ٪ من اجمالى القوة العاملة (أى نحو ٣ مليون شخص)، ومشكلة تراخى معدل نمو الناتج القومى، وضعف الحافز على الاستثمار، الذى زاده ضعفا الكساد العام من ناحية وارتفاع معدلات الفائدة من ناحية أخرى .. الخ. ثم حلّت بنا كارثة الزلزال، فانهارت وتصدعت الآلاف من المبانى وأصبح الخطر يتهدد العديد من الآثار.المشروعات المطلوب القيام بها موجودة إذن ومتعددة، وليست هناك أى حاجة بشأنها إلى عملية " تقييم المشروعات " أو إضاعة للوقت فى إعداد " دراسات جدوى " للتحقق من جدواها. والعمالة المطلوبة موجودة أيضاً بالملايين، وتتحرق شوقاً إلى من يوظّفها من خيرة شبابنا المتعلم والمتبطل منذ سنوات : من مهندسين وأطباء ومحاسبين وإداريين وفنيين من مختلف

التخصصات، وسوف نجد لديهم من الحماسة للاشتغال فى مثل هذه المشروعات (التى أصبحت لها صبغة قومية وإنسانية) أضعاف ما يمكن أن يكون لديهم فى خدمة مشروعات لا غرض منها إلا جلب الربح لأصحابها، وما ينقذهم من حالة اليأس وفقد الثقة بالنفس التى تردّوا فيها منذ أصابهم التبطّل.

والأموال المطلوبة موجودة، أو ليس من الصعب إيجادها وزيادتها، فى ظل هذه الظروف بالذات، ولا أقصد فقط ما يتدفق على مصر الآن من معونات مشكورة لمساعدتنا فى مواجهة ما ترتب على الزلزال وانقاذ الآثار، ولكن مابدأ يتدفق أيضاً، ويمكن أن يتدفق أكثر منه من مساهمات المصريين أنفسهم لمواجهة هذه الكارثة العامة، خاصة إذا شعروا بأن مواجهة آثار الزلزال قد تحوّلت إلى قضية قومية من أنبل طراز.

لقد دأبنا، منذ سنوات، على تكرار القول بحاجتنا إلى مشروع قومى يتجمع حوله الناس، فهاهو ذا المشروع الذى نبحث عنه، أو ها هى ذى بدايته. إن " المشروع القومى " لا يخلق خلقاً وإنما تجود به الظروف، وها هى ذى الظروف تعطينا إياه وهى وإن كانت للأسف ظروفاً مأساوية فإن من الممكن أن نحوّلها إلى نعمة، كما تجدّد الحروب شباب الأمم وتبعث فيها الحياة. والنجاح ليس نصيب من يخلق شيئاً من العدم، بل نصيب من يعرف كيف يحوّل النقمة إلى نعمة.

لا أظن أننا فى حاجة إلى إنشاء " لجنة عليا " لمواجهة آثار الزلزال وحل مشكلة البطالة، فلدينا من الوزارات والمؤسسات واللجان العليا ما يكفى وزيادة، ونحن فى غنى عن المزيد من المناصب والمكاتب والسيارات المخصوصة والسكرتاريات لمديرى المكاتب .. الخ. فلدينا وزارة التخطيط التى يدخل ما نتكلم عنه فى صميم اختصاصها، وهناك " الصندوق الاجتماعى " الذى أنشىء حديثاً، وكان حتى وقت قريب يبحث (أو لعله لا يزال يبحث) عن مشروعات لا يجاد فرص جديدة للعمالة. ها هى ذى المشروعات قد جاءت إليه جاهزة لا تحتاج إلى تقييم أو إلى دراسة جدواها. وموارد هذا الصندوق (أو على الأقل جزء كبير منها)، بالاضافة إلى مالابد أن يخصص من الموازنة العامة لمواجهة آثار الزلزال، وبالاضافة إلى ما سوف يتبرع به الأفراد والهيئات والشركات طوعاً وعن طيب خاطر، قد يصلح على الأقل لبداية مشروع إعادة بناء كاملة تُحلّ خلالها مشاكل ظلّت تمثل هموماً دائمة بالنسبة لنا : مشكلة الإسكان والمرافق والأبنية التعليمية وصيانة الآثار .. إلخ.

المهم أن يصاغ الهدف على نحو يجعله لا يقتصر على " مواجهة آثار الزلزال " بل على أنه يشمل، فى نفس الوقت، حل مشكلة البطالة أيضاً، وتعيين كافة الخريجين الذين طال تبطلّهم، ومن ثم لا يقتصر الأمر على إعادة بناء ما تهدم من مبانى سكنية ومدارس، بل حل مشكلة الإسكان كلها وإصلاح حال الأبنية التعليمية برمتها، ليس فقط منع سقوط الآثار المهددة بالانهيار بل تجديد وصيانة كل آثارنا التى عانت من اهمال طويل. وسوف يتطلب هذا،

بالضرورة، إعادة النظر فى الخطة الخمسية الجديدة (٩٢ / ٩٣ - ٩٦ / ١٩٩٧) التى لم تمض إلا بضعة شهور قليلة على بدايتها، بحيث تصبح الأولوية، لا لرفع معدل الاستثمار أو معدل نمو الناتج القومي، بل للقضاء على البطالة، وتحدّد أولوية المشروعات لا على أساس مساهمتها فى رفع معدل النموّ بل على أساس مساهمتها فى إيجاد فرص جديدة للعمل بالأضافة إلى تهيئة مساكن مناسبة للناس وبناء مدارس لائقة بالآدميين.

وياحبّذا لوزاد طموحنا فلم يقتصر على تعويض ما فقدناه بل صممنا على أن نستبدل به ما هو أفضل وأجمل. فلا يقتصر الأمر على ترميم حائط هنا وسقف هناك لتجاوز أزمة مؤقتة، أو القيام بالحد الأدنى لإطالة عمر أثر من الآثار حتى تحين فرصة أخرى، وأن نبنى محل مدرسة قبيحة سقطت مدرسة أخرى أشد قبحاً، بل أن تنتهز فرصة سقوط بناء فى وسط المدينة فنحولّه إلى حديقة، وننتهز فرصة حاجة مسجد إلى ترميم فنعيد إليه سابق بهائه، وأن نستعين بمهندسينا المعماريين المبدعين فى تقديم النصح بما يجب أن تكون عليه إعادة البناء والتعمير. وإذا خلصت النيّة واستبعدنا المصالح الشخصية فلن يحتاج مثل هذا إلى وقت أطول أو موارد أكبر، فالذى يبدّد الوقت والموارد، ليس هو الطموح إلى الأفضل بل النزاع على تحقيق منافع خاصة.

بل إن الفرصة نادرة لإعادة تطهير النفس وتنفيذ ما طال تقاعسنا عن تنفيذه. لقد آثار سقوط عمارة مصر الجديدة البائسة على الفور قضية تقاعسنا عن إزالة الأدوار المخالفة، والتهاون فى إعطاء تصاريح البناء، والتساهل غير المبرر إزاء المخالفين للقانون، فهاهى ذى فرصة نادرة لكى نعيد للقانون هيبته ونلتزم بالشدة الواجبة مع الخارجين عليه.

الخلاصة إذن أن لدينا الآن الهدف، والموارد البشرية وفرص جديدة وغير معهودة لتعبئة موارد مالية كبيرة، بالأضافة إلى هذا الشيء النادر تحققه : توحّد المشاعر حول قضية واحدة واستعداد الجميع لنسيان الضغائن وللتعاون رغم أى خلافات فى الرأى. دعنا لا نضيّع هذه الفرصة أيضاً، حتى لا تتحول كارثة الزلزال إلى مصدر ثراء جديد لعدد معروف من المقاولين وتبقى مشاكلنا بعد سنوات مثلما كانت قبلها.

الفصل الثالث

همـوم المجـتمع المصـرى

١- الطبقة الوسطى و هموم المجتمع المصرى

لابد أن نعترف بأن التقسيم الشائع لأى مجتمع إلى ثلاث طبقات : عليا ووسطى ودنيا ليس مجرد وصف لما هو واقع، بل إنه يتضمن " تدخلاً " من جانبنا، أى نظرة " شخصية " إلى ما هو واقع، لا تخلو من التحكّم، وهو فى هذا لا يختلف فى الحقيقة عن أى تصنيف. لا أقصد بذلك، بالطبع، أن أنفى أهمية هذا التقسيم وفائدته، بل إنى فى هذا الفصل سأعتمد عليه بشدة، وإنما أريد فقط أن ألفت نظر القارىء إلى أننا إذا أردنا أخذ صورة فوتوغرافية للمجتمع، دون أى تدخل شخصي من جانبنا، سنجد المجتمع يتكون من ملايين من الأفراد أو الأسر، يحار المرء فى القول : أين تبدأ طبقة وأين تنتهى أخرى. ومع هذا فإننا إذا رتبنا هذه الملايين من الأفراد أو الأسر، حسب معيار معين أو مجموعة من المعايير، كالدخل والثروة، أو مستوى التعليم، أوحجم النفوذ السياسى، أو نوع التطلعات والآمال، أو القيم السائدة .. إلخ. سنجد أن من الممكن تصنيف هذه الملايين إلى طبقات أو شرائح تشترك كلها فى خصائص معينه، وكثيراً ما نجد من الملائم جداً أن نتبنى ذلك التصنيف العتيد إلى : طبقة عليا وطبقة وسطى وطبقة دنيا.

الملاحظة الأخرى التى أريد أن أذكرها فى البداية هى أن المجتمع كائن حىّ دائم النموّ، لا يبقى تركيبه الطبقى على نفس الحال، فتعمل مختلف العوامل الاقتصادية والاجتماعية على نموّ طبقة على حساب أخرى، وعلى انتقال فئات أو شرائح من طبقة إلى أخرى أعلى أو أدنى منها. لابد اذن أن نتوقع أن يتغير حجم الطبقة الوسطى وخصائصها مع الزمن. وهذا هو سبب ذلك التعبيرالشائع " الطبقة الجديدة "، الذى يقصد به فى معظم الأحوال أن طبقة ما اكتسبت خصائص لم تكن لها من قبل، أو زاد حجمها ووزنها وتأثيرها عما كان.

والفكرة التى أريد أن أطرحها للمناقشة هنا تتكوّن من شقّين :

الأول : أن من أهم ما طرأ على المجتمع المصرى من تطورات خلال الأربعين عاماً التى انقضت على قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، هو النمو المذهل فى حجم الطبقة الوسطى، والتغير المذهل أيضاً فى خصائصها.

والثانى : أن كثيراً من هموم الشعب المصرى فى الوقت الحاضر، التى لا نكفّ عن ترديدها بشكل أو آخر، فى محادثاتنا الشخصية وعلى صفحات الجرائد والمجلات وفى وسائل الإعلام، وفى خطبنا وتحليلاتنا السياسية، وفيما يوجهه المفكرون والمعلقون من نقد إلى

حياتنا الثقافية والاجتماعية والسياسية، إنما يرجع إلى هذا الذى ذكرته حالاً : النموّ المذهل فى حجم الطبقة الوسطى والتغيّر الكبير فى خصائصها. وهكذا قد نجد أن كثيراً مما يقدم على أنه نقد لمصر والمصريين، هو فى الحقيقة نقد لطبقة معينة، فى فترة زمنية معينة. وكثيراً مما يوصف بأنه تدهور فى حال مصر، ليس أكثر من تغير فى حال طبقه معينة فى مرحلة تاريخية بعينها. ومن ثم قد يظهر لنا أن كثيراً من تشاؤمنا مبالغ فيه جداً، وليس إلا دليلاً على ضعف فى حسّنا التاريخى وفى تحليلنا الاجتماعى على السواء.

من التعبيرات المأثورة عن جمال عبد الناصر، وصفه لمجتمع ما قبل ثورة ١٩٥٢ بأنّه كان مجتمع " النصف فى المائة "، وكان يقصد بذلك أن النسبة التى تضع يدها على ثروة مصر وتملك النفوذ السياسى فيها لم تكن تزيد عن نسبة ضئيلة للغاية لا تتجاوز النصف فى المائة. وقد يكون فى التعبير بعض المبالغة، ولكن الفكرة فى جوهرها صحيحة، بل والنسبة المذكورة لا تبعد كثيراً عن الحقيقة. ولكنّى أريد أن ألفت النظر فى الأساس إلى أن هذا التعبير الذى استخدمه عبد الناصر يحمل فى طياته أيضاً، الإشارة إلى ضآلة حجم الطبقة المتوسطة فى ذلك الوقت، وضعف نصيبها النسبى فى الثروة والنفوذ السياسى على السواء. يمكننا أن نستشف الوضع النسبى للطبقات الثلاث من دلائل متنوعة منها أرقام وردت فى تقرير صدر عن الحكومة البريطانية فى ١٩٥٥ عن تقديرات لتوزيع الدخل فى مصر، تشير إلى أن ١ ٪ (واحد فى المائة) من إجمالى سكان مصر كانوا يحصلون على دخل سنوى يزيد على ١٥٠٠ (ألف وخمسمائه) جنيه للأسرة فى السنة، بينما كان ٨٠ ٪ من السكان يحصلون على دخل سنوى يقل عن ٢٤٠ (مائتين وأربعين) جنيهاً للأسرة. بقية السكان وهم ما يمكن تصنيفهم كطبقة وسطى، ويمثلون نحو ١٩ ٪ من السكان، كانت تحصل على دخل سنوى يتراوح بين ٢٤٠ (مائتين وأربعين)، جنيه و ١٥٠٠ (ألف وخمسمائة) جنيه للأسرة فى السنة. يعنى هذا أنه من بين ٢١ر٤ مليون نسمة، هم سكان مصر فى ١٩٥٢، يمكن أن نعتبر أن أقل من مائتى ألف شخص كانوا ينتمون إلى ما يمكن تسميتهم بالطبقة العليا، وحوالى أربعة ملايين على الأكثر، ينتمون إلى الطبقة الوسطى، والباقون، وهم يزيدون عن ١٧ مليون شخص، ينتمون إلى الطبقة الدنيا. يتفق ذلك مع ما نعرفه عن توزيع ملكية الأرض الزراعية فى مصر. فنحن نعرف أنه عندما قامت الثورة كان هناك نحو ٢٠٠٠ (ألفى) أسرة (أى نحو عشرة آلاف شخص) تملك نحو خمس الأراضى الزراعية فى مصر، بينما كان هناك نحو مليونى أسرة (أو نحو نصف إجمالى سكان مصر فى ذلك الوقت) يملكون أقل من فدانين للأسرة [(١)].

إذا حاولنا تصوير الحجم النسبى للطبقات الثلاث الذى تعبّر عنه هذه الأرقام، فإننا

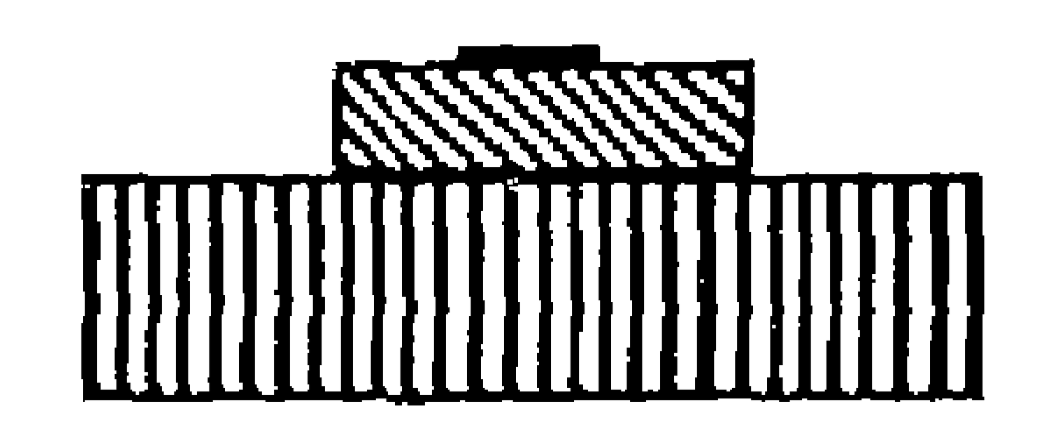
---

(١) انظر د. على بركات : **الملكية الزراعية بين ثورتين، ١٩١٩ - ١٩٥٢**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٨، ص ٦١ وكذلك :

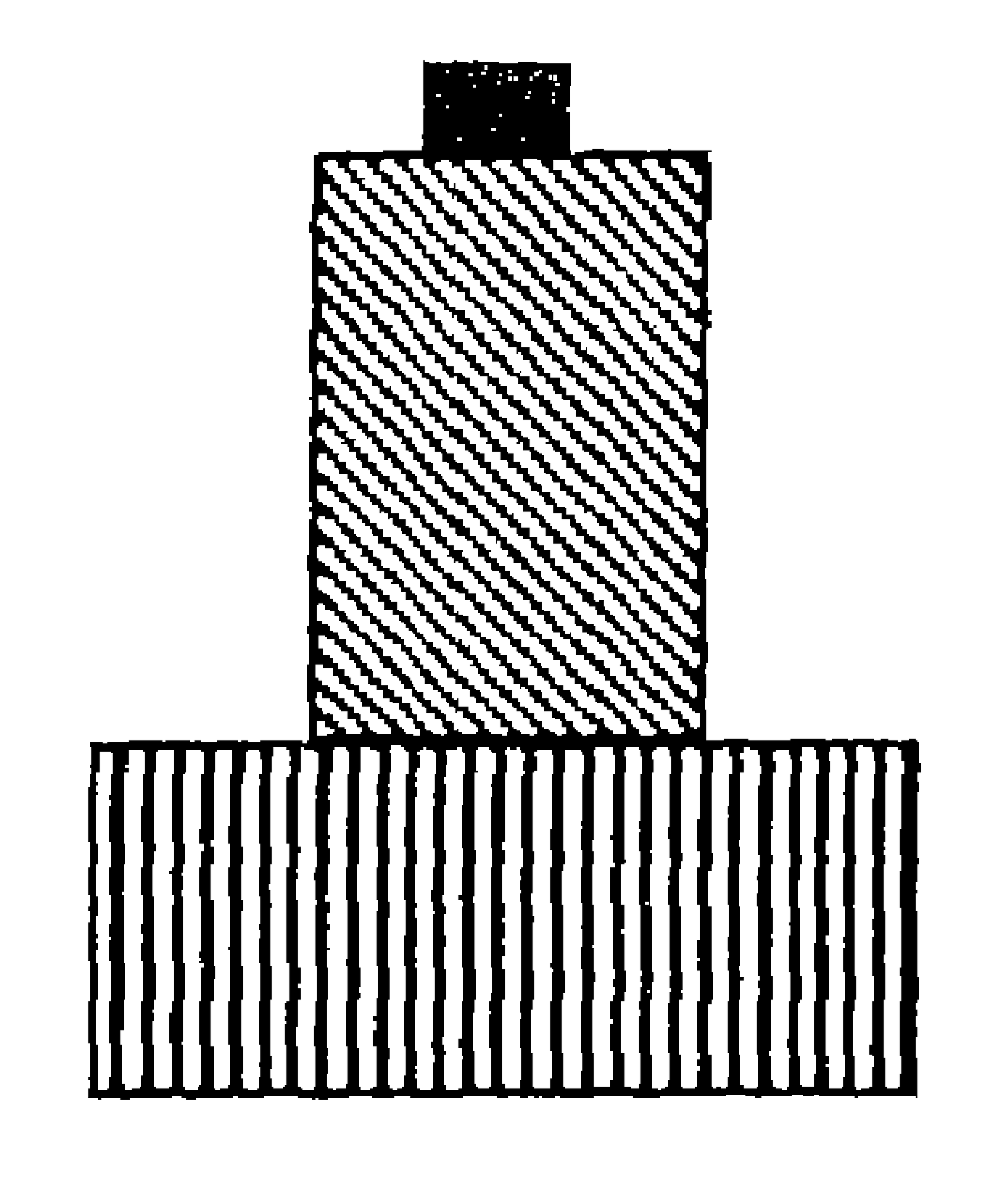
Issawi, Charles : Egypt in Revolution Oxford University Press, 1963, p. 118, 156.

نخرج برسم تقريبى كالرسم المبين فى الشكل (١). إن الطبقات الثلاث تمثلها ثلاث مستطيلات، النسبة بين أحجامها هى بالتقريب كالنسبة بين : ١/٥ : ٤ : ١٧، والمستطيل المتوسط يمثل الطبقة الوسطى بينما يمثل المستطيل الذى لايكاديرى فى أعلى الهرم الطبقة العليا.

فلنتأمل الآن ما طرأ على الطبقة الوسطى من تغير فى الحجم بعد أربعين سنة من قيام ثورة يوليو. إننا سوف نختلف بالطبع حول أهم المعايير التى يمكن أن نعتمد عليها لتصنيف المجتمع المصرى الآن فى طبقات. لم تعد ملكية الأرض الزراعية هى العامل الحاسم كما كانت منذ أربعين عاماً، إذ تعددت مصادر الدّخل وتنوّعت، ونمت الصناعة ومختلف أنواع الخدمات، كمصادر مدّرة للدخل الوفير. ومن ناحية أخرى، لم تعد الشهادة الجامعية أو شهادة المعاهد العليا واحدة من السمات الرئيسية للطبقة الوسطى، كما كان الحال منذ أربعين عاماً، إذ تعددت مصادر الدخل المرتفع التى لا تتطلب هذا القدر من التعليم.



الشكل رقم (١) التركيب الطبقى للمجتمع المصرى فى ١٩٥٢



الشكل رقم (٢) التركيب الطبقى للمجتمع المصرى فى ١٩٩١

من ناحية أخرى لم يعد الانتساب لعائلات معينة معياراً ذا شأن للانتساب أو عدم الانتساب إلى الطبقة العليا، كذلك فقد " التغرب " أو القدرة على محاكاة النمط الغربى فى الحياة، أهميته فى التمييز بين الطبقة العليا وغيرها، بعد أن انتشر هذا التغرب انتشاراً ملحوظاً فى الأوساط الأدنى درجة، وبعد أن صعدت إلى الدرجات العليا شرائح ذات حظ بسيط جداً من الاحتكاك بالغرب. لا زال إذن حجم الدخل والثروة هما أكثر المعايير ملاءمة لتصنيف المجتمع إلى الطبقات الثلاث، مع عدم تعليق أهمية كبيرة على المصادر التى يأتى منها الدخل على أساس أن المجتمع المصرى هو أقل اهتماماً الآن بالسؤال عن مصدر الدخل والثروة منه بالسؤال عن حجمها، وذلك بالمقارنة بما كان عليه الحال منذ أربعين عاماً.

يبقى بعد هذا التساؤل عن مستوى الدخل أو الثروة الذى سنختاره كحد فاصل بين طبقة وأخرى. وهنا قد يكون من الضرورى الاسترشاد بطبيعة النظرة التى تنظر بها الشريحة أو الفئة الاجتماعية إلى نفسها وإلى الشرائح الأعلى أو الأدنى منها، ويتصل بذلك نوع الآمال والطموحات التى تحملها هذه الشريحة الاجتماعية أو تلك من حيث الارتفاع فى السلم الاجتماعى. وسأضرب مثالاً بسيطاً لتوضيح ما أعنيه : إن فارقا معيناً فى الدخل بين أسرتين، وليكن مائة جنيه فى الشهر، قد يعنى فارقاً جذرياً فى نظرة كل من الاسرتين إلى نفسها، من حيث ما إذا كانت تعتبر نفسها تنتمى إلى تلك الطبقة أو تلك، ومن حيث مدى تطلعها إلى تقليد الأعلى منها أو الشعور بانفصالها عن الطبقة الأدنى منها، بينما قد لا يعنى نفس الفارق فى الدخل (مائة جنيه فى الشهر) نفس هذا الاختلاف الجذرى فى نظرة الاسرتين، عند مستويات أخرى من الدخل.

إن الأمر، كما هو واضح، شديد التعقيد ويحتاج إلى جهد كبير من الباحثين الاجتماعيين، على المستويين الفكرى والعملى على حد سواء. ولكنى سأغامر بتقدير تقريبى بحت، أرجو أن يساهم بعض القراء فى تصحيحه وتطويره، للحجم النسبى للطبقات الثلاث فى مصر اليوم، فى ضوء الاعتبارات المتقدمة، ومستنداً إلى بعض الاحصاءات المتوفرة عن نسب «الواقعين تحت خطر الفقر» فى مصر، وبعض الاحصاءات الواردة فى تعداد ١٩٨٦ للسكان عن الأنواع المختلفة للمبانى السكنية فى مصر .. إلخ. واقترح أن يكون الحد الفاصل بين الطبقة الدنيا والطبقة الوسطى هو الحصول على دخل شهرى للأسرة كلها قدره نحو ثلاثمائه جنيه، والحد الفاصل بين الطبقة الوسطى والطبقة العليا هو الحصول على دخل شهرى للاسرة كلها قدره نحو عشرة آلاف جنية. إذا قبلنا هذا التقدير التقريبى البحت جاز القول أنه من بين الـ ٥٦ مليوناً الذين يكوّنون سكان مصر اليوم، يمكن اعتبار أكثر قليلاً من ٥٠٪ منهم (أو نحو ٣٠ مليون شخص) ينتمون إلى ما يمكن تسميته بالطبقة الدنيا، ونحو ٤٥ ٪ (أو نحو ٢٥ مليون شخص) ينتمون إلى ما يمكن تسميته بالطبقة الوسطى، ونحو ٢ ٪ أو ٣ ٪ (أى ما بين مليون شخص ومليونين) يمكن تصنيفهم على أنهم يكوّنون " الطبقة العليا ". وهو ما يمثله الشكل (٢) الذى يراعى هذه النسب ويستخدم نفس مقياس الرسم المستخدم فى الشكل(١).

فلنتأمل الآن الشكلين (١) ، (٢) ولنلتفت إلى الفوارق المثيرة بينهما. إن أول ما يلفت النظر هو القفزة المذهلة التى حققتها الطبقة الوسطى، والتى يمثلها الارتفاع الشاهق فى حجمها، الذى زاد (إذا صح تقديرنا) أكثر من ٦ مرات فى الأربعين سنة الأخيرة، بالمقارنة بزيادة حجم الطبقة الدنيا بنسبة ٧٥ ٪ فقط. هذه الزيادة الكبيرة فى حجم الطبقة الوسطى لا يمكن تفسيرها فى الأساس " بسقوط "أعداد من الطبقة العليا التى كانت سائدة قبل الثورة،

بل بالأحرى يرجع إلى " صعود " ملحوظ قامت به أعداد غفيرة من أبناءالطبقة الدنيا. إن ذلك المستطيل البالغ النحافة فى الشكل (١)، والذى يمثل الطبقة العليا قبل الثورة، سقط منه جزء لا يستهان به إلى الطبقة الوسطى وهاجر جزء آخر إلى الخارج (ونحن نتكلم هنا بالطبع ليس بالضرورة عن نفس الأشخاص، بل عن أبنائهم وأحفادهم)، بسبب ما تعرضت له هذه الطبقة من إجراءات من حكومات الثورة (مصادرات، تأميمات، حراسات، عزل .. إلخ) ثم عادت "طبقة عليا " أخرى إلى الظهور، هى التى يمثلها المستطيل الأسود فى الشكل (٢) نمت وترعرعت من أبناء الطبقة الوسطى القديمة (أو حتى الطبقة الدنيا فى بعض الأحيان).

يقودنا هذا إلى الجانب الذى لا يقل أهميه عن تضخم " الحجم "، وهو الذى يتعلق بتغير " الخصائص ". لقد قلنا حالاً إن الطبقة العليا الآن ليست هى بكل تأكيد، أبناء الطبقة العليا القديمة، وإن كان جزء صغير جداً منها يتكون من هؤلاء. إن أفراد الطبقة العليا الجديدة ينتمون فى الأساس إلى أسر حديثة الثراء، تضخمت ثرواتها فى السبعينات والثمانينات (إذ لم يكن العقدان السابقان على ذلك يسمحان بهذا التضخم إلا فى نطاق محدود للغاية) وكان سبب هذا الاثراء فى الأساس أعمال المقاولات والمضاربة والعمولات وأعمال الوكالة للشركات الأجنبية وبعض الوظائف العليا المدرة للدخل الوفير (من غير المرتبات بالطبع). أى أن سبب الإثراء كان أساساً أعمال الوساطة بمختلف أنواعها، تمييزاً لها عن السبب الأساسى لثراء الطبقة العليا القديمة وهو الملكية الزراعية. أما الطبقة الوسطى الجديدة فهى تضم، مثلها مثل الطبقة الوسطى القديمة، المهنيين وغالبيّة تجار الجملة والتجزئة، والشرائح العليا والمتوسطة من موظفى الحكومة، وأصحاب المصانع المتوسطة والصغيرة، وأصحاب الحيازات الزراعية المتوسطة، وأصحاب العقارات السكنية.ولكنها تختلف عن الطبقة الوسطى القديمة فى أنها الآن تضم أيضاً نسبة يُعتد بها من الحرفيين والشرائح الأعلى دخلاً من موظفى وعمال القطاع الصناعى العام والخاص. وأما الطبقة الدنيا فهى كما كانت فى الماضى تضم المعدمين وصغار المزارعين وصغار الحرفيين وصغار المشتغلين بتجارة التجزئة وغالبية عمال الزراعة والصناعة والمشتغلين بمختلف أنواع الخدمات الرثة، ولكنها تضم الآن أيضاً، وللأسف، نسبة يُعتد بها من صغار موظفى الحكومة والقطاع العام.

لست فى حاجة إلى تأكيد أن متوسط الدخل لدى كل من الطبقات الثلاث هو الآن أعلى بدرجة ملحوظة مما كان منذ أربعين عاماً. فالطبقة الدنيا وإن كانت " دنيا " فهى على الجملة أحسن حالاً مما كانت عليه الطبقات الدنيا سنة ١٩٥٢ : لقد اختفى الحفاء مثلاً وارتفع مستوى التغذية والصحة بشكل ملحوظ. والطبقتان الأخريان هما أيضا أعلى بكثير فى متوسط الدخل مما كانتا منذ أربعين عاماً. ولكن هذا لا يعنى، من ناحية أخرى، أن الطبقة الدنيا هى الآن أقل تذمراً مما كانت، بل لعل العكس هو الصحيح. إن الحراك الاجتماعى السريع الذى عرفته مصر خلال الأربعين عاماً الماضية قد كسَّر حواجز وفتح أبواباً جعلت

الآمال أكبر والطموحات أبعد مدى. لم يعد المنتمى إلى الطبقة المتوسطة يعتبر الانتساب إلى الطبقة العليا فى حكم المستحيل، كما كان قبل الثورة، عندما كان الانتساب إلى هذه الطبقة العليا يتطلب، ليس فقط قدراً معيناً من الثروة، وحجماً معيناً من الملكية الزراعية، بل وانتساباً إلى عائلة " ذات حسب ونسب ". أما الآن فقد أصبح الدخل والثروة، أيا كان مصدرهما، كافيين للانتساب إلى أعلى شرائح المجتمع مكانة.وقل مثل ذلك على الصعود من الطبقة الدنيا إلى الوسطى : إذ يكفى لذلك قضاء بضع سنوات فى الخليج، أو عقد صفقة تجارية ناجحة، أو الدخول فى عملية سمسرة موفقة ... الخ.

* * *

فى ضوء هذا فلنتأمل كثيراً مما دأبنا على الشكوى والتذمر منه. الازدحام واكتظاظ المدن بسكانها والضوضاء وأزمة المساكن، وانخفاض نوعية الحياة بصفة عامة. فلنتذكر أننا الآن بصدد طبقة حجمها لا يقل عن ٢٥ مليوناً تسكن تقريباً نفس العدد من المدن، وتريد كلها السير فى ميدان التحرير وشارع طلعت حرب، وأن تقضى الصيف فى الأسكندرية أو رأس البر، بل وبالذات فى شواطىء سيدى بشر أو المعمورة أو العجمى. وقل مثل هذا عن النوادى والمسارح والمطاعم .. إلخ. بل لقد كانت بعض شوارع القاهرة والاسكندرية تخضع لما يشبه الاحتكار من جانب الطبقة العليا، فإذا بسيارات الطبقة الوسطى الجديدة، من " السيات " الصغيرة التى تقودها سيدة محجبة إلى المرسيدس التى يقودها أحد التجار أو أحد العائدين من الخليج، تنافس الطبقة العليا القديمة والشرائح العليا من الطبقة الوسطى القديمة، فى عدد من الشوارع لم يزد كثيراً عما كان منذ أربعين عاما.

أو فلنتأمل ما يقوله الجميع عن ضعف الانتماء وفقدان الولاء للوطن وغياب المشروع القومى، وانتشار المادية والانهماك فى أمور الحياة اليومية على حساب القضايا القومية، وانخفاض مستوى اللغة المستخدمة فى وسائل الاعلام والمسارح، والانخفاض العام فى المستوى الثقافى .. إلخ.إنى أزعم أن هذا كله ليس شيئاً حدث " لمصر " منظوراً إليها ككل، بل هو من سمات طبقة متوسطة جديدة ذات خصائص جديدة تماماً : حديثة العهد جداً بالثراء، وحققت قفزتها فى وقت بالغ القصر، وحققت مستوى متدنّيا من التعليم والثقافة (بالمقارنة بالطبقة الوسطى القديمة) أو لم تحقق أى مستوى منهما على الإطلاق، ترى الطريق أمامها مفتوحاً بلا أى عائق نحو مزيد من التقدم، ولا تصدّها عن ذلك طبقة علياذات أسوار منيعة عالية، كما كان للطبقة العليا القديمة. وهى طبقة قريبة العهد بالحرمان، فلا عجب أن تكون تطلعاتها الاستهلاكية بالغة القوة وشديدة النّهم.

إن طبقة يبلغ حجمها، كما قدّرت، نحو ٢٥ مليوناً من البشر، كافية لأن تسيل لعاب أى شركة دولية أو متعددة الجنسيات تبحث عن أسواق أوسع. لم تكن الطبقة الوسطى فى مطلع الخمسينات لها نفس القدر من الجاذبية فى نظر هذه الشركات بسبب صغر حجمها. كما أن

الطبقة الدنيا ليس لها هذه الجاذبية اليوم، رغم ضخامة حجمها، بسبب انخفاض دخلها، ولأنها لم تكتسب بعد عادات الاستهلاك الجديدة.

هذه الطبقة الوسطى " الجديدة " فى مصر، هى إذن وعاء الجزء الأكبر من مشكلاتنا، وهى سبب الجزء الأكبر من همومنا، ولكنها هى أيضاً حاملة أكبر قدر من هذه الهموم. على أننى لابد أن أعترف بأن لهذه الطبقة أيضاً صفات إيجابية لا يجوز الاستهانة بها، إذا قورنت بالطبقة الوسطى القديمة. مما قد يبرّر فى رأيى التفاؤل بالمستقبل (أو على الأقل بالمستقبل البعيد). ولكن هذا يحتاج إلى بحث مستقل.

٢ - الطبقة الوسطى الجديدة، والتعصب الدينى

إن مطلباً أساسياً من مطالب الانسان، في كل زمان ومكان، وأياً كان جنسه أو لونه أو سنّه، ومهما كانت درجة " تقدّمه " أو " تخلّفه "، الشعور بانه " ذو قيمة " أو الشعور باحترام الذات. إنه مطلب يكاد يعادل إشباع حاجته الجنسية أو حاجته إلى الغذاء. وهو يبدو مستعداً للذهاب إلى أبعد مدى لتحقيقه، وأن يضحّى بأغلى الأشياء من أجله. إنه قد يشقى العمر كله من أجل أن يشعر بأنه " ذو قيمة "، ومن أجل هذا الشعور، ولا لسبب غيره، قد يدخر الأنسان ويجمع الثروات، ويحرم نفسه من متع الحياة، ويسافر إلى أقصى أطراف الأرض، وقد يتزوج أو يمتنع عن الزواج بسببه، ينجب الأطفال أو يتبناهم، ويسعى لوظيفة أو يرفضها ... الخ. ومن أجل الحصول على هذا الشعور يرتدى الانسان رداءً دون غيره، ويتزين أولا يتزين، ويبالغ فى هذا أولا يبالغ. بل إنه قد يضرب أو يقتل أقرب الناس إليه إذا كان هذا يقرّبه من الشعور بانه " ذو قيمة "، وقد يلجأ إلى خلق الأوهام لنفسه وقد يعيش طول حياته فى عالم موهوم تماماً، لا علاقة له بالحقيقة، بل قد يجنّ ويفقد عقله كلية إذا فقد الشعور بأنه ذو قيمة، بل قد يكون الجنون نفسه هو وسيلته الوحيدة للحصول على هذا الشعور.

إذا كان الأمر كذلك فلابد أنها حاجة وثيقة الصلة بالحاجات البيولوجية للإنسان، كما أنها بلاشك وثيقة الصلة بحاجة الانسان إلى الغير. فالشعور بأنى " ذو قيمة " يفترض وجود شخص واحد غيرى على الأقل، أى وجود مجتمع (إذ نادراً ما يعتمد الانسان فى الحصول على هذا الشعور على حيوان، وإن كان تعلق البعض بحيواناتهم الأليفة وسرورهم الشديد بأن حيواناتهم تميزّهم عن بقية الناس وتفتقدهم وتسرّ برؤيتهم يستند على الأرجح إلى هذا الشعور نفسه). إنى أستمدّ شعورى بأنى " ذو قيمة " من نظرة الناس إلىّ، ورأيهم فىّ، وموقفهم منى، ومن ثم فنجاحى أو فشلى فى الحصول على هذا الشعور يتوقف على نجاحى أو فشلى فى إقناع الناس بأنى ذو قيمة، ومن ثم فالأمر يتوقف أولاً وأخيراً على سلوك اجتماعى.

* * *

خطر لى ذلك وأنا أفكرّ فى ظاهرة التعصب الدينى ضد الأقليات. فقد راعنى وأنا أتابع الأحداث التى وقعت فى منطقة إمبابة مؤخراً، وما حدث قبلها، فى المنيا وأبو قرقاص، ثم فى الفيوم، ما تضمنته من تصرفات بلغت درجة من اللاعقلانية بحيث يكاد يرفض المرء تصديقها. ما الذى يجعل مجموعة من الناس تسير فى الشوارع وهى تهتف بأن أفراد طائفة أخرى،

مخالفة لها فى الدين، هم " أعداء الله " ؟ ثم يهاجمون دور العبادة لهذه الطائفة المخالفة فيشعلون فيها النار، ويبعثون الخوف فى هؤلاء إلى درجة تدفع امرأة منهم إلى أن تلقى بنفسها من ارتفاع عشرة أمتار، أو أن يلقوا هم بها من هذا الارتفاع، كما روت بعض الصحف ؟ الأمر يصل إلى درجة الهوس الحقيقى، وهو يحمل فى طياته درجة لا يستهان بها من الغضب أو الحقد أو الكراهية المستمدة فى رأيى، من هذا الشعور الذى وصفته فى البداية، تلك الحاجة الماسّة لدى المرء إلى الشعور بأنه ذو قيمة : حاجة استبدت به إلى تأكيده أو خوف مستطير من أن يفقده.خطر لى أن هذا الشعور الذى يدفع إلى مثل هذا السلوك هو على الأرجح نفسى الشعور الذى يدفع نوعاً من الناس، أصادفهم كل يوم تقريباً كلما ركبت مترو الانفاق فى طريقى إلى عملى : رجل يقرأ فى المصحف بصوت عالٍ يلفت نظر جميع ركاب العربة، ويشكل يوحى بأنه راغب بشدة فى أن يلفت نظر الجميع، ويقرأ فى سرعة وبطريقة يصعب جداً معهما أن يفترض المرء أنه يفكّر فعلاً فيما ينطق به، ومن ثم يرجح جداً أن يكون المقصود من هذا السلوك ليس اكتساب رضا الله بل رضا الخلق، أى تأكيد الرجل لنفسه بأنه امرؤ " ذو قيمة ". بل إنى أميل أيضاً إلى الاعتقاد بأن استخدام الميكروفونات لإذاعة بعض الشعائر الدينية كثيراً ما يستند إلى رغبة مماثلة، إذ أن الميكروفون يمنح مستخدمه قوة ليست له أصلاً، ونفوذاً وأثراً يصعب له تحقيقهما بالصوت الانسانى المجرد، ومن ثم فهو يكسب صاحب الميكروفون شعوراً بأنه ذو قيمة تتناسب مع درجة ارتفاع الصوت، بصرف النظر عن الفائدة الحقيقية التى تعود على الناس من تضخيم الصوت إلى هذا الحد.

* * *

قد يلجأ المرء لاكتساب هذا الشعور أو تأكيده، إلى ارتكاب كثير من الصغائر. فكثير جداً من ميلنا إلى التقليل من شأن الآخرين، بما فى ذلك إلا معان فى انتقاد الناس من وراء ظهورهم، والمبالغة فى تضخيم أخطائهم الصغيرة، والتغاضى عن حسناتهم، والميل إلى رؤية عيوب الآخرين بدلاً من حسناتهم، كل هذا يؤكد لنا شعورنا بأننا " ذوو قيمة "، وذلك عندما يعزّ علينا أن نكتسب هذا الشعور من أى طريق آخر غير التقليل من قيمة الآخرين. قد يكون هذا هو بالضبط أحد المشاعر الأساسية وراء هذا الحماس المفرط لدى المتعصب لاهانة أفراد الطوائف الأخرى والتقليل من شأنهم، ووصفهم بأنهم " أعداء الله "، فهنا يستمد المتعصب شعوره بأنه ذو قيمة من الأمعان فى تقليل قيمة الآخرين. والتجاؤه إلى ذلك هو التجاء اليائس إلى التعلق بآخر طوق للنجاة يمكن أن ينقذ به نفسه، إذ قد يبدو غريباً أن يكون المصدر الأساسى أو الوحيد لشعور المرء بأنه ذو قيمة ليس هو التدين نفسه، بل ولا رؤية الآخرين له وهو " يتدين "، بل مجرد انتسابه اسماً لدين يختلف عن دين بعض الناس الآخرين، مع أن مجرد انتسابه لهذا الدين لا يرجع إلى أى فضل خاص له هو شخصياً، أو إلى جهد أو عمل قام به، بل لقد ولد عليه لأن أباه كان كذلك.

* * *

إن انحدار المرء إلى هذا المستوى الذى لا يحصل المرء عنده على الشعور بأنه ذو قيمة إلا بهذا النوع من السلوك أو التفكير، قد لا يكون ذا أهمية كبيرة طالما تعلق الأمر بظاهرة فردية هنا وهناك، وهى كظاهرة فردية قد توجد على أى حال فى أى بلد وأى عصر. ولكن عندما يتحول الأمر إلى ظاهرة اجتماعية تتكرر عبر فترات قصيرة، فإنه، كظاهرة اجتماعية يحتاج إلى تفسير اجتماعى. ومن ثم لابد أن نتساءل. : ما هى الظروف الاجتماعية التى قد تساعد على انتشار هذا التدنى إلى هذه المستويات البالغة الانحطاط من محاولة إثبات الذات، ومحاولة اكتساب الرضا عن النفس عن طريق تحقير الآخرين وإذلالهم إلى هذا الحد ؟

إنه لا يسعنى إلا أن أعتقد أن لهذه الظاهرة علاقة وثيقة بالتغير الذى لحق طبيعة الطبقة الوسطى فى مصر فى الثلاثين سنة الأخيرة، وعلى الأخص الشرائح الدنيا من هذه الطبقة. لقد ذهبت فيما سبق إلى أن من أهم ماطرأ على المجتمع المصرى من تطورات عند قيام ثورة ١٩٥٢، هو النمو المذهل فى حجم الطبقة الوسطى والتغير المذهل أيضاً فى خصائصها، وإلى أن كثيراً من هموم الشعب المصرى فى الوقت الحاضر يرجع إلى هذا التغير فى حجم وخصائص هذه الطبقة. ولقد ذهبت إلى أن من الممكن اعتبار ان هذه الطبقة الوسطى تمثل نحو ٤٥ ٪ من سكان مصر الآن، أى نحو ٢٥ مليون شخص، وذلك إذا توسعنا فى تحديد مستوى الدخل الذى يعتبر صاحبه منتمياً إلى الطبقة الوسطى، فأدخلنا فى هذه الطبقة كل من ينتسب إلى عائلة تحصل على دخل شهرى يتراوح بين ثلاثمائة جنيه وعشرة آلاف جنيه. قد نكون قد حددنا الطبقة الوسطى، على هذا النحو، بأوسع مما ينبغى، ولكن يظل من الصحيح فى رأيى القول بأن هذه الطبقة قد اتسعت اتساعاً مذهلاً خلال الثلاثين عاماً الماضية، وأن هذا النمو قد غذّاه فى الاساس صعود من أسفل، أكثر بكثير مما غذّاه هبوط من أعلى، أى أن الجزء الأكبر من المنتمين حديثاً إلى هذه الطبقة قد انتمى إليها نتيجة صعوده مادياً واجتماعياً، من شرائح اجتماعية أقل دخلاً وأدنى مقاماً فى السلم الاجتماعى.

والآن فإن نسبة كبيرة من هذه الطبقة الوسطى، تزيد بلا شك على النصف وقد تزيد على ثلاثة أرباع، هى مما يمكن تسميته بالطبقة الوسطى الدنيا (أو الصغيرة)، التى قد لايزيد الدخل الشهرى للأسرة فيها على ستمائة جنيه. وتتكون هذه الطبقة الوسطى الدنيا أو الصغيرة من الغالبية العظمى من صغار ومتوسطى الموظفين فى الحكومة والشركات، وغالبية الحرفيين وغالبية عمال القطاع العام وتجار التجزئة، مع نسبة لابأس بها من عمال القطاع الخاص وأصحاب الحيازات الصغيرة فى الريف.

والذى أريد أن أزعمه الآن، هو أن هناك أسباباً قوية للاعتقاد بأن نسبة عالية من الأفراد المنتمين إلى هذه الطبقة الوسطى الدنيا، قد نما لديهم شعور متزايد القوة بالسخط على المجتمع بوجه عام، وشعور بالاحباط وعدم الرضا عن النفس، وشك عميق فى قيمتهم الذاتية فى نظر أنفسهم ونظر الغير.

هذا الشعور قد يكون قد بدأ يتكون مع تزايد الثروات والارتفاع المفاجىء والمتزايد فى الأسعار اللذين صاحبا بدء الانفتاح الاقتصادى فى منتصف السبعينات، وعلى الأخص لدى تلك الشرائح الاجتماعية التى عجزت عن اللحاق بركب المستفيدين من الانفتاح. على أن هذا الشعور ربما زاد قوة خلال الثمانينات، بعد أن انحسرت موجة الرخاء النسبى الذى صاحب الهجرة إلى دول النفط، وأصاب الاقتصاد فى مجموعة ما أصابه من كساد عام منذ منتصف الثمانينات، إذ أدّى هذا الانحسار وهذا الكساد إلى الشعور بالاحباط الشديد لدى كثيرين ممن علقوا آمالهم على الهجرة أو على مكاسب آخرى كان يتوقف تحقيقها على استمرار تلك الموجة من الرخاء. أضف إلى ذلك بالطبع الارتفاع الشديد فى نسبة المتبطلين خلال الثمانينات، وعلى الأخص بين خريجى الجامعات والمتعلمين تعليماً متوسطاً، مما غذّا الشعور بالسخط على المجتمع، وفقدان الثقة بالنفس لدى أفراد كانوا يتطلعون إلى مستقبل أفضل بكثير مما تحقق لهم بالفعل.

ان هذه الشرائح الاجتماعية الدنيا من الطبقة المتوسطة، لا تتمتع بالرضا عن النفس الذى تتمتع به الطبقات الجالسة على قمّة الهرم الاجتماعى، أو تلك الشرائح العليا من الطبقة الوسطى الفخورة بما حققته من صعود حديث، والسعيدة بما حققته من نجاح سريع، ولا تتمتع بشعور الطمأنينة والرضا الذى تشعر به الطبقات القابعة فى أسفل السلم الاجتماعى لأنها لا تتطلع كثيراً إلى أعلى، وتستمدّ رضاها عن نفسها من أشياء أخرى ليس من بينها تحقيق مركز نسبى معين فى السلم الاجتماعى. إن من بين مصادر الرضا عن النفس لدى تلك الطبقات الدنيا، التدين والايمان بالله، وإنى لأزعم أن تدين هذه الطبقات الأخيرة هو أصدق وأكثر عمقاً وأقل نفاقاً، بصفة عامة، من تدينّ الكثيرين من أفراد تلك الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى التى أركزّ الحديث عليها، والتى تشعر بسخط شديد على المجتمع وعلى نفسها فى نفس الوقت، لعجزها عن اللحاق بمن لا تعتبرهم أفضل منها، وتفزع أشد الفزع من احتمال سقوطها إلى مستويات دنيا كانت تطمح دائماً إلى تمييز نفسها عنها.

* * *

إنى أزعم أن هذا الاهتزاز العميق للثقة بالنفس، والضعف الشديد الذى أصاب شعور المرء بأنه " ذو قيمة " وما أصاب أعداداً غفيرة من الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى من ذعر من ان يكونوا قد فقدوا أى اعتبار فى نظر الآخرين، كما فقدوه فى نظر أنفسهم، أزعم ان هذا قد يكون هو السبب الاساسى وراء ما يسمى فى مصر " بالفتنة الطائفية ".

إنى أتأمل الناس من حولى فأجد أن هذا التعصب المقيت، وهذه الكراهية الغريبة لأصحاب عقائد دينية مغايرة، لا يمكن تفسيرهما بأسباب فلسفية أو عقائدية. إنى لا أجدها منتشرة بين أفراد الطبقة الدنيا، كما لا أجدها منتشرة بين أفراد الطبقات العليا، بل ولا

أجدها سائدة بين الشرائح العليا من الطبقة الوسطى، بل إنها تسود على الأخص فى الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى التى كنت أتكلم عنها حالاً. ولا أعتقد بالمرة أنه من قبيل المصادفة أن تنتشر هذه المشاعر بين نفس الشرائح الاجتماعية التى ينتشر بينها فقدان الثقة بالنفس، ويسود بين أفرادها هذا الافتقار إلى الشعور بأنهم " ذوو قيمة "

* * *

ثم أطالع ما كتبه بعض الباحثين فى الخصائص الاجتماعية لبعض جماعات التطرف الدينى، فأجد د. سعد الدين ابراهيم فى دراسته المشهورة عن جماعة التكفير والهجرة والهجوم على المدرسة الفنية العسكرية فى سنة ١٩٧٤، يقول إنه من بين ٣٤ شخصاً قام بدراسة حالاتهم الاجتماعية (منهم ٢١ شخصاً اشتركوا فى الهجوم عل المدرسة الفنية العسكرية و ١٣ شخصاً ينتسبون إلى جماعة التكفير والهجرة) وجد أن ٢١ من آبائهم (أى نحو الثلثين) من متوسطى الموظفين بالحكومة، وأربعة آخرين من صغار التجار وثلاثة من صغار الحائزين للأراضى الزراعية واثنين ينتميان إلى الطبقة العاملة. ومن حيث التعليم، كان ١٩ من الآباء من الحاصلين على شهادات تعليم متوسطة وسبعة حاصلين على شهادات جامعية، ويقول الباحث : " إن من الممكن أن نقول باطمئنان إن معظم أفراد هذه الجماعات الاسلامية المتطرفة ينتسبون إلى الطبقة المتوسطة او المتوسطة الصغيرة ". كما يشير إلى أن "من الواضح تماماً أن المستوى التعليمى والمهنى لأفراد هذه الجماعات هو أعلى من المستوى الذى حققه آباؤهم "، أى أنهم من الشرائح التى حققت درجة من الصعود فى غمار عملية الحراك الاجتماعى.

كذلك فإنى أجد مؤرخاً يتكلم عن فترة أخرى مماثلة فى تاريخ مصر الحديث، انتشر فيها نفس هذا التعصب واشتد التطرف، وهو الأستاذ ألبرت حورانى، فى كتابه الذى ظهر مؤخراً عن تاريخ العرب، فيصف انتشار حركة الاخوان المسلمين فى أواخر الثلاثينات بقوله : " إنهم كانوا ينتشرون ويتزايدون بين صفوف سكان الحضر، ممن لا يمكن اعتبارهم من الفقراء ولا من أصحاب المستويات العالية من التعليم، بل من ذوى المستوى المتوسط، من الحرفيين وصغار التجار والمدرسين وأعداد من المهنيين من خارج المستويات العليا ".

وقبل هذا وذاك بأكثر من ثلاثة قرون كتب باسكال بعبقريته وبصيرته النافذة :

" إن الانسان إذ يود لو كان عظيماً ويرى نفسه ضئيلاً، ويودّ لو كان سعيداً ويرى نفسه شقياً، ويود لو كان كاملاً ويرى نفسه مليئاً بالنقائص، ويودّ لو حصل على حب الناس وتقديرهم ويرى أن نقائصه وأخطاءه لا تستحق منهم إلا الامتعاض والاحتقار، يعانى من الشعور بالاحباط والحرج مما يولّد فيه عواطف ومشاعر بها من الحقد والظلم والأجرام ما لا يمكن تخيله. إذ أنه يشعر بكراهية قاتلة إزاء تلك الحقيقة التى اكتشفها والتى تخبره بأنه هو الملوم، والتى لا تفتأ تذكّره بنقائصه ".

٣ - الطبقة الوسطى الجديدة وشركات توظيف الأموال

إذا كان على المرء أن يختار سمة اقتصادية واحدة يميز بها عقد السبعينات، عن العقود السابقة عليه، فإنى اختار سمة " قلة الانتاجية "، وإذا طلب منى أن اذكر اقل العقود انتاجية، من العقود الأربعة التى تعاقبت على مصر منذ قيام الثورة، فإنى اختار السبعينات بلا تردد. لا أقصد أنه كان عقداً فقيراً، بل لعل العكس هو الأقرب إلى الصحة، خاصة إذا ركزنا النظر على النصف الثانى من السبعينات. لقد تدفقت أموال كثيرة على مصر بين ١٩٧٦ و ١٩٨١، بسبب الهجرة من ناحية، ومن صادرات البترول وقناة السويس والسياحة من ناحية ثانية، وبسبب تدفق المعونات الأجنبية من ناحية ثالثة، ولكن كل هذا لا ينفى أن العقد بأسره كان " قليل الانتاجية "، وان هذه الأموال التى توفقت على مصر كانت ضعيفة الصلة جداً ببذل جهد حقيقى فى الإنتاج.

أما المعونات الأجنبية، فضعف صلتها بالجهد واضح لا يحتاج إلى بيان، بل لعل العلاقة بينها وبين الجهد الإنتاجى عكسية، وأما عائدات البترول وقناة السويس (وإلى حدٍّ ما عائدات السياحة أيضاً) فهى ليست مقابل نشاط إنتاجى بل مقابل بيع الأصول : سواء تمثلت هذه الأصول فيما يستخرج من باطن الأرض، أو فى موقع جغرافى حصلت عليه مصر بمحض الصدفة أو فى ثمرة جهد قام به الأجداد.، وأما تحويلات المهاجرين فهى أشبه بعائدات مصر من البترول فيما عدا أن البترول فى هذه الحالة يستخرج خارج مصر، ولكنها فى معظم الأحوال لا تتناسب مع ما يبذله المهاجرون من جهد أو تعب اللهم إلا " تعب " الاغتراب والبعد عن الأهل.

صحيح أن جزءاً كبيراً من هذه المعائدات (البترول، قناة السويس، السياحة، المعونات) يذهب فى الأصل إلى يد الدولة وقد كان من الممكن أن يكون توزيع الدولة لهذه العائدات على الأفراد متناسباً مع ما يبذله الأفراد من جهد، حتى وإن كانت الدولة قد حصلت عليها ابتداء دون نشاط انتاجى، ولكن الواقع هو إنه من اسهل الأمور تبديد الأموال التى لم يتعب أحد فى تحصيلها، خاصة إذا كانت هذه الأموال فى يد الدولة، وعلى الأخص إذا كانت هذه الدولة دولة " رخوة ". من النوع الذى عرفته مصر ابتداء من السبعينات. فكم كان من السهل أن تنفق هذه الأموال المتدفقة بلا حساب على الدولة المصرية، على أصحاب النفوذ انفسهم أو على اصحاب اصحاب النفوذ ومحاسيبهم، وأن تغمض الدولة عينيها عمن يضع يده على اراضيها، أو من

يختلس اموالها، أو يحصل على امتياز من الدولة لا يستحقه، أو يمتنع عن أن يؤدى للدولة حقوقها .. إلخ.

يُثار هنا بالطبع السؤال : لماذا تراخت الجهود الإنتاجية طوال السبعينات فلم يساير النشاط الانتاجي هذه الدخول المختلفة المتولدة من مصادر غير إنتاجية ؟ بعبارة أخرى : لماذا لم تشهد السبعينات زيادة ملموسة فى الإنتاج الزراعى والصناعى تواكب تلك الزيادة فى مصادر الدخل الأخرى : كالنفط والهجرة والسياحة وقناة السويس والمعونات الأجنبية ؟ الإجابة على هذا السؤال تختلف فيما يتعلق بالنصف الأول من السبعينات عنها فيما يتعلق بالنصف الثانى. أما النصف الأول فقد كان استمراراً لتلك الحقبة القاتمة التى بدأت فى أعقاب حرب ١٩٦٧، والتى تضاءلت فيها بشدة قدرة مصر على الاستثمار بسبب ضخامة الأعباء التى فرضتها هذه الحرب على مصر (ضياع مصادر البترول فى سيناء، اغلاق قناة السويس، تدهور السياحة، الانفاق الحربى .. إلخ). وأما النصف الثانى من السبعينات فإنى أفسر تراخى الجهد الانتاجي خلاله بما يمكن أن يطلق عليه " ضعف همة السلطة "، إذ بينما تخلت الدولة إلى حد مؤسف عن مسئولية الاستثمار فى الصناعة والزراعة، فضّل القطاع الخاص أن يتجه إلى أنواع الاستثمار سريعة العائد وقليلة الانتاجية، كأعمال الوساطة والتجارة والمضاربة والبناء، فى نفس الوقت الذى تخلّت فيه الدولة عن مسئوليتها حتى عن محاولة توجيه القطاع الخاص بعيدا عن هذه الأنواع قليلة الانتاجية إلى الاستثمار المنتج فى الزراعة والصناعة.

هذه القصة مألوفة ومعروفة وقيلت بطرق مختلفة مراراً وتكراراً، وإنما أعدت ذكرها لأخلص منها إلى النتيجة الآتية : وهى أنه فى ظل هذا المناخ الاقتصادى الذى تميزت به السبعينات (وخاصة النصف الثانى منها)، واستمر للأسف فى النصف الأول من الثمانينات، وإن كان بدرجة أقل حدة، مناخ " العائد بلا جهد "، كان من الطبيعى أن تتولد عنه عدة نتائج ساعدت على بزوغ ونمو تلك الظاهرة الغريبة التى تُعرف باسم " شركات توظيف الأموال ".

هناك أولاً ما يولده هذا المناخ من لهفة شديدة على تحقيق الثراء السريع بصرف النظر عن استحقاقه أو عدم استحقاقه، وعن بذل جهد يتناسب معه أو لا يتناسب. ففى مناخ " العائد بلا جهد " تتكاثر الأمثلة التى تتناقلها الألسن وتشاهدها الأعين، لأفراد قفزوا عدة درجات على السلم الاجتماعى، فانتقلوا بخفة شديدة من أسفل السلم إلى قمته دون أن تكون لديهم مؤهلات مقبولة لهذا الترقى السريع، لا من التعليم أو الكفاءة أو المثابرة أو الصبر على العمل. هذه الأمثلة تصبح هى قدوة المجتمع، ويصبح تقليدها فى الوصول السريع أمل الآلاف المؤلفة من الناس التى تصبح أكثر فأكثر على استعدادلقبول حقيقة الثراء دون السؤال عن مصدره وسببه. المهم هو كم حصلّت وليس المهم بأى طريق حصلت عليه. هذه النفسية يمكن ان تقبل عن طيب خاطر هذا العرض الغريب الذى تعرضه شركات توظيف الأموال : " سلم لى فائض

اموالك وسأعطيك عائداً شهرياً أو سنوياً يبلغ مثلى أو ثلاثة أمثال ما يمكن أن تحصل عليه من البنوك، بشرط ألا تسأل عن مصدر هذا العائد، ولا يكون لك أى حق فى مراقبة ما أفعل أو التدخل فيه ". هذه اللهفة الشديدة على تحقيق الثراء السريع التى ساعدت على إقبال الناس على مثل هذه الشركات، ما كانت لتنشأ وتنمو بهذه السرعة فى ظروف أكثر استقراراً، لا تتبدل فيها مواقع الناس الاجتماعية بهذه السرعة، ولا يحدث فيها بهذه الكثرة أن يحصل الناس على الثراء بدون استحقاق.

يضاعف أيضاً من هذه اللهفة على تحقيق عائد كبير دون تساؤل عن مصدره، عجز الجهاز المصرفى عن تقديم عائد على المدخرات يتناسب مع معدل التضخم. ففى ظروف ترتفع فيها الأسعار بأكثر من ٢٠ ٪ سنوياً ولا تدفع فيها البنوك على الودائع أكثر من ١٠ ٪، يبدو من قبيل الحماقة لأى مدخر أن يودع أمواله بالبنك لكى يزداد فقراً عاماً بعد عام، فإذا جاءك شخص فى مثل هذه الظروف ليعرض عليك عائداً يزيد على معدل التضخم فإن من أسهل الأمور عليك حينئذ أن تتغاضى عن مصدر هذا العائد الكبير، وتصبح مستعداً لأن تقبل بسهولة أن تغمض العين عما يفعله فى مقابل تلك الحماية التى يمنحها لك. ولكن هذا الارتفاع المستمر فى الاسعار هو شديد الصلة بدوره بتلك السمة المميزة للاقتصاد : سمة " العائد بلا جهد ". فالعائد بلا جهد هو أيضاً «عائد بلا انتاج»، أو " نقود لا يقابلها سلع "، وهذا هو التضخم بعينه : أموال سائلة تتدفق على المجتمع دون أن يقابلها تدفق من السلع بنفس الدرجة، فترتفع الأسعار بشدة.

على أن هذا الاقبال على إيداع الأموال لدى شركات غامضة، ليس لها صفة رسمية ولا تخضع لقانون ولا تعلن عن حساباتها أو طبيعة نشاطها، يتضاعف إذا كان مصدر هذه الأموال المودعة هو من الأصل مشبوه ومشكوك فى شرعيته. فبقدر ما تكثر عمليات الاثراء غير المشروع يزيد الميل إلى البعد عن قنوات الاستثمار الرسمية ويفضل الالتجاء إلى شركات تعمل فى الظلام، لا يعلم أحد أسماء المودعين فيها ولا مجالات استثماراتها، ومن ثم يصعب تتبع الأموال غير المشروعة المودعة فيها بالمصادرة أو الضرائب.

هذه الأموال " السوداء " التى تم تحصيلها من وراء القانون تناسبها أساليب " سوداء " أيضاً فى الاستثمار. فالفوائد التي تقوم هذه الشركات بتوزيعها يأتى الجزء الأكبر منها من الاتجار فى العملة والمضاربة عليها، أو من احتكار بعض السلع الضرورية، أو تهريب الأموال إلى الخارج، أو الحصول على امتيازات من الدولة بطريقة غير مشروعة، ولكن الأهم من كل ذلك هو الاحتيال السافر باستخدام ودائع (رأس مال) البعض فى توزيع العوائد على آخرين. ذلك أنه طالما استمر تيار المودعين الجدد يوماً بعد يوم وعاماً بعد آخر كان من الممكن لأصحاب هذه الشركات أن يصرفوا للمودعين القدامى ما يبدو وكأنه عائد كبير على ودائعهم، وليس فى الواقع إلا جزءاً من ودائع جديدة، ويظل هذا الأقبال ممكناً طالما استمرت ثقة الناس

بالشركات، وأقبلوا على ايداع أموالهم فيها، ولا ينكشف الأمر إلا إذا توقف تيار الأيداع الجديد فيتوقف أيضاً تيار صرف " العوائد ".

على أن أكثر ما يلفت النظر فى ظاهرة شركات توظيف الأموال، هو بالطبع ذلك الاستخدام الغريب للدين. قد يقال : وأى غرابة فى ذلك ؟ أليس صحيحاً أنك إذا عقدت العزم على الكذب فالأفضل أن تكذب كذبة كبيرة للغاية، إذ يكون احتمال تصديقك فى هذه الحالة أكبر؟ كذلك في حالة شركات توظيف الأموال، إذا أراد اصحابها تغطية ما يمارسونه من احتيال فالأفضل استخدام رداء هو النقيض التام له، وهكذا استخدمت أنبل الاشياء لتبرير أفظع الأشياء.

ولكن حيث أن التفسير العقلانى للدين لا يمكن أن يسعف فى مثل هذه الأمور فقد كان من المحتم اللجوء إلى أشد تفسيرات الدين لا عقلانية وأبعدها عن المنطق، كتكرار القول بأن ايداع المال بالبنوك وتقاضى فائدة عليه هو أشد مقتاً عند اللّه من ارتكاب أبشع أنواع الزنا فى أكثر الاماكن طهراً، أو كالادعاء بأن ارتفاع قيمة العائد الذى يحصل عليه المودعون من هذه الشركات سببه مباركة اللّه لأموال المودعين والتزامهم بقواعد الدين، أو كتسمية الرشاوى الموزعة على بعض المسئولين بكشوف البركة، فضلاً عن الربط بين النشاط المادى البحت لهذه الشركات وبين شعارات الدين ورموزه وبعض رجال الدين المتمتعين بشعبية واسعة.

وليس من الصعب تفسير هذا النجاح الواضح الذى أحرزه هذا الاستخدام اللاعقلانى للدين. لقد ساعد على هذا النجاح أولاً تواؤم هذا الاستخدام اللاعقلانى للدين مع لا عقلانية الاقتصاد، فإذا كانت الأموال تأتى فى الأساس دون مقابل من الجهد، بل من مصادر غريبة لم تجر العادة على أن تكون مصدراً للاثراء، كالاستيلاء على مال للدولة، أو الحصول على حظوة عند مسئول كبير، أو عقد صفقة غير مشروعة .. إلخ. فإن أىّ تفسيرغريب آخر قد يكون مقبولاً بدوره. وإذا تكررت الأمثلة الواقعية لأفراد قفزوا قفزات غريبة من الفقر المدقع إلى الثراء البالغ دون تفسير مفهوم، فإن أى تفسير لا عقلانى للاثراء قد يصبح مقبولاً.

أضف إلى ذلك أن ظهور شركات توظيف الأموال قد اقترن بظاهرة اجتماعية جديدة هى نمو القوة الشرائية فى أيدى شرائح من المجتمع لم تحظ بدرجة عالية من التعليم، وانما أتيحت لها فرص الأثراء السريع إما بسبب الهجرة، أو بسبب التضخم الجامح، وما أتاحه هذا التضخم من فرص الاثراء عن طريق المضاربة والسمسرة ومختلف أنواع الوساطة. هذه الشرائح الواسعة التى أتيحت لها فرص الأثراء السريع دون أن تحظى بحظ يذكر من التعليم كانت على استعداد أكثر من غيرها لقبول تفسيرات لا عقلانية للدين. أضف إلى ذلك ضآلة حظ هذه الشرائح الاجتماعية من الاتصال بالمصارف أصلا لقرب عهدها بالثراء، وتعوّدها على ايداع مدخراتها الضئيلة فى الماضى فى قنوات غير رسمية تعتمد على المعرفة الشخصية وتبادل الثقة أكثر من اعتمادها على الحسابات النظامية.

الأمر الذى لا يقل غرابة، هو ذلك الموقف الغريب الذى اتخذته الحكومة اذ سكتت زمناً طويلاً على مخالفة هذه الشركات لقواعد قانونية بديهية ومستقرة، وعلى الرغم من تكرر حوادث الهرب من أصحاب هذه الشركات بأموال المودعين. على أن هذا الاستغراب قد يزول إذا تذكرنا المناخ الذى قامت وترعرعت فيه هذه الشركات. ذلك أن الحكومة وإن كانت تقوم بتصرفاتها بتشكيل هذا المناخ والتأثير فيه، فإن رجال السلطة هم إلى حد كبير ثمرة هذا المناخ نفسه. فالتلهف على الاثراء السريع تجنباً للتخلف عن ركب الصاعدين والمتسلقين على السلم الاجتماعى يصيب رجال الحكومة كما يصيب غيرهم، وإذا كان ثمن هذا الثراء السريع هو السكوت على هذه الشركات والتظاهر بتصديق ما حل باموالها من بركة، فإنه يبدو لكثيرين ثمناً زهيداً يستحق الدفع. وفى مناخ يسوده " الاثراء بلا جهد " تصبح السلطة من أهم مصادر الثراء، حيث يسود الاعتقاد لدى أصحاب السلطة أن المبرر الوحيد للسعى إلى الحصول على السلطة هو انها قد تكون مصدراً للرزق، وأن النفوذ والسلطة لا قيمة لهما إذا لم يضاعفا ثروة صاحبهما، فإذا كانت مضاعفة الثروة تتطلب السكوت هنا وغض البصر هناك، فما أسهل السكوت وغض البصر. وعندما ينظر للسلطة على أنها في الاساس مصدر للرزق فإن الضحية الأولى لذلك هى صغار الناس، بما فى ذلك صغار المودعين، هؤلاء الذين لا يملكون نفعاً ولا ضرراً لرجال السلطة، ومن ثم يسهل تجاهل مصلحتهم والالتفات إلى من يحوزون المال ويتحكمون فيه.

٤ - خواطر مصرى .. لا يفهم كثيراً فى الكرة

(١)

كان الأمر كله أشبه بحلم جميل جداً، ولكنه للأسف لم يدم طويلاً. فمنذ انتصرت مصر على الجزائر، وأصبحت مؤهلة للاشتراك فى تصفيات كأس العالم لكرة القدم، دخل المصريون فى غيبوبة تراءت لهم فيها صور وخيالات بالغة البهجة. كانت مصر بهذا " التأهيل " وكأنها تلقت على غير انتظار دعوة للاشتراك فى حفلة ملكية رائعة، وهى الفتاة الفقيرة المسكينة، جميلة حقاً ولكنها معدمة، ولا تملك إلاّ أبسط الثياب، وليس لديها من المال ما يسمح لها بالتزيّن والتجمّل . تلقت مصر الدعوة فاستغرقت فى أحلام بديعة تنتهى كلها بالزواج من ابن السلطان. ولا تفلح معها أية محاولة لإقناعها بأن مستواها فى الكرة لا يسمح، وأن هناك آخرين يفوقونها جمالاً وحسباً ونسباً، ويلعبون الكرة ويجيدونها منذ عشرات السنين. لم تجرؤ مصر بالطبع على الأفصاح عما يدور فى قرارة نفسها، وهو الزواج من ابن السلطان (أن تحصل على الكأس أو شىء من هذا القبيل)، وتظاهرت بأنها لا تطمع فى أكثر من حضور الحفل وأن تظهر فيه بمظهر لائق (أن يكون تمثيل فريقها لها " تمثيلاً مشرفاً "). ولكن تصرفاتها وهى تستعد للحفل فضحتها : فهى فرحة فرحاً غير عادى، وهى تتدرب وتعيد التدريب بلا كلل، وتدعو هذا الفريق وتزور ذلك الفريق فى محاولات لا تنتهى لإتقان اللعبة. وهى لا تكف عن الكلام عن تاريخها وحسبها ونسبها، وتكرار مسألة الحضارة ذات السبعة آلاف سنة، وتحيط فريقها بحماية ورعاية لا نظير لهما، وكأنه مولود رضيع يخشى عليه من نسمة الهواء، وتنظر إلى كل عضو فى الفريق وكأنه بطل مغوار لم تلد أم مثله. وكادت مصر أن تعتذر عن بطولة أفريقيا خوفاً على فريقها من التعرض لأى أذى، ولو كان بسبب حسد الحاسدين، فهذا هو الفريق الذى سيرفع رأسها فى العالمين، ويعود إليها بالشرف الذى لا يعادله شرف.

(٢)

كان المذهل حقاً ذلك الأجماع المنقطع النظير، الذى لم تحظ به مصر ربما منذ ثورة ١٩١٩، أى منذ إجماعها على زعامة سعد زغلول، فهذه المرة أجمع الكل على زعامة فريق مصر القومى لكرة القدم. الكبار والصغار، النساء والرجال، الأغنياء، والفقراء، المتعلمون والجهاّل، الأقباط والمسلمون، المتدينون والعلمانيون .. إلخ.

روى لى صديق أنه رأى فى أحد شوارع حىّ المهندسين بعد إحدى المباريات، سيارتين متجاورتين : ترقص فوق إحداهما فتاة عصرية ترتدى البلوجنز، وفوق السيارة الأخرى شاب بجلباب ولحية يصفق يهلل، ولم يتعرض أحد منهما للآخر بالاستنكار أو السخرية، واستنتج صديقى من ذلك أن زمن التطرف الدينى قد انتهى، وأن فريق كرة القدم قد حقق التصالح القومى وأجبر المتطرفين الدينيين على التسامح إزاء مظاهر الحياة العصرية.

وأتت الشغاّلة الطيبة التى تعاون زوجتى لتقول لها عقب مبارة مصر وهولندا، أنها هى وجاراتها سهرن حتى الثالثة صباحاً فى حديث لا ينقطع عن المباراة وقد فتحت كل منهن ثلاجتها ليأخذ منها من يريد ما أراد احتفالاً بالتعادل العظيم. وسألت الشغاّلة زوجتى باهتمام بالغ : هل صحيح ما سمعته بالأمس من أن أعضاء فريقنا القومى سيكسبون بسبب ماحقّقوه من انتصارات مبالغ مالية طائلة من الدولارات، وبالتالى يزول الغلاء ؟ هل هذا صحيح ؟ أم أن فيه بعض المبالغة ؟

أما أنا فكنت انتظر المباراة بفرح وشوق، فلما بدأتْ جلست إلى جوار ابنى الصغير الذى تحوّل إلى أستاذ للجميع نتيجة لمعلوماته الواسعة عن كل ما يتعلق بكرة القدم، وعن كافّة الفرق ومستوى كل منها، ومغزى انتصار هذا الفريق وهزيمة ذاك بالنسبة لمصر : هل من مصلحة مصر أن تنهزم أيرلندا على يد هولندا ؟ أم أن العكس هو الصحيح ؟ كان لدى ابنى القول الفصل فى هذه الأمور، واستمعنا له باحترام بالغ لا يحظى بمثله إلا نادراً.

(٣)

ما هو ذلك المجد العظيم الذى كانت تنتظره مصر من مباريات كأس العالم فى كرة القدم ؟ وما سر هذا الفرح العظيم إزاء التعادل أو الانتصار ؟ لقد قيل فى تفسير كل هذا الأهتمام تفسيرات شتى. قيل إن مصر عطشى، منذ فترة طويلة، لأى نوع من البهجة. منذ مدة وهى تتعرض للمآسى والمشاكل والأحزان، ومن ثم فهى تتوق للفرح لأى سبب، ولو كان بسبب لعبة كرة. ألم تر مدى انفعال المصريين لحصول نجيب محفوظ على جائزة نوبل ؟ إنه اشتياق شديد للفرح فى زمن قاتم للغاية.

وقيل إن حب المصرى لوطنه شديد وعميق، وكان فقط ينتظر أية فرصة للظهور

والافصاح عنه، وها هى ذى الفرصة قد حانت فى مباريات الكرة، فانفجر حب المصرى لوطنه يعبرّ عن نفسه بلا حدود.

وقيل إن المصريين منذ فترة قد خلت حياتهم من القضايا القومية والمصيرية، لم يعد هناك ما يثير حماسهم ويجمع شملهم، فجاءت كرة القدم لتسدّ الفراغ.

وقيل إن الولع والجنون بكرة القدم ليس ظاهرة مصرية، بل عالمية. ألا ترى جنون شعوب العالم كله بها ؟ واستعدادهم للسفر آلاف الأميال ليشاهدوا المباريات ويشجعوا فرقهم؟ ألا ترى ما يفعله الانجليز إذا انهزموا فى الكرة ؟

قد يكون فى كل هذا شىء من الصحة، ولكنه لم يقنعنى تماماً. فأنا من ناحية لست واثقاً تماماً من أن أسباب البهجة معدومة بوجه خاص فى هذه الأيام، بالمقارنة بأيام سابقة. هل الثمانينات كانت حقاً أسوأ من التسعينات ؟ لست واثقاً من ذلك. ربما كانت السبعينات من نواحى كثيرة أثقل وطأة من الستينات، ولكن ماذا عن هزيمة ١٩٦٧، من ناحية، وماذا عن تدفق الأموال على كثيرين جداً من المصريين فى أواخر السبعينات بسبب الهجرة .. إلخ ؟ نعم، المصرى يحب وطنه، ولكن لماذا بلغ حماسه لكرة القدم بالذات هذه الدرجة التى لم يبلغها فى أى وقت مضى ؟ ولماذا هذا الاهتمام البالغ بالنتيجة من كافة شرائح المجتمع ؟ نعم، لقد هجرت السياسة المصرية منذ فترة القضايا القومية والمصيرية، ولكن هل حقاً تكفى كرة القدم لسدّ فراغ من هذا النوع ؟

إنى أميل إلى تفسير آخر، لا لكى يحلّ محل غيره من التفسيرات ولكن لكى يضاف إليها، وقد يكون أكثر منها أهمية.

المصرى يتلهف الآن، أكثر منه فى أى وقت مضى، على اللحاق " بالعالم المتحضر "، أن يعترف به " العالم المتمدين "، أن يسمح الأوروبيون والأمريكيون له بالانضمام بشكل أو آخر إلى زمرتهم. نحن نعيش منذ عشرين عاماً على الأقل فى حالة انفتاح شديد على العالم، تسلل خلالها العالم الأوروبى والأمريكى إلى حياتنا على نحو لم يشهده المصرى من قبل : من خلال التليفزيون، وأعداد الأجانب الغفيرة التى تأتى إلى مصر، وأعداد المصريين الغفيرة التى تسافر أو تهاجر إلى الخارج ثم تعود، ومن خلال معاينتها المباشرة لسلعهم ومظاهر تقدمهم. والأخبار تأتى بتقدم تكنولوچى منقطع النظير، والمصريون سافروا ورأوا بأعينهم رخاء لم يكونوا من قبل يتصورونه. والاقتصاد والتكنولوچيا زادت أهميتها بشدة بالمقارنة بالسياسة والأيديولوچية والأفكار لأسباب ليس هنا مجال ذكرها، فأصبح التقدم المادى والتكنولوچى هو الذى يحظى بأكبر قدر من التبجيل والاحترام، ومن ثم اكتسبت أوروبا وأمريكا فى نظر المصرى سحراً مضاعفاً، هو أضعاف ما كان لهما فى الخمسينات الستينات. وقد تضاعفت أيضاً شرائح المصريين الذين احتكوا احتكاكاً مباشراً بالغرب خلال العشرين سنة الماضية، وارتفعت نسبتهم إلى مجموع السكان ارتفاعاً ملحوظاً. وعن طريق التزايد المذهل فى سهولة

الاتصال وما حققه هؤلاء من ارتفاع في الدخل، عرفت نسبة أكبر وأكبر من المصريين قدراً أكبر وأكبر من المعلومات عن طريقة الغرب في الحياة وعن تفاصيل هذه الحياة، ووجدوا الأمر فاتناً للغاية وشديد الجاذبية. هذا هو العالم الذى نريد أن ننتسب إليه، وحبذا لو اعترفوا بنا بشكل أو آخر، وأى سبيل أوضح وأقصر للحصول على هذا الاعتراف من أن نتعادل معهم فى كرة القدم ؟ ناهيك عن أن نهزمهم !

لشيء كهذا كان إبراهيم حسن، العضو البارز فى الفريق المصرى، يبكى بحرارة بعد انتهاء مباراة مصر وانجلترا بهزيمة مصر، واحد / صفر، رغم أن كل شيء آخر كان يدعو للسرور. الهزيمة الكروية فى ذاتها بسيطة للغاية، واللعب كان جيداً، وقد خرجت من المسابقة قبلنا دول محترمة ومشهود لها بالمستوى الجيد فى لعب الكرة، وانجلترا ليست دولة هيّنة، والانتصار عليها ليس بالأمر السهل. لماذا إذن كل هذا الحزن ؟ لقد كان الأمل الحقيقى الذى لم نصرّح به قط، هو الزواج من ابن السلطان، وقد تبين أن ابن السلطان قلبه معلق بفتاة أخرى أكثر جمالاً وأرقى حسباً ونسباً. لابد من العودة إلى أفريقيا، وان نتذكر أننا قادمون من شبراو باب الخلق، وليس من بيكادللى سيركس وهايدبارك. ولازال أمامنا طريق طويل قبل أن تقول لنا أوروبا وأمريكا بأن من الممكن أن نصاهرهم.

* * *

ألا يدعم ما أقول موقفنا من البطولة الأفريقية بالمقارنة بموقفنا من مباريات إيطاليا ؟ ألم نكن على استعداد بالتضحية كلية بالبطولة الأفريقية فى سبيل ألا ينال فريقنا الذى سيلعب فى إيطاليا أىّ سوء ؟ وهل نشعر بنفس الدرجة من الفرح عندما ننتصر على دولة أفريقية أو آسيوية التى نشعر بها عندما نهزم دولة أوروبية أو حتى نتعادل معها ؟ ألا تلاحظ المرارة القصوى التى شعرنا بها إزاء تصريحات المدرب الأيرلندى الوقحة ؟ نعم لقد كان بالغ الصفاقة والصلف، ولكنه أيضاً أصابنا فى موضع ضعف : إنه يكاد يصدر عن موقف عنصرى، وكأنه يعيّرنا بلوننا وموقعنا فى خريطة العالم، وإن لم يقل ذلك صراحة. بل وحتى المدرب الانجليزى الذى كان مؤدباً، كان فى كلامه ملامح لا تخفى من التواضع المصطنع والاريحية المتكلفة، وكأنه يربت على كتفنا فى عطف .

نحن نتلهف على اللحاق بهم، ولازلنا أبعد ما نكون عن التخلص من " عقدة الخواجة "، وهى عقدة ليست كلها شراً مخصاً، بل قد يأتى من ورائها خير عميم، ولكن من المفيد أن نذكر أنفسنا من حين لآخر بأنها فى نهاية الأمر " مجرد عقدة "، وأننا فى الحقيقة لسنا أقل منهم قدراً، بل إنى شخصياً أميل إلى الاعتقاد بعكس ذلك، ولكن ليس هذا مجال الخوض فى هذا الأمر.

(٤)

سواء كان الأمر حلماً أم علماً فقد كان لابد أن نتصرف فى بعض الأمور كما نتصرّف دائما. ففى الحلم، كما فى الحقيقة، يحتفظ المرء بمعظم صفاته الحقيقية. كان لابد مثلاً، أن يصرحّ رئيس لجنة الشباب والرياضة بأن ما حققناه من انتصارت يرجع إلى توجيهات السيد رئيس الجمهورية، وكان لابد أن يقول هذا الشخص أو ذاك أن فريق مصر القومى يهدى انتصاراته للسيد رئيس الجمهورية. إذ لا يمكن أن نتخلص من هذه السخافات حتى ولو فى الحلم.

إنما كانت المفاجأة فى الحقيقة (عدا تعادلنا مع هولندا)، والتى تجعل المرء فعلاً يفرك عينيه لكن يتأكد من أن الأمر ليس حلماً، هى تلك الشخصية الغريبة التى زرقنا بها فجأة وعلى غير موعد : شخصية الكابتن الجوهرى. فها هو ذا كابتن مصرى، إذا فاز فريقه لا يفسّر الفوز بتوجيهات السيد الرئيس، لا لأن الرئيس أعطى توجيهات خاطئة ولكن لأن الأرجح أن توجيهات الكابتن الجوهرى نفسه كانت أكثر فعالية بالنظر إلى درايته الأوسع بكرة القدم، وليس من المطلوب من رئيس الجمهورية أن يكون واسع الدراية بكرة القدم أيضاً. والكابتن الجوهرى يهدى الفوز للشعب المصرى، وهو إهداء موفق للغاية، وهو بالاضافة إلى ذلك لا يبدى حماساً مبالغاً فيه للتعادل مع هولندا. هو مسرور به ولكنه لا يقفز فرحاً بسببه، وكأنه لا يرى سبباً للإفراط فى الفرح لمجرد التعادل مع دولة أوروبية، بل وكأنه لا يعانى هو نفسه من عقدة الخواجة أصلاً. بل إنك لتكاد تشعر بأن الكابتن الجوهرى يهمه جمال اللعب وحسن التصرف واحترام النفس ورباطة الجاش أكثر مما يهمه عدد الأهداف. المهم هو أن الرجل لم يصدر عنه أى خطأ، فكان هو نفسه من أفضل ما حدث فى المباريات كلها.

الذى لفت نظرى أيضاً فى الكابتن الجوهرى هو أن كلامه ينم عن إيمان عميق بالله يختلف عما يصدر عن أناس كثيرين غيره. فهو يتكلم عن الله تعالى ويشكره ويضع أمله فيه على نحو تمنحه تصديقك على الفور، بينما كثيراً ما يصدر الكلام والشكر من آخرين فلا يثير ذلك فى نفسك إلا الشك فى أن صاحب الكلام منافق لا يعنى ما يقول. قلت لنفسى، إن هذا هو بالضبط نوع الايمان الذى نحتاجه، وهذا هو الايمان الذى يشجّع على النهضة، والذى لا يتعارض مع العلم بل على العكس يؤيده ويساعده. ففى نفس الوقت الذى يتكلم فيه الكابتن الجوهرى عن إيمانه بالله وأمله فيه، يتكلم عن أهمية التخطيط للمباراة واتخاذ كافة الاستعدادات والعمل الدؤوب لها. وعندما يطلب منه التعليق على هزيمتنا من انجلترا يردّ الأمر إلى أسبابه وعلله، فيقول ان هؤلاء يتدربون ويخطّطون منذ أربع سنوات ونحن نتدرب ونخطط منذ أربعة أشهر. إنه يعرف أنه منذ نحو أربعة شهر فقط كان أداء فريقنا سيئاً للغاية فى مباراة ودية مع رومانيا لعبناها فى مصر وهزمنا فيها هزيمة ساحقة، ثم أدينا هذا الأداء الممتاز منذ أيام فى ايطاليا بعد فترة تدريب وتمرين وتخطيط. الكابتن الجوهرى يعرف إذن ما يجب عمله، ومصمم على عمله. وهذه هى بالضبط الروح التى قد تؤدى إلي الانتصار فى المستقبل. إنها ليست شرطاً كافياً، ولكنها قطعاً شرط ضرورى للنجاح.

٥ - حقيقة الثانوية العامة فى مصر

منذ بضع سنوات وأنا ألاحظ بدهشة ما طرأ على امتحانات الثانوية العامة فى مصر من تطورات، كثير منها يدعو إلى الأسى، وبعضها يدعو إلى الضحك، من فرط لا عقلانيته. ثم جاء موسم هذا العام ففاق كل ما سبقه من مواسم، حتى أصبح من الصعب السكوت عليه.

بمجرد أن يبدأ موسم الامتحانات تبدأ الجرائد والمجلات فى نشر أخبار الثانوية العامة وكأن الأمر يتعلق بالاستعداد لمعركة حربية مع إسرائيل، مع أن المفروض أن يكون انعقاد امتحان سنوى كهذا أمراً عادياً لا يكاد يستحق الذكر، ولكن أخباره الآن تحتل مكاناً بارزاً فى الصفحات الأولى، وتتتابع أخبار المؤتمرات الصحفية التى يعقدها كبار المسئولين فى وزارة التعليم، بما فيهم الوزير نفسه، عن الاستعدادات والاحتياطات التى اتخذت من أجل هذا الامتحان، وكيف أعدّت لكل شىء عدّته. فإذا بدأت الامتحانات نشرت الصفحات الأولى فى أهم الجرائد الصباحية صور المصابين من الطلاب بالنوبات العصبية أو الأغماء وطريقة إسعافهم، ونشرت صور الآباء والامهات خارج لجان الامتحان، وهم ينتظرون خروج فلذات أكبادهم، بعد أن قضوا ثمانية أشهر متواصلة أو أكثر فى حالة يرثى لها من الارهاق العصبى انتظاراً لهذا اليوم وتوجّساً منه.

قد لا يكون كل هذا غريباً. فقد أصبح عدد المتقدمين للامتحان ربع مليون طالب وطالبة، وراءهم ربع مليون أسرة ضحّت بالنفس والنفيس من أجل إعداد هؤلاء الأولاد والبنات للأمتحان، وأجّل جميع أفراد الأسرة طلباتهم ليتمكّنوا من مواجهة التكاليف الباهظة للدروس الخصوصية حتى يجتاز الابن البطل أو الابنة البطلة امتحان الثانوية بمجموع ملائم. ذلك أن عدد الكليات التى يسرّ المرء بالتحاق ابنه أو ابنته بها أصبح صغيراً للغاية، يكاد ينحصر فى الطب والهندسة، وربما أيضاً طب الاسنان وكلية الاقتصاد، والأماكن المتاحة فيها كلها، بما فى ذلك طب وهندسة الأقاليم، محدودة للغاية ومن ثم فالمنافسة شديدة، والهدف صعب بل ويكاد أن يكون مستحيلاً، فهو يشبه محاولة ألف شخص من الواقفين على محطة الاتوبيس أن يدخلوا أتوبيساً صُنع من أجل ركوب أربعين شخصاً فقط. والحكومة تواجه المشكلة، كما تواجه مشكلة الاتوبيسات، بالتظاهر بأنه ليس هناك مشكلة على الإطلاق.

ولكن الأمور تصبح أكثر تعقيداً بمجرد أن يجد بعض الطلاب صعوبة فى بعض الامتحانات. فالجرائد والمجلات تنشر فى الصفحة الأولى أخبار كل امتحان بأدق تفاصيله،

مثل رد فعل الطلاب للجزء (ب) أو (جـ) من السؤال الرابع من امتحان الاحصاء أو المنطق، وكيف أن إجابته كانت واردة فى أحد هوامش الفصل الخامس من الكتاب المقرر، بينما كان هذا الهامش محذوفاً من المقرر. تنضم الجرائد إذن إلى صفّ الطلاب فى اعتبار الامتحان صعباً، فينزعج رجال وزارة التعليم انزعاجاً شديداً لمجرد أن بعض الطلاب قال إن سؤالاً معيناً جاء من خارج المقرر، مع أن الوزارة تزعم منذ فترة أنها اعتزمت إصلاح نظام التعليم وجعله يعتمد على التفكير وليس على الحفظ، ومن ثم فليس من الضرورى أن تكون لكل سؤال إجابة مباشرة فى الكتاب. ولكن الذى زاد من ذعر الوزارة هذا العام، أن وزير التعليم الجديد لم يكن قد انقضى على دخوله الوزارة أكثر من بضعة أيام، فأصبحت سمعته كوزير تتوقف على ما إذا كان سؤال الإحصاء من داخل المقرر أو من خارجه. وإغضاب ربع مليون أسرة ليس أمراً هيناً ولا يمكن أن تغفره له الحكومة التى جاءت به لتهدئة الناس لا لتعليمهم. لذلك أسرع الوزير بإجراء تصحيح لعيّنة من أوراق الإجابة لمعرفة ما إذا كان السؤال صعباً أم سهلاً، وشدّ ما كانت فرحته عندما وجد أن نتائج التصحيح بالعينة جاءت باهرة، اذ تبين منها أن نسبة النجاح فى المادة التى اشتكى منها الطلاب، بدون أى تساهل، هى ٩١ر٧٨ ٪ بالمقارنة بالعام الماضى حيث كانت النسبة ٩١ر٤ ٪ فقط. وزف الخبر لمراسلى الصحف والإذاعة ووكالات الأنباء، واستخلص الوزير من هذا نتيجتين هامتين :

الأولى : أن الامتحان كان " من داخل المنهج المقرر ".

والثانية : أن الامتحان كان " فى متناول الطالب المتوسط ". كما صرّح الوزير بأنه نبّه على المسئولين أن يكون التصحيح دائماً " فى صالح الطلاب "، لأن الوزارة، على حد قوله، " ليست فى حالة حرب أو عداوة مع الطلاب "، بل بالعكس " الوزارة فى خدمة الطلاب ".

وقد أثارت هذه التصريحات فى نفسى مشاعر شتىّ وأفكاراً متعددة. فعبارة " أن الامتحان كان من داخل المقرر"، تدل على الأرجح على أن الوزارة قد تراجعت عما كانت قد أعلنته منذ سنوات من مطالبة الطلاّب بالتفكير، فأصبحت عملية التفكير الآن غير مقررة. وأما عبارة " الطالب المتوسط " فالأرجح أن تكون الوزارة قد قصدت بذلك، رغبة منها فى التخفيف عن الناس، الطالب المتدنى الذكاء، بما فى ذلك الطالب المتخلف عقلياً، وجعل الامتحان فى مستوى مثل هذا الطالب لا يستوجب فى نظرى كل هذا الفخر والابتهاج، ناهيك عن إذاعته من خلال كل وسائل الاعلام، بل الأجدر إخفاؤه والتغطية عليه.وقد استغربت بوجه خاص من نفى الوزير أن تكون الوزارة فى حالة حرب مع الطلاب، ولا أدرى كيف يمكن أن يكون الوزير قد تصوّر أن يكون هذا المعنى قد تطرق إلى ذهن أحد. وأما قوله بأن الوزارة " فى خدمة

الطلاب"، فهو واضح بما فيه الكفاية، ولا يمكن الشك فيه، ولو أن هذا شيء وكونها في خدمة الوطن شيء آخر تماماً.

* * *

على أن الأمر أصبح كوميديا حقاً عندما نشرت الصحف القواعد التي طلبت الوزارة من المصحّحين تطبيقها " حرصاً على مصلحة الطلاب ". فهذه القواعد تتلخص في الآتي :

أولاً : تصحّح كل كلمة أو حرف دوّنه الطلب في ورقته بما في ذلك ما قد يكون قد كتبه على الغلاف الخارجي أو الداخلي من مسودّات، وبما في ذلك ما قد يكون قد كتبه ثم اعتقد أنه خطأ فشطبه أو كتب عليه " لاغي "، على اعتبار أن العبرة في التعليم، ليس هو ما يعتقد الطالب أنه صحيح أو غير صحيح، بل العبرة بما يكون قد خطر بباله من أفكار في أية لحظة من اللحظات وما خطّه قلمه. فإذا كان قد قال حقاً ثم شطبه على أساس أنه باطل، فُسّر الأمر لصالحه، على أساس أن الطالب يعرف الحقيقة في قرارة نفسه، ولكن أصابه بعض الاضطراب أعماه مؤقتاً عنها. أما إذا كان ما شطبه الطالب باطلاً فيُغضّ البصر عنه تماماً كأنه لم يكن.

ثانياً : يجب ألا يظلم الطالب في أي حال من الأحوال، ومعنى الظلم في نظر وزارة التربية والتعليم هو التسوية التامة بين الطالب الممتاز، والطالب المستهتر، والطالب المتخلف عقلياً. إذ أن الناس في نهاية الأمر سواء، بل إن الطالب الذكي لابد أن يعاقب إذا قاده غروره وصلفه إلى الظن بأن باستطاعته الإجابة على السؤال الصعب، فأنفق بعض الوقت على السؤال الصعب ونجح بسبب ذكائه في حلّه، في حين أن الطالب " المتوسط " لم يفهم السؤال الصعب أصلاً ولم يضيّع أي وقت فيه، معتمداً على أن الوزارة لابد أن تتدخل لصالحه في النهاية. في هذه الحالة تكون النتيجة أن يحصل الطالب " المتوسط " على درجة أكبر من الطالب الممتاز، إذ أن السؤال الصعب الذي كان مقدراً له في الأصل أربع درجات أصبح له الآن، بعد التعليمات الأخيرة، درجة واحدة فقط، بينما رفعت درجة السؤال " الذي في متناول الطالب المتوسط " إلي ثلاث درجات.

ثالثاً : يراعى منتهى الدقة في التصحيح، فالأسئلة التي تحتمل اختلاف رأي المصححين فيها يكون لها مصحّحان، وعلى كل مصححين مراجع، الذي عليه أن يكتب الدرجات بالأرقام مرة وبالحروف مرة، وبعد المراجعة الرقمية هناك مراجع فنيّ، وبعد المراجع الفني هناك مراجعة نهائية. فإذا ظهر بعد هذا أن الطالب لم ينجح بعد، وإنما حصل على درجة تقترب من النجاح، تراجع الورقة كلها من جديد. فإذا روجعت الورقة من جديد ووجد أن درجة الطالب بها كسر أقل من النصف، رفع الكسر إلى النصف، وإذا كان أكبر من النصف

رفع إلى درجة كاملة. فإذا ظهر بعد هذا كله أن الطالب راسب حقاً وصدقاً ولكنه لا يبعد عن النجاح إلا بدرجة أو بدرجتين، عُرض الأمر على لجنة الرأفة، التى قد تجد أن الطالب لم يعامل بالشفقة الكافية.

ومع كل هذا فهناك مادتان تعاملان معاملة خاصة : التربية الدينية والتربية الوطنية. إذ أن الوزارة لم تحسم أمرها بعد فيما إذا كانت تريد الطالب أن يكون متديّناً حقاً ووطنياً حقاً، أم أن الهدف لا يعدو أن يكون إرضاء الجماعات الاسلامية من ناحية، وبقايا المتمسكين بثورة يوليو من ناحية أخرى. ذلك أن تعليمات الوزارة الآن هى أنه إذا حدث ورسب طالب فى هاتين المادتين أو إحداهما ولكنه حاصل على أكثر من ٧٠ ٪ فى المجموع الكلى لأغلب المواد، يعاد تصحيح مادتى التربية الدينية والتربية الوطنية لمحاولة الوصول بالطالب إلى درجة النجاح بقدر الإمكان.

الأمر لابد أن يذكّرك بالقصة التى تروى عن طريقة الامتحان فى مصر فى بعض عهود الانحطاط، لا أدرى فى أى قرن من القرون. إذا كان يأتى شاب طويل عريض وذو شارب مفتول، أو هكذا يقال، ليجلس أمام الممتحن ليؤدى امتحاناً فى أبسط قواعد الحساب فيُسأل سؤالا مثل : ما حاصل ضرب ٥ × ٧ ؟ فإذا قال ٣٨ مثلاً، أشار إليه الممتحن بعطف بتخفيض الإجابة بعض الشيء، فإذا قال ٣٤ أشار إليه مرة أخرى برفعها بعض الشيء، حتى يصل بعد طول لأى إلى الإجابة الصحيحة، فمتى قال ٣٥، عمّت البهجة وتبودلت التهانى وأشار الممتحن إلى بعض الطبالين والزمارين المنتظرين، بالتطبيل والتزمير.

* * *

الذين يقومون بهذه المهمة الثقيلة عل النفس هم ٣٥ ألف مصحح حسنو النية، ولديهم منتهى الاستعداد للنهوض بالتعليم فى مصر لو سمح لهم بذلك. جىء بهم إلى القاهرة من أقصى الدلتا وأعالى الصعيد لكى يقضوا بضعة أيام فى تصحيح هذه الملايين من الأوراق، ويحصلوا من وراء ذلك على بضعة جنيهات إضافية يحاولون بها " تصحيح " ميزانيتهم الشهرية العصيّة فى الواقع على أى تصحيح. وقد رتبت لهؤلاء المصححين أماكن للمبيت فى المدارس ومراكز الشباب في القاهرة، ولكن بعضهم اضطر إلى الذهاب إلى أقسام البوليس، كما ورد فى بعض الصحف، لعمل محضر ضد وزارة التعليم، عندما وجدوا أن المدارس التى أرشدوا للذهاب إليها لا تكفى لاستيعابهم فاضطر بعضهم إلي النوم على الأرض.المفروض أن يصل هؤلاء المصححون إلى الخيام المقامة لهم ليقوموا بأثقل عملية على النفس فى أشد شهور السنة حرارة، بأن يعطوا درجة لكلام لا يستحق أى درجة، ويجبروا الكسر إلى درجة كاملة، ويخفضوا درجات الإجابات الذكية ويرفعوا درجات الإجابات الغبية، وينجحوا الراسبين فى

الدين والوطنية .. إلخ، يصبّرهم على كل هذا ليس شعورهم بأنهم فعلوا شيئاً من أجل الوطن، فمن الواضح أن هذا ليس صحيحاً، ولكن أنهم فعلوا شيئاً من أجل أولادهم وزوجاتهم.

* * *

ليس من الصعب في الواقع تفسير هذا الأمر برمّته. فالذى حدث فى امتحانات الثانوية العامة لا يختلف كثيراً فى الحقيقة عما يحدث فى مجالات أخرى كثيرة، والسبب واحد فى جميع الحالات. ذلك أنه عندما يكون المرء قد ارتكب جريرة كبيرة في حق الآخرين، فإن من الطبيعى أن يظهر منتهى التساهل إزاء أخطائهم الصغيرة. وقد قيل مرّة إن المرأة سيئة السلوك تميل إلي الاسراف فى تدليل أطفالها. فلتغض البصر عن جرائر الناس الصغيرة، بل والكبيرة أيضاً، على أمل أن يلهيهم هذا عن الالتفات إلى جريرتك الخطيرة. فلتبالغ فى تدليل أعضاء مجلس الشعب، حتى من حامت أفظع الشبهات حوله، على أمل أن يتركوا الحكومة وشأنها. ولا داعي للتشدد مع وزير منحرف بعض الشىء، إذ لو لم تسكت أنت لم يسكت هو. والمطلوب تمرير أشياء فظيعة، من ضريبة المبيعات إلى زيارة انجلترا بين ٢٣ و ٢٦ يوليو إلى إنهاء المقاطعة مع إسرائيل .. إلخ إلخ فإذا كان مما يسهل ذلك إنجاح أولاد الناس فى الثانوية العامة بالحق أو الباطل، وجبر الكسور وغضّ البصر عن التربية الدينية والوطنية .. الخ، فما المانع من ذلك ؟ حتى لو كان معناه تأجيل إصلاح التعليم فى مصر وتقدم مصر العلمى لبضع سنوات. ذلك أن إصلاح التعليم وتقدم مصر العلمى هما من أهداف المدى الطويل، وليسا من مسئوليات الحكومة الحالية بالذات، ولا التى بعدها، ولا التى بعدها.

٦ - ما سيكتبه المؤرخون عن حادث العتبة

لو تصوّرنا مؤرخاً مصرياً جلس بعد مائة عام، أى فى أواخر القرن الحادى والعشرين، يحاول أن يكتشف حالة المجتمع المصرى فى ١٩٩٢، وإذ أخذ يتصفح ما يصدر من صحفنا ومجلاتنا فى هذه الأيام لفت نظره ان صحافتنا لاشاغل لها إلا الحديث عما حدث " لفتاة العتبة، " فحاول هذا المؤرخ أن يكتشف مغزى هذا الحادث وأن يستخلص منه نوع الحياة التى كان يعيشها المصريون فى التسعينات من القرن العشرين فماذا عساه أن يستنتج ؟

لعل من أول ماسوف يسترعى انتباهه هو الصعوبة البالغة التى يجدها فى أن يتبين حقيقة ما حدث بالضبط من قراءة هذه الصحف. إن هذه الصحف لا تتفق حتى على تحديد اليوم الذى وقع فيه الحادث، بعضها يقول إنه الخميس ١٩ مارس، وبعضها يقول الجمعة وبعضها يقول السبت، ناهيك عن التفاصيل الأخرى الاكثر دقة. ومع هذا فقد اسرعت الصحف منذ اليوم الأول وقبل ان يسفر التحقيق عن أى شىء بتوصيف الجريمة بتوصيف المتهمين بانهم ذئاب بشرية واصدار الحكم بالاعدام شنقاً، وبقى فقط ان نعرف ما إذا كان الاعدام يجب أن يتم علانية فى ميدان العتبة، أم بعيداً عن أعين الناس.

كل هذا فى حين أن الجزء المقطوع بصحته، والذى تتفق عليه الروايات، لا يشير بأى درجة من اليقين إلى شخصية المجرم، ولا حتى ما إذا كان قد تم القبض عليه أو لا. إن الجزء المتيقن من القصة يكاد ينحصر فى الآتى :

خرجت سيدة وبناتها الثلاث، كبراهن فى الثانية والعشرين، بعد إفطار رمضان لشراء بعض حاجيات العيد، فلما أنهين المهمة وقفن ينتظرن بعد منتصف الليل فى ميدان العتبة سيارة الاتوبيس الذاهبة إلى بولاق الدكرور حيث يقمن. كل الظروف تشير إلى أن الاسرة ذات دخل متواضع، فهى تقيم فى منطقة من أكثر مناطق القاهرة اكتظاظاً بالسكان، وهن يقفن فى هذا الوقت المتأخر من الليل ينتظرن آخر اتوبيس مع عدد غفير من الناس. وقد شهد جميع الشهود بأن الاتوبيسات كانت كلها تاتى فى حالة اكتظاظ بالركاب يصعب وصفها، ولكن النجاح فى الصعود إلى الأتوبيس هو بالنسبة للسيدة وبناتها الثلاث مسألة حياة أو موت لابد منه أيّاً كان مافيه من مشقة ومهانة، إذ ليس أمامهن أية طريقة أخرى يستطعن تحمّل تكاليفها للوصول إلى منزلهن فى هذا الوقت من الليل.

أتى الاتوبيس ونزل منه الآلاف المؤلفة وبدأ صعود الآلاف المؤلفة. صعدت الأم من السلم

الأمامى ومعها البنتان الصغيرتان، وحاولت كبراهن أن تلحق بهن ففشلت بسبب الزحام، فجرت مذعورة إلى السلم الخلفى فوجدت أن الأمر ليس أقل صعوبة، ولكنها استجمعت كل قواها خوفاً من ان يسير الأتوبيس بأمها وتترك هى وحدها فى ميدان العتبة بعد منتصف الليل، فاندفعت داخل الأتوبيس واندفع وراءها أشخاص لديهم نفس التصميم ونفس الفزع من أن يذهب الأتوبيس دونهم. واحست الفتاة وهى تصعد السلم بجسم رجل يلتصق بها من الخلف. الله اعلم ما إذا كان قد التصق بها بدافع إرادى من جانبه أو بسبب شخص آخر يدفعه من الخلف، فاشتد ذعر الفتاة ودفعته بكل قوتها إلى خارج الاتوبيس.

كل ما تقدم يبدو شبه مؤكد لأن جميع الروايات مجمعة عليه، ولكننا لا ندرى بالضبط ماذا حدث فى الدقيقتين أو الثلاث دقائق التالية. المؤكد فقط أنه بعد هذا الذى حدث على السلّم بدقيقتين أو ثلاث كانت الفتاة ممدودة على الرصيف بجوار الاتوبيس الذى كانت تحاول ركوبه، وهى شبه عارية والدم ينزف منها، وهى تصرخ بأعلى صوتها وفى حالة هستيرية، سمعها عشرات من الناس المحيطين بها بمحطة الاتوبيس، وسمعتها امرأة مسنّة اسمها أم سيدة، تبيع السجاير والمشروبات الغازية بالميدان فهرعت إليها وتملكها الاشفاق عليها عندما رأت الفتاة بهذا المنظر، فخلعت رداءها وسترت به الفتاة.

من غير الواضح أبداً من الذى أدّى بالفتاة إلى هذه الحال. لقد قيل ان الفتاة شوهدت وفوقها رجل معوق ذو ساق واحدة عرف فيما بعد انه محاسب باحد البنوك، وقيل ان الفتاة قد شوهد تحتها شاب اسمر البشرة واتضح فيما بعد أنه عامل بناء متعطل عن العمل، وقد روى عن البنت قولها انها شعرت بيد تمتد إليها وتهتك عرضها، وقيل أيضاً انها شعرت بشخصين يمسكان بذراعيها فيشلان حركتها.

هناك مع ذلك واقعة أخرى لاخلاف عليها وهى ان أحد امناء الشرطة الذى كان ماراً بالصدفة متجهاً إلى عمله فى مكان آخر من المدينة، تدخل فى الامر عندما شاهد الهرج والمرج، وأطلق عياراً نارياً فى الهواء، وأمسك بالمحاسب. ثم سلمه لاحد الواقفين على المحطة، ريثما يذهب ليقبض على عامل البناء وقبض عليه بالفعل، أما عشرات أو مئات الناس المحيطين بالمحطة فقد وقفوا يتأملون ما يحدث.

ما الذى يمكن ان نستنتجه من كل هذا ؟ أفظع ما يمكن استنتاجه أنه كان من الممكن فى القاهرة فى ١٩٩٢ ان تتعرض فتاة لهتك العرض، وهى على بعد خطوات من امها واختيها ومحاطة بمئات الرجال والنساء فى ميدان من اشد ميادين القاهرة ازدحاماً، ودون أن يكون الشخص أو الاشخاص الذين قاموا بهتك العرض يملكون سلاحاً من أى نوع كان. ذلك أن جميع الروايات المتعلقة بالحادث لم يرد بها قط ان واحداً من المتهمين بالاعتداء على الفتاة كان يحمل مسدسا أو مطواة أو سلاحاً من أى نوع، اقصى ما فى الامر أن الرجل الاسمر حاول منع هجوم الناس عليه بان خلع حزاماً كان يرتديه واخذ يضرب به مهاجميه. إن من شبه

المؤكد اذن انه ليس هناك طرف واحد من أطراف المأساة قد خرج من بيته فى ذلك اليوم وفى نيته أن يهتك عرض أحد، اذ أن الارجح، لو كانت هذه هى النية، انه كان سيتخذ للامر استعداداته، وربما ذهب إلى مكان آخر اقل ازدحاماً من العتبة، وتصرف على نحو مختلف تماماً. ان الرجل الذى قام بهذا الاعتداء ليس على الارجح الا رجلاً بالغ التعاسة، عاملته الحياة بقسوة بالغة، ثم قادته قدماه إلى ظروف ارتكب فيها عملاً وحشياً وهو يكاد يلعن اليوم الذى ولد فيه. والفتاة هى واحدة من ملايين الفتيات المصريات اللاتى لا يستطعن حماية أنفسهن حماية كافية من التعرض لمثل هذا الخطر. فهى ليست من الفتيات المحظوظات اللاتى يمكن عدّهن على الاصابع، ولم تطأ أقدامهن قط ميدان العتبة، بل وقد لا يعرفن أين هو، ولا يعبرن ولا حتى ميدان التحرير إلا فى سيارة. هذه الفتاة سيئة الحظ مثل ملايين من الفتيات المصريات ليست فى وضع يسمح لها بتجنب الوقوف على محطة الاتوبيس بعد منتصف الليل وحولها عشرات الرجال المتسكعين الفاقدين لأى أمل وأى طموح وأى احترام للنفس وأى تمسك بالحياة، وجرتهم ظروف التبطل عن العمل وارتفاع الاسعار وصعوبات الحياة اليومية واستحالة الاستقلال بمسكن، ومن ثم استحالة الزواج إلى النظر إلى كل فتاة تمر وكأنها بطلة حلم اسطورى عزيز المنال. فقد بعضهم عقله وكاد البعض الآخر ان يفقده فتحول إلى درويش مهووس، أو نصّب نفسه إماما لا يكف عن وعظ الناس وزجرهم وكانه مبعوث العناية الالهية، أو عن قراءة التعاويذ بصوت عال فى كل مكان عام للفت الانظار، أو تغلبت عليه حيوانيته فاندفع يهتك عرض أول فتاة يجدها فى متناول يده.

مما يمكن استنتاجه أيضاً من حادث العتبة أن المحافظة على الامن فى مدينة القاهرة فى ١٩٩٢ وحماية ارواح الناس قد أصبحت هى بدورها أمراً متروكاً للمبادرة الفردية والحافز الفردى بعيداً عن التدخل الحكومى، فكما انصرفت الحكومة عن الاقتصاد وتركته هو وبناء المساكن وإنشاء المدارس للقطاع الخاص، فإنها أيضاً تركت الشارع المصرى تحكمه قوانين الغاب. لن تجد فى ميدان العتبة اذن من رجال الشرطة من يسعفك إذا تعرضت لحادث من هذا النوع، فرجال الشرطة، حتى بفرض تواجدهم فى هذا المكان، مشغولون هم ايضاً بقضيتهم الاقتصادية الخاصة، واصيبوا هم أيضاً شأن معظم الواقفين على محطة الأتوبيس بالهزال وسوء التغذية والقنوط مما يجعلهم إذا رأوا حادثاً من هذا النوع اقرب إلى الوقوف للتفرّج عليه مثل بقية الواقفين منهم إلى القيام بأى عمل لحماية أرواح الناس. فإذا حدث كما حدث فى هذه المرة، أن تدخل أمين شرطة باطلاق النار فى الهواء لوضع حد للهرج والمرج، فسنجد أنه، كما كان بالفعل يمر، بهذا الموقع بالصدفة البحتة فى طريقه إلى مكان آخر، ولم ير بأساً من التدخل فى أمر لا يدخل فى الواقع ضمن مسئولياته. ولكن حيث انه كان يتصرف بمبادرته الخاصة وليس امامه طريقة لاستدعاء مزيد من رجال الشرطة الذين وصفت لك حالهم منذ لحظة، فإنه اعتمد أيضاً على الحافز الفردى لدى جمهور الواقفين فطلب من أحدهم أن يمسك بأحد المشكوك فى أمرهم ريثما يجرى للامساك بآخر. المسألة كلها إذن هزلية بقدر ما

هى مأساوية، والله اعلم ما إذا كان أمين الشرطة هذا قد أمسك بالفعل بالمعتدين الحقيقيين على الفتاة أم إنه طلباً للبطولة أو المكافأة أمسك بأى شخص وجد من الصعب الفرار من أمامه مثل محاسب معوّق فاقد لأحد ساقيه، وحاول الانتحار بعد يومين بقطع شرايينه حزناً وكمداً لما أصابه.

وسط هذا الهرج والمرج إذن ما أسهل أن يعتدى شخص على آخر. الجميع يعتدون على الجميع وينهشون لحم بعضهم البعض. أكوام من أجساد البشر تقع متكدسة بعضها فوق بعض، من بينهم رجل ذو ساق واحدة، وفتاة تحتها رجل وفوقها رجل، وهتك عرض، وأمين شرطة يطلق النار فى الهواء ويحاول القبض على أى شخص يمكن القبض عليه، والناس حوله يسرعون بالاتهام دون تمحيص بحثاً عن كبش فداء يحملونه كل آثامهم ويجعلونه يدفع ثمن كل آمالهم المحبطة، وبائع تمر هندى يسمعه احد الصحفيين فى اليوم التالى وهو يقول " اهو كل يوم من ده». وام سيدة بائعة السجاير تصرخ باعلى صوتها فى اليوم التالى للحادث بعد ان غطت الفتاة بردائها قائلة لمندوبى الصحف " ما هو ده ذنب اللى يعمل الخير، انا اللى قلعت جلابيتى وغطيت بيها البنت، تقوم تيجى البلدية وتشيل بضاعتى وترمينى، طيب أروح فين ياناس ؟ " والصحف بدورها تشترك فى نفس الهرج والمرج وتنهش لحم الناس كما ينهشه الاخرون، وتصدر الاحكام بالاعدام وتنشر صورة احد المقبوض عليهم وتكتب تحتها " الذئب البشرى " قبل أن يثبت أى شىء ضده، حتى اصبح الناس جميعاً يعرفون شكل الفتاة البائسة وأختيها، ويعرفون اسمها كاملاً وعنوانها، وأسماء خطابها الثلاث وصورهم، واسم المحاسب المتهم وصورته وصورة زوجته .. إلخ.

والراجح أن عدداً كبيراً من الصحفيين المصريين قد سئم الكلام فى السياسة لأن هامش الحرية المتاح قد اصبح محدوداً للغاية فى ١٩٩٢ برغم ما يقال عكس ذلك، وان ما يسمح به رؤساء تحرير معظم الصحف والمجلات ووسائل الاعلام الاخرى بنشره من نقد حقيقى قد أصبح قليلاً جداً، وأن ما أصاب الصحفيين من قنوط قد اصاب القراء أيضاً فلم يعد امامهم جميعاً إلاّ التسلية، وما هو أكثر تسلية من فضيحة من هذا النوع فيها الاجرام وفيها الجنس وفيها اللغز البوليسى المحير ؟

هذا هو على الأرجح بعض ما سيكتبه المؤرخ الذى سيأتى بعد مائة عام عندما يقرأ جرائدنا ومجلاتنا التى تصدر هذه الأيام، وهى صورة غير مشرّفة البتة.

الفصل الرابع

إعـــلام أم إعـــلان ؟

١ - وسائل إعلام أم إعلان ؟

كثيراً ما يبدو لى، كلما تأملت حالة وسائل الإعلام عندنا اليوم، أن الإعلان قد اختلط بالاعلام لدرجة لا يدرى معها المرء ما إذا كان قد تبقى لدينا إعلام على الإطلاق، وأن المطروح علينا ليلاً ونهاراً هو إعلانات مختلفة الصور، تجارية أحياناً، وسياسية أحياناً، شخصية تارة، ودينية أو تبشيرية تارة أخرى.

ذلك أن من الممكن أن نعرّف الإعلام (بالميم) بأنه هو الإخبار بالحقيقة توخياً لمصلحة الشخص الذى يجرى إعلامه، أما الإعلان (بالنون) فهو حديث بالحق أو بالباطل، يستهدف مصلحة ما لصاحب الإعلان. إذا كان هذا هو الفرق بين الإعلام والإعلان فأين هو بالضبط الإعلام لدينا ؟

الصفحات الأولى من جميع جرائدنا الحكومية تقوم يومياً بالأعلان (وليس الإعلام) عن رئيس الجمهورية، ماذا قال وماذا فعل وماذا ينوى أن يقول أو يفعل، وما نشرته الصحف الأجنبية أو قاله كبار الشخصيات العالمية فى الثناء عليه. وكثير مما ينشر بعد هذا هو إعلانات من مختلف الأنواع، « أخبار » الثانوية العامة هى فى الواقع إعلان عن وزير التعليم. و«أخبار» الخطة الخمسية هى فى الحقيقة إعلان عن وزير التخطيط، و « أخبار » الأقاليم هى إعلانات عن هذا المحافظ أو ذاك .. إلخ.

وقل مثل ذلك حتى عن كثير من الأحاديث والبرامج المسماة بالبرامج الدينية، فالمقصود بها مصلحة المؤسسة السياسية أو الدينية وليس مصلحة المتلقى لهذه البرامج والأحاديث. بل إنك كثيراً ما تجد البرامج التليفزيونية التى تحاور فيها مذيعة من المذيعات كاتباً أو سياسياً أو فناناً، تركّز فيها المذيعة على الإعلان عن نفسها (سواء بما ترتديه أو تتزين به أو تتظاهر بمعرفته) أكثر مما تركز على استخلاص أكبر قدر من النفع للجمهور من الشخص الذى تحاوره.

فى كل عام يقابل رئيس الجمهورية الكتّاب ورجال الفكر فى معرض الكتاب، ونرى صورهم معه فى التليفزيون، ولكننا لا نسمع أحداً من هؤلاء الكتاب والمفكرين يقول أى شىء ذى مغزى، بل ينقل لنا التليفزيون فقط عبارات الثناء التى لا تختلف عما يصدر من موظفى الحكومة الرسميين، وإذا حدث عن طريق الخطأ أن وجّه سؤال محرج للرئيس، اختفى الكلام من جهاز التليفزيون فجأة، ورأينا فقط صورة المثقف أو المفكر وهو يحرك شفتيه دون صوت. هل هذا إعلام أم نقيضه ؟

وسائل « الأعلام » تحتفل بالطبع بأخبار رجل كنجيب محفوظ، ولكن الصحيفة لا تهتم بمرض الكاتب الكبير، إذا مرض، قدر اهتمامها بسؤال الرئيس عنه واستفساره عن صحته. وهكذا يتحوّل الخبر أو الاعلام، إلى إعلان، فبدلاً من أن يكون إعلاماً بما حدث لصحة الاستاذ نجيب يتحول إلى إعلان عن عطف وتواضع الرئيس.

* * *

فى حديث لوزير الإعلام نشر مؤخراً، صرح الوزير بأن إيرادات التليفزيون من الأعلانات فى العام الماضى بلغت ٥١ مليوناً و ٧٠٠ ألف جنيه بزيادة ٨ ملايين جنيه عن العام السابق. ثم شرح وزير الأعلام (أم الأجدر تسميته وزير الإعلان ؟) سياسته الإعلانية فى المستقبل، فقال :

« هدفنا الأساسى هو إيجاد مساحات جديدة على شاشة التليفزيون لاستيعاب الزيادة المتوقعة فى حجم الاعلانات بصفة عامة، وفى هذا العدد سنقوم باستغلال البرامج إعلانياً على أوسع نطاق، واستخدام الاعلانات ذات المدة القصيرة (١٠ ثوانى) خلال الأفلام والمسلسلات، وشكل جديد لإعلانات تذاع أثناء المباريات الرياضية العالمية والمحلية، إلى جانب تشجيع المعلنين على تقديم برامج تضمّ إعلانات (أى أن يقوم المعلن بإعداد البرنامج كله بنفسه) بعد منحهم خصماً عليه ».

من الواضح أن الوزير سعيد سعادة بالغة بأننا سائرون بخطى حثيثة فى نفس الطريق الذى سار فيها من قبلنا العالم المتقدم، حتى كدنا نلحق به فى هذا السباق الجليل، نحو تحويل عقول الناس إلى « جيلى » كما يقال فى الغرب، أو إلى « مهلبية » كما يقال عندنا.

إن من المحزن للغاية أن يكون استخدامنا لهذا الجهاز الرهيب (التليفزيون) لم يتفتّق فيه خيالنا عن شىء أخصب وأجدى من مجرد هذا النمط الاستهلاكى البالغ الانحطاط، والذى لا يستهدف فى النهاية إلا زيادة أرباح منتجى السلع وإيرادات التليفزيون، ولا يمكن للمرء أن يقبل الزعم بأن الحياة لا يمكن أن تكون ممتعة وبهيجة بدون إعلانات التليفزيون بل وبدون السلع التى تحاول هذه الإعلانات ترويجها. « إن تليفزيون الانفتاح » له مفهوم متدن للغاية للطبيعة البشرية، وهو فضلاً عن أنه مفهوم متدن مفهوم خاطىء، لم ينتشر الاعتقاد بصحته إلا بسبب أن مروجى السلع لهم مصلحة أكيدة فى نشره وترسيخه. فليس صحيحاً أن تليفزيوناً لا يعتمد على إثارة الشهوة إلى الجنس والمال لا يمكن أن يكون تلفيزيوناً ممتعاً.

ولكن تحوّل الأعلام إلى إعلان ليس ظاهرة مقصورة بالطبع على التليفزيون فهى آخذة فى الانتشار فى مجال التعليم أيضاً. إن كتب التاريخ مثلا يتغيرّ مضمونها مع تغير الحكومات، ويجرى عليها الحذف والإضافة بما يناسب مصلحة آخر حكومة أو آخر اتجاه سياسى، وكتب المطالعة والدين وما يقوله مدرسو الدين فى الفصول أصبحت أقرب إلى التبشير والدعاية لدين ضد دين منها إلى ترسيخ القيم الروحية أو إصلاح الأخلاق.

وقد امتدت هذه الظاهرة المؤسفة مؤخراً إلى حياتنا الثقافية والأدبية بدرجة تدعو إلى مزيد من الأسى. فقد كوّن بعض من ألمع كتّابنا فيما يبدو « حلفاً » مؤداه أن يعلن كلٌ منهم عن الآخرين فى الصفحة الأدبية التى يسيطر عليها، أو العمود الأسبوعى الذى يملكه فى صحيفة يومية، أو الصفحتين أو الثلاث صفحات التى يحررها من حين لآخر فى مجلة أسبوعية. فإذا نشر أحدهم كتاباً، مهما كان تافهاً، رفعه أعضاء الحلف الآخرون إلى السماء وأشادوا بموهبته الخارقة، وإذا كتب أحدهم رواية مهما كانت سخيفة، كتب الآخرون عما وراءها من عبقرية .. وهكذا. وهم لا يتبادلون النفع على هذا الوجه فحسب بل وفى مجالات أخرى كثيرة، فاللجان مدفوعة الأجر كثيرة، والمؤتمرات ذات البدل اليومى، المدفوع بالعملة الصعبة، أكثر عدداً، فإذا طلب من أحد أعضاء هذا الحلف ترشيح آخرين لهذه اللجنة أو ذلك المؤتمر، لم يرشح إلا أعضاء الحلف الأخرين، وإذا حاول أحد النقاد الأبرياء، الذين لا يحبون بطبعهم الحال المائل، فضح أحد أعضاء الحلف وبيان أن ما يتمتع به من شهرة تعود إلى نجاحه فى العلاقات العامة أكثر مما تعود إلى شىء أخر، تصدى بقية أعضاء الحلف للدفاع عن حليفهم المسكين. هكذا تحولت أخبار الأدب التى كان المقصود منها أصلاً « الاعلام » عما يحدث فى الحياة الأدبية، وتقييمه تقييماً مجرداً عن الهوى، تحولت إلى صفحة إعلانات عن صاحب الصفحة وأصدقائه، وتحول النقد الأدبى إلى مجرد وسيلة لكسب النقد الأجنبى.

وما وجه العجب فى هذا كله ؟ فإذا كان كل شىء معروضاً للبيع، فإن «الإعلان» لابد أن يزدهر إزدهاراً عظيماً، ولابد أن ينزوى « الإعلام » ولو إلى حين.

٢ - قصة الرئيس .. وبوّاب المدرسة

نحن مدينون بالشكر للمذيعة التليفزيونية الشهيرة نجوى ابراهيم والسيد عبد التواب متولى بواب مدرسة دار التربية بالزمالك، والسيد ابراهيم نافع رئيس تحرير الأهرام، على ما قدموه لنا ولاولادنا من درس فى الآداب والأخلاق الحميدة من خلال برنامج المذيعة المذكورة «فكر ثواني تكسب دقائق»، والحديث الذى أدلى به إليها البواب المذكور، والحملة الأعلامية التى فجرها رئيس تحرير الأهرام حول هذا الحديث.

القصة تبدو فى البداية وكأنها قصة بسيطة يمكن أن تحدث فى أى يوم. فأثناء بحث السيدة نجوى ابراهيم عن شخص تقوم بالحديث معه في برنامجها التليفزيونى، قادها حظها السعيد إلى العثور على بوّاب مدرسة اسمه عبد التواب متولى، إذ أنها عندما سألته عن أمنيته فى الحياة أجابها على الفور وبدون لحظة تفكير انه يريد مقابلة الرئيس حسنى مبارك.، وعندما سألته عن السبب ذكر لها دون تردد جميع انجازات الرئيس مبارك خلال الخطة الخمسية الراهنة، وعلى الاخص فى مجال زراعة الصحراء ومشروعات الاسكان وزيادة حصيلة مصر من العملات الأجنبية. والأجابة قد تبدو مفتعلة وغير طبيعية، بل وقد يخطر ببالك لأوّل وهلة أن المذيعة لابد أن تكون قد حفظته الأجابة قبل تسجيلها، إذ قد يخطر لك مثلاً أن الامنية الطبيعية لشخص عادى هى امنية تتعلق بشىء يعود عليه بالنفع هو واولاده، كما ان متابعة بواب فقير للسياسة والاقتصاد المصرى لابد أن تكون اضعف من متابعة نجوى ابراهيم مثلاً لها. ولكن الحقيقة هى اننا نقلل اكثر من اللازم من اثر التليفزيون فى الاذاعة والصحافة في النفس، فيجب الا ننسى أن اكثر ما سمعه البواب المسكين خلال حياته من الاذاعة والتليفزيون وما قد يكون قد قرأ فى الصحف هو بالضبط ما يتعلق بانجازات الحكومة فى الخطة الخمسية، ومن ثم من الممكن جداً أن تكون امنيته فى الحياة قد تغيرت على هذا النحو نتيجة تعرضه المستمر للتليفزيون وسائر وسائل الاعلام. ولكن الخطأ الحقيقى الذى وقع فيه السيد عبد التواب هو أنه قال للسيدة نجوى أنه يستبعد جداً أن يكون بامكانه حقاً تحقيق هذه الأمنية بالنظر إلى مشاغل الرئيس الكثيرة ومسئولياته، فهو لا يعرف أن من أهم مشاغل التليفزيون بما فيه من موظفين وفنيين هو القيام بمثل هذه الأعمال، وأن من المستبعد جداً إذا ذكرت المذيعة لشخص فى رئاسة الجمهورية ان هناك بواباً يريد مقابلة رئيس الجمهورية أن ينهرها ويعنّفها قائلاً مثلاً ان الافضل لمدام نجوى والتليفزيون ان يكفّوا عن مثل هذا الكلام الفارغ وان يتفرغوا لما ينفع الناس. لم يفعل هذا الشخص الذى اتصلت به السيدة نجوى فى رئاسة الجمهورية

لتعرض عليه فكرتها الباهرة في أن يتم هذا اللقاء، بل لقد شارك هذا الشخص السيدة نجوى اعتقادها أن إتمام هذا اللقاء وتصويره ونشره على أوسع نطاق في الجرائد المصرية مفيد للغاية.

هكذا وقع رئيس الجمهورية في الفخ الذي نصبته له نجوى ابراهيم بمساعدة احد المسئولين في رئاسة الجمهورية، فسمح لهذا الامر أن يتم. على ان الامر لم ينته عند هذا الحد. فقد اتصلت السيدة نجوى برئيس تحرير الأهرام وأخبرته بالأمر فاتفق معها تمام الاتفاق على النفع الذي يمكن ان يعود عليها وعليه هو شخصياً من نشر هذه القصة على أوسع نطاق ممكن، بصرف النظر عن الضرر الذي يمكن ان يحدث لرئيس الجمهورية، فإذا بالصفحة الأولى من جريدة الأهرام تظهر في الصباح التالي وفي صدرها صورة الرئيس وهو يصافح الأخ عبد التواب متولي وكتب تحتها بالخط العريض «حوار فريد من نوعه بين مبارك وبواب مدرسة، الرئيس يستجيب لامنية المواطن عبد التواب متولي لمقابلته والحوار معه». ثم أفردت صفحة كاملة من الاهرام لهذا الامر ورأى رئيس التحرير أن يؤكد في عرضه للقصة على الجوانب الآتية :

الأول : ان رئيس جمهورية مصر يمكن ان يقابل بواباً، وهذا على حد تعبير رئيس التحرير لمسة انسانية غير مسبوقة، ذلك أنه قد يتطرق لذهن القارىء مثلاً ان البواب هو من جنس آخر غير جنس الآدميين ومن ثم قد يأبى رئيس الجمهورية أن يلمسه أو يعانقه أو يحادثه، فها هو اذن رئيس الجمهورية يبدد هذا الوهم ويقبل ان يصافح البواب.

والثاني : ان البواب، والمفروض ان يكون من محدودي الدخل، نفى نافياً باتاً ان يكون هناك غلاء أو ندرة في بعض السلع، بل قرر بوضوح «ان كل حاجة موجودة في السوق بس الناس عايزة تخزن» ومن ثم أرجع الغلاء إلى جشع المستهلكين، وهو على ما يبدو نفس رأى الحكومة.

على الرغم من كل ذلك لابد ان رئيس تحرير الاهرام قد أحس بأن الموضوع لا يحتوى على ما يمكن ان يكون موضوعاً للصفحة الأولى وصفحة كاملة اخرى من الاهرام، فرأى أن يصف مادار بين الرئيس والبواب بأنه حوار فريد من نوعه، على الرغم من أن الحوار الذي استمعنا إليه في التلفزيون في اليوم التالي لا يزيد على ان الرئيس سأل البواب: «ازاي الحال» فقال له البواب «كويسين». ثم استطرد الرئيس في وصف شعوره يوم عودة سيناء وبالذات يوم عودة طابا. واثناء هذا الحديث لم تبدر من البواب الا كلمة واحدة هي «صح .. صح .. صح..». أنا شخصياً لم ألاحظ أى شيء فريد أو غير مسبوق في هذا الحوار، فهذا هو الحديث المتوقع من بواب بسيط قاده حظه العاثر إلى أن يقول ما يخالف ضميره.

٣ - عـودة طاقـية الاخفـاء

اظن أن كثيرين ممن هم فى مثل سنّى مازالوا يذكرون ذلك الفيلم اللطيف الذى شاهدناه وتعلقنا به ونحن أطفال «طاقية الاخفاء»، انا شخصياً مازلت أذكره، اذ كيف انسى تلك الطاقية الغريبة التى يرتديها بشارة واكيم فيختفى عن الأعين، يرى كل شىء ولا يراه أحد؟ تصوّر ما يمكن ان يفعله هذا الرجل : يمكنه ان يعرف خبايا البيوت والقصور، ويكشف اسرار السياسة والمؤامرات، ويستمع إلى احاديث الناس وهم يظنون انفسهم فى خلوة، وإذا اراد ان يحصل لنفسه على أموال قارون استطاع ذلك بمنتهى السهولة، إذ يستطيع ان يمد يده فيأخذ الاموال والمجوهرات من الخزائن دون أن يراه احد، ويخرج على القانون دون أن يكتشف سره أحد .. إلخ ...

المهم كان استمتاعنا بالفيلم عظيماً، واقتنعنا وقتها بالحكمة التى انتهى بها الفيلم، وهى أن الثراء لا يجلب الا الشقاء، وليس هناك أفضل من الفقر مع الشرف. فبعد رحلة طويلة مع طاقية الاخفاء، اكتشف بشارة واكيم ان الثراء والنساء لا فائدة منهما ولا يجنى من ورائهما إلا الندم، فعاد إلى زوجته الطيبة الحنون (فردوس محمد) التى انتظرته وأخلصت له أثناء غيبته الطويلة وأحرق طاقية الاخفاء.

كانت فلسفة الفيلم تعكس الفلسفة الاجتماعية السائدة قبل ١٩٥٢، مشكلة الفقر لا حل لها إلا الحظ السعيد، فمهما اشتغلت وبذلت من الجهد فلن ينقلك هذا من مصاف الفقراء إلى مصاف الاغنياء، فانت عينة مختلفة من الناس ومن طينة أخرى، والفقر مكتوب عليك إلى الابد: إلا بالطبع لو حدثت معجزة من نوع العثور على طاقية إذا لبستها اختفيت عن الأعين، ومن ثم يمكنك استخدامها فى الحصول على ثروة طائلة فى غمضة عين. ولكن هذا، كما هو واضح، أمر نادر الحدوث، فالافضل ترويض النفس على ما أنت فيه من فقر، خاصة، وهذا هام جداً، ان الثراء فى الحقيقة ليس بالأهمية التى تبدو لنا، فالاثرياء ليسوا سعداء ومن ثم فلا وجه للشعور بالحسد أو الحقد عليهم، والفقراء برضاهم وقناعتهم أكثر سعادة فى الحقيقة، والفقر مع الشرف لا يعادله شىء.

على أن المعجزة التى قد تحدث لك قد تتخذ شكلاً آخر، فقد يضع حظك السعيد فى طريقك ثرياً من الأثرياء طيب القلب أو صاحب نفوذ كبير يستخدم ما بيده من نفوذ لتحقيق آمال الفقراء وأحلامهم، فيأمر هذا الموظف الكبير بأن يعطيك منحة أو قرضاً أو ذلك الوزير

بأن يعيّن ابنتك فى وظيفة تتعيش منها أو يأمر بعلاجك، إذا كنت مريضاً، على نفقة الدولة..إلخ فما وجه الحقد إذن على الأغنياء إذا كان منهم من يعطف على الفقراء من الحين للآخر، وما الخطأ فى وجود الغنى الفاحش إلى جانب الفقر المدقع مادام الغنى يدفع ما يطلب منه من ضرائب، ليس مهماً ما اذا كان يطالب بالفعل بدفع الضرائب أولا يطالب، المهم أنه مستعد لدفعها إذا طولب بها. مادام الأمر كذلك، فما العيب فى أن يعيش هؤلاء عيشة الملوك ويركبوا سيارات ضخمة وفخمة كالشبح ؟

كانت هذه هى الفلسفة الكامنة وراء معظم الافلام المصرية التى أنتجها عهد ما قبل الثورة ومن بينها فيلم « طاقية الاخفاء »، فيكاد كل من أفلام ذلك العهد ان يحتوى على معجزة هى التى تحلّ مشكلة الفقر. نجيب الريحانى يقابل فى طريقه أميراً عظيماً فى « سلامة فى خير » أو يقابل رأسمالياً من نوع غريب، يكره النفاق ويحبّ البسطاء، مثل سليمان نجيب فى «لعبة الست » ، أو يكون وجهه نسخة طبق الأصل من وجه ثرى كبير كما فى « سى عمر » إلخ. وكان النجاح الباهر الذى حققه فيلم « طاقية الاخفاء » حافزاً على انتاج فيلم آخر بعنوان « عودة طاقية الاخفاء ». وليس غرضى الآن الكلام عن هذا الفيلم بالذات بل ان أعلّق على خبر رائع قرأته مؤخّرا فى جريدة الاهرام اعاد إلى ذهنى قصة طاقية الاخفاء، وجعلنى اقول لنفسى ها قد عادت إلى مصر طاقية الاخفاء بعصرها المدهش، وحكمتها الباهرة.

اما الخبر المثير فهو كالآتى : عثرت طفلة في العاشرة من عمرها اسمها " رضا آدم " فى مدينة الاسماعيلية على حقيبة وجدت فيها نصف مليون دولار، وبدلاً من أن تحتفظ بها لنفسها هى وأسرتها، قامت بتسليمها للشرطة. ثم تبين ان الحقيبة تخص سائحاً استرالياً يقيم بالولايات المتحدة فأعيدت الحقيبة إليه. والخبر فى حد ذاته قد لا يستحق اهتماماً شديداً، فيما عدا ما قد يثير من تساؤل لدى البعض عن سر هذا الرجل الذى يسير فى الشوارع حاملاً نصف مليون دولار نقداً، ماذا وراءه وما الذى كان ينوى أن يفعله بهذا المبلغ ؟ ولكن فيما عدا هذا ليس هناك غرابة شديدة فى ان تعثر على الحقيبة طفلة، ولا حتى فى ان يقرر أهلها تسليمها للشرطة. ولكن جريدة الاهرام حولت الخبر إلى قصة مثيرة للغاية فنشرته أولاً فى صدر صفحتها الأولى ثم جعلته يحتل ثلث صفحة كاملة بعناوين ضخمة هى :

" السيدة سوزان مبارك تلبى طلب الطفلة رضا آدم وتستقبلها فى منزلها، قرينة الرئيس تطلب من محافظ الاسماعيلية توفير شقة وكشك للأسرة " كما نشرت صورة كبيرة لقرينة الرئيس وهى تجلس مع الطفلة رضا آدم بعد أن بذل البعض جهداً فائقاً فى تجميل الطفلة واظهارها بأفضل مظهر، فارتدت رداء جميلاً نظيفاً، وبدا شعرها لامعاً يتحلى بفيونكة جميلة. ولكن الطفلة مع كل ذلك ظهرت فى الصورة وهى تنظر فى ذهول وانعدام فهم إلى قرينة الرئيس، ولا تدرى بالضبط ما الذى حدث لها، وكتبت الصحيفة تحت الصورة أن قرينة الرئيس قالت للطفلة « أنت قدوة لأطفال مصر».

ولا أدرى بالضبط سر العجب الشديد الذى أصاب جريدة الأهرام من أن أسرة فقيرة وجدت حقيبة بها نقود فسلمتها للشرطة، مما يجعلنا نتساءل عما إذا كان كاتب التحقيق من شأنه ان يقوم بتسليم حقيبة مماثلة لو كان قد عثر هو عليها. فالجريدة تقول ان البنت سلمت الحقيبة رغم ان دخل والدها لا يتجاوز مائة وخمسين جنيهاً فى الشهر، فما هو مستوى الدخل يا ترى، فى نظر كاتب التحقيق، الذى يجعل من المعقول تسليم الحقيبة للشرطة، وذلك الذى يجعل تسليمها غريباً وغير معقول ؟ ولكن ليس هذا هو المهم، المهم هو أن جريدة الأهرام قد تركت لخيالها الفنان فى تصوير ظروف الاسرة حتى اصبحت القصة اقرب إلى الاسطورة فوالد الطفلة رضا بطل من ابطال حرب ٦٧ و ٧٣، بل لقد انضم ايضاً إلى صفوف المقاومة الشعبية، دون ان تذكر الجريدة تاريخ تلك المقاومة، ففى حدود علمى لم تسمح الحكومات المصرية المتعاقبة فى أى عصر من العصور بقيام ما يمكن ان يسمى بالمقاومة الشعبية خوفاً من أن يتحول الشعب من العدو الخارجى إلى إلى العدو الداخلى.

والطفلة رضا رفضت أن تأخذ أى مكافأة مادية من السائح الاسترالى مع ان هذا من حقها، وعندما سئلت عما تطلبه اجابت بالاجابة العبقرية الآتية وهى : انه ليس لديها الا امنية واحدة وهى لقاء قرينة الرئيس. وانا بصراحة اشك فى هذا جداً، فالأقرب إلى عقلية طفلة فى العاشرة هى اشياء مختلفة تماماً عن هذا، والارجح ان هذه الامنية هى من اختراع اما جريدة الاهرام أو شخص فى رئاسة الجمهورية. يؤكد هذا الظن ماتلا ذلك من اجابات نسبتها الصحيفة إلى الطفلة الصغيرة. إذ أليس غريباً بعض الشىء أن تتطوع طفلة فقيرة فى العاشرة دون أن يطلب منها ذلك، بالثناء على برنامج القراءة للجميع الذى ترعاه السيدة قرينة الرئيس، وان تضيف إلى ذلك قولها : الكل يقرأ والكل يستفيد ؟ أولا تكفى كل مقالات الثناء التى تحفل بها صحفنا على الرئيس وقرينته فيصرون على أن يقحموا فى الامر هذه الطفلة الصغيرة المسكينة هى الأخرى ؟

انتهت القصة بأن أمرت قرينة الرئيس محافظ الاسماعيلية الذى كان حاضراً اللقاء بأن تعطى المحافظة لوالد الطفلة رضا كشكاً يتكسب منه، وكان قد طلبه صراحة، وان يوفر لاسرته شقة، إذ أنه يعيش هو وزوجته وبناته الاربع فى حجرة واحدة وقد وعد المحافظ بالطبع بتحقيق هذا الطلب، وان كان قد اضاف ما معناه انه كان على وشك ان يفعل ذلك بالضبط حتى قبل ان تطلبه قرينة الرئيس « ولكن للحق فقد سبقتنا قرينة الرئيس بمبادرتها للقاء رضا »

من هذا يمكن لنا فهم فلسفة جريدة الاهرام فى كيفية حل مشاكل الفقراء فى مصر، وهى فيما يبدو فلسفة العهد الحاضر، وهى قريبة جداً من فلسفة طاقية الاخفاء. فالجريدة كما هو واضح، تجعل حل مشكلة الفقر مرهوناً بتحقق الشروط الآتية :

١ – ان تعثر احدى بنات الاسرة الفقيرة على حقيبة فى الشارع بها نحو نصف مليون دولار.

٢ – أن تقوم بتسليمها للشرطة.

٣ – أن يكون رب الاسرة بطلاً من ابطال حربى ٦٧ ، ٧٣ ومن ابطال المقاومة الشعبية.

٤ – إذا سئلت البنت عما تريده من مكافأة فعليها ان تقول ان امنيتها الوحيدة هى مقابلة السيدة قرينة الرئيس، فلا تخطىء مثلاً وتقول انها تريد ان تقابل الممثل أحمد زكى أو عمو فؤاد إلخ.

٥ – أن تنشر إحدى الجرائد التى تقرأها السيدة قرينة الرئيس هذا الخبر على نحو يلفت نظرها أو على الأقل يلفت نظر احد مساعديها، ثم يلفت هذا المساعد نظر قرينة الرئيس إليه.

٦ – إذا تم ترتيب اللقاء بين الطفلة الصغيرة وبين قرينة الرئيس وسألتها بعض الأسئلة، فيجب ان توفق فى الاجابة على النحو السابق بيانه. فالطفلة كما ترى من اجاباتها لم تخطىء فى شىء، وليس بها أى عيب يمكن ان يحرمها من الجائزة. فهى فضلاً عن امانتها الشديدة، مجدة فى دروسها، ومواظبة على القراءة وتهوى الرسم ومتتبعة بدقة لكل ما ينشر عن مهرجان القراءة والانشطة التى ترعاها قرينة الرئيس، ولم تذكر أى شىء يمكن ان يغضب محافظ الاسماعيلية، بل ذكرت انها تذهب إلى النادى الذى لابد انه من أفضال محافظ الاسماعيلية على المدينة، وإن لم توضح الطفلة رضا كيف تستطيع، ومرتب والدها بهذه الضآلة، ان تشترى الادوات اللازمة لتحقيق هواية الرسم وممارسة الرياضة فى النادى. هكذا ترى أن حل مشكلة الفقر فى مصر مرهون بتوفر ظروف ليست اقل صعوبة من الحصول على طاقية الاخفاء، إذ لا يحدث فى كل يوم ان يترك سائح استرالى حقيبة بها نصف مليون دولار فى الشارع، ومن غير المجدى أن تحاول حل مشكلتك الاقتصادية بأن تجوب الشوارع كل يوم على امل ان تعثر على حقيبة مثلها، ناهيك عن ان تكون مجداً فى دراستك ومتابعاً لمهرجان القراءة للجميع .. إلخ.

الأمر الآخر الملفت للنظر والذى يذكّر أيضاً بطاقية الاخفاء أن الحوار الذى دار بين الطفلة وقرينة الرئيس، كما نشرته جريدة الأهرام، يدل دليلاً قاطعاً على ان الفقر ليس عيباً، وأن الثراء ليس شرطاً ضرورياً للسعادة. فصورة البنت تدل أولاً على ذلك وعندما سئلت عن أحوالها قالت : كله تمام والحمد لله، والفقر لم يمنعها من ان تكون الأولى على فصلها ولا من ممارسة هواية الرسم والذهاب إلى النادى .. إلخ أضف إلى ذلك انها قد عبرت بوضوح عن أنه لا ينقصها فى الواقع أى شىء ربما باستثناء مقابلة السيدة قرينة الرئيس. والذى يجعلها بهذه السعادة هو بالطبع ما تتحلى به من قناعة وامانة وشرف وانه ليس فى قلبها أى طمع أو حسد للأثرياء ولا يدور بذهنها أى تساؤل عن سر النصف مليون دولار التى يحملها السائح

الاسترالى الذى بلغ به الثراء إلى حد أن نسى الحقيبة فى الشارع. وهذه القناعة والأمانة هى بالطبع ما يجعلها جديرة بأن تكون قدوة لاطفال مصر، إذ ما أحلى الحياة لو أن كل طفل مصرى يعثر على نصف مليون دولار يقوم بتسليمها فوراً للشرطة ولا يطلب لنفسه شيئا.

٤ - الرئيس مبارك والمثقفون

حزّ فى نفسى ما كتبه الأستاذ رجاء النقاش فى مقال بعنوان « مبارك والمثقفون» نشر فى مجلة المصور (عدد ١٨ أكتوبر ١٩٩١) وذلك فى غمار الضجيج والصياح اللذين سيطرا على وسائل الاعلام بمناسبة مرور عشر سنوات على اعتلاء الرئيس حسنى مبارك الحكم. ذلك أنى لم أكن أتصور أن يكون اليأس قد استبد برجل مثل رجاء النقاش إلى هذا الحد، وهو الرجل الناجح والموهوب، والناقد المرموق، من ان يأتى يوم تعود الامور فيه إلى نصابها، ويأخذ كل ذى حق حقه، ويحاسب الناس على ما قالوه وكتبوه، ومن ثم يحاسب رجاء النقاش نفسه على هذا الهراء الذى كتبه فى ١٨ أكتوبر.

والحقيقة انى توجست شراً بمجرد ان رأيت عنوان المقال، «مبارك والمثقفون» فى عدد خصّصه رئيس تحرير المصور (الذى لابد انه قد استبد اليأس به هو الآخر) خصصه باكمله تقريباً للثناء على الرئيس مبارك، ووضع على غلافه صورة للرئيس وهو يبتسم، ووراءه صورة لهرم من اهرام الجيزة، للايحاء، بالطبع، بأن هناك علاقة وثيقة بين الرئيس والهرم، كالعظمة والشموخ مثلاً، أو ربما حتى الخلود على مر الزمن.توجست شراً من عنوان المقال وسألت نفسى عما يمكن ان يملأ به رجاء النقاش ثلاث صفحات كبيرة من المصور، من كلام عما أصاب المثقفين المصريين من خير عميم بالطبع فى العشر سنوات الماضية ؟ وانا انظر حولى واقابل مثقفاً مصرياً بعد آخر فاجدهم فى حالة من الاحباط والحزن لم اشاهد مثلها فى حياتى قط، منذ وعيت على الحياة الثقافية فى مصر، لا فى الخمسينات والستينات ولا حتى فى السبعينات. وأكبر دليل على شدة هذا الاحباط هو اضطرار رجاء النقاش نفسه، إلى أن يمسك بالقلم ويخطّ هذا الكلام الذى لابد انه قد امتلأ به غماً قبل أن يملأنا به غماً .

لم يكن لى مفر من أن أتذكر القصة الشهيرة عن الملك والحلة التى لا يراها احد. وهى أن أفاقاً من الأفاقين أقنع الملك بانه سيصنع له حلة عجيبة لا يراها إلا العقلاء. وصدقه الملك وسار وهو عريان فى الطريق العام، والناس تتصايح من حوله : كم هى جميلة، وكم هى رائعة تلك الحلة التى يرتديها الملك. والملك سائر فى طريقه مبتهجاً مسروراً بما يحصل عليه من إطراء، حتى ارتفع صوت صبى صغير، صاح فى سذاجة : لماذا يسير الملك وهو عريان ؟

إنى مثل كثيرين أشفق على الرئيس من كل هذا الذى يقال له، ولكنى سأصارحه أيضاً بالقول بأنى سأعتب عليه عتاباً شديداً لأنه تحمل كل هذا دون ان يغضب، لقد كان أولى به،

وهو الرجل الطبيب وغيرالمتكبر، عندما يرى هذه المناظر المجنونة التى لم يسبق لها مثيل، من راقصين مجانين أصابتهم لوثة ويريدون ان يصيبوا من حولهم بلوثة مثلها، ويسمع هذا الزمر والطّبل الذى يخرق الآذان، كان أولى به أن يهب من كرسيه واقفاً وقد اعترته غضبة هائلة فيأمر الجميع بأن يخرسوا وأن يختار له رأساً أو رأسين من الضالعين فى ترتيب هذا المولد والمخططين لهذا الامر في خبث وشيطانية منقطعى النظير، فيعزلهم عن مناصبهم حتى يكونوا عبرة لمن يعتبر، ثم يتفرغ لشئون الدولة التي لا تحتمل التأجيل، وخاصة ان مؤتمر السلام على الابواب أوهو قدحل بالفعل، ولا يمكن، بمنتهى الصراحة، إن تصل فيه إلى نتيجة سارة طالما ان الزمر والطبل والرقص مستمر على هذا النحو.

قال الأستاذ رجاء النقاش ان من بين انجازات عصر الرئيس مبارك الثقافية ثلاثة انجازات متميزة وصفها بأنها «خطوط مشرقة في اللوحة الثقافية الكبيرة فى هذا العصر».

أحد هذه الانجازات الثلاثة هو على حدّ تعبير الاستاذ رجاء « تطهير منطقة الاهرام وتحريرها نهائياً من الاستراحات والنوادى الليلية التى كانت تهدد الآثار التاريخية فى تلك المنطقة بالدمار» ويقول ان هذا القرار لم يكن سهلاً «بل كان يحتاج إلى ارادة وطنية صلبة بالنظر إلى أن من بين هذه الاستراحات كانت هناك استراحة لرئاسة الجمهورية، واستراحات اخرى لذوى النفوذ والقوة الاقتصادية فى مصر». ولا ادرى ما إذا كان على المرء أن يأخذ هذا الكلام على محمل الجد أو الهزل، لولا أن المقال له كل سمات الجدية. فإذا كانت قد ازيلت بعض الاستراحات وفرضت بعض الحماية لبعض الآثار فكم من الاستراحات بقى دون ازالة لرئاسة الجمهورية وغيرها من اصحاب النفوذ والقوة الاقتصادية ؟ وكم بنى وخُصّص خلال العشر سنوات الماضية من استراحات وفنادق واراضى لأصحاب النفوذ والقوة الاقتصادية والعسكرية ؟ وكم من الآثار تعرض للاعتداء والاهمال طوال هذه الفترة ؟ وما هى درجة الوطنية والصلابة المطلوبة للقضاء على ما بقى من اعتداء واهمال ؟ وكم من رجال الآثار عزلوا خلال الثمانينات لبالغ حرصهم على آثار مصر من الاعتداء حتى مات بعضهم كمداً ؟

الانجاز الثقافى الثانى لعصر الرئيس مبارك، على حد تعبير الاستاذ رجاء النقاش هو افتتاح دار الاوبرا بعد استكمال بنائها فى سنة ١٩٨٨، بعد أن كانت قد احترقت فى أوائل السبعينات ويقول الاستاذ رجاء : «أن هذا العمل جاء دليلاً قوياً على أن عصر مبارك لم يكن يأخذ ابداً بالنظرية السخيفة القائلة بأن الثقافة من الكماليات».

وأنا لا أذكر متى تم بالضبط الاتفاق على بناء دار جديدة للأوبرا، هل كان فى عصر مبارك أم فى عصر السادات، ولكن الامر لا يهم كثيراً، فسواء اتفق على بنائها مع اليابانيين فى السبعينات أو الثمانينات فانا لست مقتنعاً تماماً بأن هذا يجب أن يكون مدعاة للفخر الشديد للرئيس مبارك، لا لانى ضد اعادة بناء الأوبرا، ولكن لأن الشكر فى رأيى يجب أن يذهب فى هذه الحالة لغير رئيس الجمهورية. ربما وجب بعض الشكر لليابانيين الذين تولّوا

بناءها بمنحة، أو لمن وضع تصميم المعمار، أو لمن شارك فى ادارتها وتنظيم مواسمها.. الخ، ولكنى اعتبر ان الفضل الأكبر يعود للشعب المصرى الذى أدى ذكاؤه ومثابرته وقدرته المستمرة على الابدا ع، وتعاقب جيل بعد جيل من المبدعين المصريين فى فنون المسرح والموسيقى والغناء، أدى إلى امتلاكه دار للأوبرا ابتداء منذ اكثر من مائة عام، ثم إلى استمرارها وادائها لدور يدعو إلى الفخر فى الحياة الثقافية المصرية طوال المائة سنة الماضية. لقد جاء الرئيس مبارك مشكوراً فقص شريط الافتتاح أو شيئاً من هذا القبيل، أو لعله وضع حجر الاساس، ولكن سواء كان الأمر هو هذا أو ذاك فان هذا لا يجب أن ينظر إليه سواء من رجاء النقاش أو من الرئيس نفسه إلاّ على أنه رمز لذكاء وابدا ع هذا الشعب المصرى، والقول بغير هذا هراء يتعين الكف عنه، اللهم إلا إذا ثبت أن الرئيس مبارك خاض معركة مع اليابانيين أو المصريين المعارضين لاعادة بناء الأوبرا، وانتصر فيها فى النهاية، وهو امر لم أسمع به ولا اظنه قد حدث.

أما القول بأن هذا الافتتاح جاء دليلاً على أن عصر مبارك لم يأخذ بالنظرية السخيفة القائلة بأن الثقافة من الكماليات على حد قول الاستاذ النقاش، فهو فيما أرى ليس موجباً لان يشكر عليه أحد، ناهيك عن اعتباره انجازاً ثقافياً عظيماً، فالمرء لا يشكر لأنه لم يعتنق نظرية سخيفة.

ولكن الأمر فاق الحد وبلغ السيل الزبى عندما اخذ الاستاذ رجاء يشرح الانجاز الثقافى الثالث لعصر الرئيس مبارك، إذ أن هذا الانجاز فى رأى الكاتب ليس الا حصول نجيب محفوظ على جائزة نوبل فى أكتوبر ١٩٨٨، إذ يقول الكاتب : « لا أظن ان هناك من يستطيع أن ينكر ان المكانة الدولية التى حققتها مصر فى عصر مبارك كانت هى المفتاح الرئيسى لكى ينال نجيب محفوظ تلك الجائزة العالمية».

أنى كنت أظن دائماً أن نجيب محفوظ حصل على الجائزة لأنه كاتب عظيم، أو لأنه تعب واجتهد، أو لسبب آخر لا أعرفه، ولكنى واثق من ان الفضل فى حصوله على الجائزة لا يعود إلى الرئيس حسنى مبارك. ستقول انى لا اقصد هذا، بل اقصد ان اقول كذا أو كذا، ولكن المعنى الذى ترمى إليه واضح، وهو ان الرئيس مبارك يستحق الشكر على حصول نجيب محفوظ على الجائزة .فما هى يا ترى تلك المكانة الدولية التى حققتها مصر فى عصر مبارك ولم تكن لها من قبل، فسمحت باعطاء الجائزة لنجيب محفوظ الآن ولم تسمح بذلك من قبل ؟ هل تقصد عداء المجتمع الغربى لسياسة عبد الناصر فى الستينات ورضا الغرب عن سياسة السبعينات والثمانينات ؟ هل تقصد نفس العوامل التى جعلت السادات يحصل على جائزة نوبل فى السبعينات ؟ إذا كان هذا ما تقصده فقد تورطت فى خطأ عظيم دون وعى منك، إذ لو كان هذا صحيحاً، ففى أى شىء أخطأ يوسف ادريس إذن عندما قال كلاماً شبيهاً بذلك وغضبت أنت عليه كل الغضب ؟ انى اعتقد أن يوسف ادريس قد خانه التوفيق فى موقفه

آنذاك، بسبب شدة اعتداده بنفسه، رحمه الله وصفح عنه، وكنت انت على صواب عندما نبهته إلى خطئه، ولكن ها انت ذا يخونك التوفيق كما خان يوسف ادريس ولكن لسبب أقل استحقاقاً للصفح.

هذا هو إذن الانجاز الحقيقى لعصر الرئيس مبارك في ميدان الثقافة : ان اصبح من الممكن ان يقدم مثقف كبير على التقليل من مجد مثقف كبير آخر تقرباً لرئيس الجمهورية، وليس افتتاح دار الأوبرا أو هدم بعض الاستراحات أو حصول نجيب محفوظ على جائزة نوبل.

٥ - إغتراب المثقفين المصريين

خلال الاحتفالات الصاخبة التى دارت قبل وبعد ١٤ أكتوبر ١٩٩١ احتفالاً بمرور عشر سنوات على تولى الرئيس مبارك رئاسة جمهورية مصر، كان من المستحيل على أحد أن يجنّب نفسه التعرض لقذائف المديح والثناء التى وجهت للرئيس، مهما حاول المرء أن يقى نفسه منها. فعلي كل صفحة صورة، وفى كل إذاعة حديث، وفى كل قناة تليفزيونية برنامج يحكى قصة إنجازات العشر سنوات، مع أن المرء قد يظن أن المفروض أن من يريد الثناء والاطراء إلى هذا الحد يحسن به أن يرسل بإطرائه وثنائه إلى الشخص المعنى مباشرة، دون أن يشرك العالم كله معه بهذه الطريقة فيما يقوم به من عمل، وأن يقوم بهذا على نفقته الخاصة، دون أن يبدد صفحات الجرائد وأموال الإذاعة والتليفزيون التى هى أموال الناس جميعاً، ودون أن يعتدى على أوقات الناس وأعصابهم على هذا النحو لمجرد تحقيق منفعة خاصة.

فى أثناء هذا المهرجان قرأت فى برنامج التليفزيون المنشور فى الجريدة الصباحية، أن برنامجاً عن نجيب محفوظ مدته ثلث ساعة، سوف يذاع فى التاسعة والربع مساء. ولأنى أحب الرجل، شخصاً وأدباً، ولأن قلوبنا كانت متعلقة به وهو على سرير المرض فى لندن، تطلعت بشوق إلى مشاهدة هذا البرنامج فى المساء، فإذا بى، وقد حل موعد البرنامج، أرى بدلاً من ذلك برنامجاً لم يعلن عنه التليفزيون بعنوان « مواقف » أو شىء من هذا القبيل، وهو عبارة عن حوار بين شاب صغير السن، وأحد قادة الحزب الوطنى الديمقراطى، يدور حول ديمقراطية الرئيس مبارك، ويقوم فيه الشاب بسماجة وسخافة منقطعى النظير، ينبئان بمستقبل باهر له فى الإذاعة أو التليفزيون، بتوجيه السؤال التالى إلى المسئول الكبير : «ما هى الأمثلة التى يمكن لسيادتك تقديمها عن إيمان الرئيس العميق بالديمقراطية ؟ » أو « ما هى الأمثلة التى يمكن ذكرها والتى تدل على سعة صدر سيادته ؟ » فيبتسم المسئول الكبير ابتسامة عريضة مثله، تدل على إعجابه بذكاء السؤال والمعية الشاب السائل، وعلى مدى اغتباطه بالحديث فى هذا الموضوع الذى لا تمله النفس، ويشرع فى تقديم مثال بعد آخر، بإطناب رهيب، وإن لم يزد فى الحقيقة عن قراءة فقرات من خطاب مكتوب ألقاه الرئيس فى إحدى المناسبات عن مزايا الديمقراطية، كما يضيف من عنده القصة الرائعة التالية : وهى أن الرئيس كان جالساً فى أحد الاجتماعات، فاختلف الرأى فى الاجتماع حول قضية من القضايا، فاقترح الرئيس كحلّ لهذا الخلاف، أن تؤخذ الأصوات لمعرفة أى الآراء يحظى بأصوات أكثر، وهنا ابتسم المسئول

ابتسامة أعرض من ذى قبل، وابتسم أيضاً الشاب الذى يسأل، تعبيراً عن سعادة كليهما الغامرة بسعة صدر سيادته.

وانتظرت برنامج نجيب محفوظ دون جدوى، ودون أن يكلّف التليفزيون نفسه بالطبع عناء الاعتذار، فنجيب محفوظ المريض فى لندن يمكنه الانتظار، ونحن بالطبع يمكننا الانتظار، حتى ينتهى هذا الرجل أوذاك من الحديث عن سعة صدر السيد الرئيس. صبرّت نفسى بأن برنامج نجيب محفوظ سوف يأتى بعد هذا البرنامج، ولكنه لم يأت على الأطلاق، بل تلا البرنامج المذكور عن الديمقراطية، تسجيل كامل للحفل الذى شهده الرئيس احتفالاً بمرور عشر سنوات على توليه الرئاسة.

* * *

أغلقت التليفزيون وتذكرت الطريقة التى نشر بها خبر مرض نجيب محفوظ لأول مرة فى جريدة الأهرام، إذ كان الخبر يتعلق بالاستاذ ابراهيم نافع رئيس مجلس الادارة ورئيس تحرير الأهرام أكثر مما يتعلق بمرض الأديب الكبير، فقد جاء بالخبر أن الطبيب المعالج رفع تقريراً طبّياً للأستاذ رئيس مجلس الادارة ورئيس التحرير عن الحالة الصحية للأديب الكبير، فقرر رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير علاجه على نفقة الأهرام، أو شيئا من هذا القبيل، ومن ثم ضاع مرض الأديب الكبير المسكين، وكل ما فعله فى تثقيف نفسه وتثقيف الناس، وسط ألقاب رئيس التحرير المتعددة.

وكان قد حدث شىء مماثل فى نقل أخبار مرض الدكتور يوسف إدريس، حيث قيل عن زيارة الرئيس له وامتنان الأديب للرئيس أكثر مما قيل فى وصف المرض واحتمالات الشفاء. حتى لقد كتبت إحدى جرائدنا القومية أن الدكتور يوسف إدريس عندما آفاق إفاقة قصيرة من غيبوبة طويلة، لم يصدر عنه إلا التعبير عن الشكر للرئيس لسؤاله عنه.

قلت لنفسى : إذا لم يكن هذا هو ما يعنيه علماء الاجتماع «بالاغتراب» فما هو الاغتراب يا ترى ؟ أم لعله « الاستلاب ؟» أن توعد بشىء عزيز على نفسك، فإذا تقدمت لأخذه صفعك شخص على وجهك، أو أن تشرك رغماً عنك فى شىء ليس لديك أى رغبة فى الاشتراك فيه، أو أن يلوح لك بشىء من بعيد تظن أنه شىء تحبه، فإذا اقتربت منه سمعت من يقهقه قهقة شيطانية ويختفى هذا الشىء الذى كان يلوح به إلى غير رجعة. «هل ظننت أن الخبر عن نجيب محفوظ أيها الأبله ؟ هاها .. هاها.. إنه عن رئيس مجلس الادارةورئيس التحرير». أو يقال لك إن شخصاً عزيزاً عليك، كنت تعتقد دائماً أنه مشغول بهمومك، مشغول فى الواقع بغيرك «الدكتور يوسف إدريس ليس لديه ما يفكر فيه إذا أفاق من غيبوبة طويلة الاشكر السيد الرئيس !» هل هذا معقول ؟ لقد ذكرنى هذا بطريقة من طرق التعذيب المتبعة مع المسجونين السياسيين عندما يقال لأحدهم إن زوجته تخونه بعد أن طال غيابه عنها، وتكون الحقيقة أنها لا يشغلها شاغل سواه.

* * *

على قمة إنجازات العشر سنوات فى مجال الديمقراطية وإطلاق الحرية للمثقفين، يذكر دائماً القرار الذى اتخذ بمجرد اعتلاء الرئيس الحكم، بالأفراج عن نحو ٤٠ من الأدباء والمفكرين والسياسيين وأساتذة الجامعات الذين كان السادات قد اعتقلهم فى ٥ سبتمبر ١٩٨١، ثم حرص الرئيس على استقبال هؤلاء المعتقلين الذين أفرج عنهم فى مكتبه، فخرجوا من السجن لمقابلته مباشرة.

وقد كان قرار الإفراج بلاشك قراراً حكيماً، ولكنى أعتقد أن من الخطأ الجسيم المبالغة فى تمجيد هذا القرار، بل مجرد تمجيده. فقرار الاعتقال كان على درجة من فساد الرأى وسوء التدبير تجعل إلغاءه أمراً أقرب إلى طبيعة الأمور منه إلى القرارات التاريخية. إن تمجيد قرار الافراج عن ٤٠ من الأدباء والمفكرين والسياسيين وأساتذة الجامعات، على هذا النحو، والإمعان فى الاشادة بتكريم الرئيس لهم باستقبالهم فى مكتبه، هذا التمجيد لا يحمل فى طياته الانتصار لقضية المثقفين بل يحمل فى الواقع توجيه الاهانة لهم، إذ أنه يحمل فى طياته معنى أن الأصل هو أن يكون المثقفون فى السجون والاستثناء والغريب والمدهش هو أن يطلق الرئيس سراحهم. والامر هنا يشبه الابتسامة العريضة التى ارتسمت على وجه المسئول الكبير فى التليفزيون وهو يشيد متعجباً ومندهشاً بأن الرئيس قد طلب فى أحد الاجتماعات أخذ أصوات الحاضرين. وإذا كان من الغريب والمدهش أن يستقبل الرئيس فى مكتبه كبار المفكرين وأساتذة الجامعات، فمن عساه يستقبل ؟ والإمعان فى التعبير عن الشكر والامتنان لشىء طبيعى لابد أن يؤدى فى النهاية بالشاكر والممتن إلى أن يحرم من هذا الشىء الطبيعى نفسه.

سيقال لى ها أنت تكتب ما يعن لك، وينشر لك فمم تشكو ؟ وهل أتيح لك ولأمثالك مثل هذه الحرية من قبل ؟ وردى على ذلك أنى لم أسمع بعد بدولة ديمقراطية تقوم فيها السلطة بتعيين رؤساء مجلس إدارة الصحف والمجلات ورؤساء التحرير، وتتكلم عن مضار التأميم والقطاع العام فى كل مجال من المجالات إلا فيما يتعلق بملكية الصحف والمجلات ووسائل التعبير عن الرأى، ولا يمكن لأحد أن ينشىء جريدة أو مجلة جديدة، حتى لو توفر لديه المال، إلا إذا حصل على تصريح من السلطة، والسلطة لا تعطى التصريح إلا إذا كانت الجريدة أو المجلة تتكلم عن الرياضة أو الجنس أو مشاكل محلية بحتة، أو إلاّ إذا أنشأت حزباً جديداً فتكون له جريدته، والحزب لا ينشأ إلا بتصريح من السلطة، والسلطة لا تسمح بحزب جديد إلا إذا كان لا يضر ولا ينفع. كانت النتيجة الطبيعية لكل هذا أنه وإن كنت لازلت حتى الآن تسمع بعض كلمات الحق، فإن كلمات الحق المسموح بها قليلة وكلمات الحق الممنوع نشرها كثيرة، وكلمات الحق المسموح بالتفكير فيها، بله قولها، تقل مع الأيام، وكلمات الباطل المسموح بنشرها وقولها وإذاعتها أكثر من أن تحصى. والتكريم الذى يحظى به قائلو الحق قليل أو معدوم، والتكريم الذى يحصل عليه قائلو الباطل أكثر مما يحصى ويزداد مع الأيام. وهذا هو الوصف الحقيقى لأوضاع المثقفين المصريين فى هذه الأيام.

٦ - مثقفو القاهرة .. وحكماء شارونة

أما مثقفو القاهرة، الذين أُعنيهم هنا، فنحن نعرفهم جيداً، إنهم رجال واسعو الثقافة قضوا جزءاً من حياتهم في بلد متقدم مثل لندن أو باريس أو لوس أنجلوس، وعادوا ليشتغلوا بالتدريس فى الجامعة، أو فى أحد مراكز البحوث، ويكتبون من حين لآخر فى الصحف والمجلات المصرية والعربية. إن عنصراً أساسيا من عناصر تكوينهم العقلي والنفسى هو معرفتهم واتقانهم لإحدى اللغات الاجنبية، هي الانجليزية فى معظم الأحوال، وإقامتهم بضع سنوات من أهم فترات العمر، فى الخارج. فمنذ هذا الوقت وهم يعيشون بجزء منهم فى مصر وبالجزء الآخر في الخارج. وليس هناك كثير من المبالغة فى القول بأن معظم ما حققوه من تميز عن بقية المصريين، سواء فى مستوى المعيشة المادى، أو المركز الاجتماعى والوظيفى، يرجع إلى هذه الحقيقة البسيطة : معرفتهم وإتقانهم للغة أجنبية لدولة متقدمة. فهم بهذا يحققون تميزاً عن بقية المصريين يمكن أن يستمر طول العمر : يقرأون مالا يستطيع بقية المصريين قراءته من كتب ومجلات وصحف، ويسمعون عن آخر ما صدر من نظريات، أو على الأقل عن أسمائها وأسماء القائلين بها، ويعرفون عن طريقها ما يحدث فى العالم قبل أن يعرفه غيرهم، ويقابلون الأجانب ويحادثونهم، والسخيف منهم يستطيع ان يضلّل بقية المصرين بادخال كلمة اجنبية فى كلامه وكتاباته كل سطر أو سطرين، ولو كانت لا تؤدى أى غرض على الاطلاق إلا أن يعلن بها للجميع أنه يستطيع فك طلاسم لا يستطيعون هم فهمها، أو يترجم المصطلحات الأجنبية بكلمات عربية ثقيلة غير مفهومة. على أن هذه الفئة الأخيرة، والحق يقال، أقلية نادرة. فمعظم مثقفى القاهرة لا يصلون فى سخافتهم إلي هذا الحد، ولا يستخدمون معرفتهم باللغة الأجنبية هذا الاستخدام الأحمق.

هؤلاء المثقفون، فضلاً عن ذلك، يحبون مصر حباً جماً، ولكنه حب لا يخلو من غرابة. إذ أنهم يحبون " مصر بصفة عامة "، وعلى نحو بالغ التجريد، بل يمكن القول دون خطأ كبير، أن مثقفى القاهرة يحبون مصر أكثر بكثير مما يحبون المصريين، فهم دائمو التغنى بمصر كوطن وفى نفس الوقت دائمو الانتقاد للمصريين كشعب. وكل فضائل المصريين تتحول فى كتاباتهم إلى رذائل، والمصرى لايبدو وكأنه يعجبهم في شيء، بل على العكس يجب " تجديده " ، فالقيم القديمة يجب أن يحل محلّها قيم جديدة، بل وياحبذا لو تمت " إعادة بناء الانسان المصرى "

بما يتفق مع نموذج مثالى فى أذهانهم لابد أن يكون قد تكوّن من الكتب التى قرأوها بلغة أجنبية. والأديب أو الفنان الكبير لا يحظى منهم باهتمام كبير حتى يحصل على اعتراف أو جائزة من هيئة أجنبية، والأعمال الأدبية لا قيمة لها إلا إذا ترجمت، والمهم فى الفيلم السينمائى ليس هو قيمته الفنية والاجتماعية بل ما قد يقوله عنا بسببه المتفرجون الأجانب.

على أن واجب الانصاف يقتضى منا القول بأن ضعف محبّة مثقفى القاهرة للمصريين لايرجع إلى عداء متأصل فى النفس للشعب الذى ينتسبون إليه، بل يرجع فى جزء كبير منه إلى قلة المعرفة أو إلى مجرد النسيان لأصولهم وجذورهم. فمثقفو القاهرة، منذ عودتهم من الخارج على الأقل، تقتصر تحركاتهم على طرق محدودة داخل القاهرة، أو بين القاهرة والاسكندرية، أو بين هاتين المدينتين والشاطىءالشمالى كالعجمى ومراقيا، ومن ثم فالذى يقرأ ما يكتبه مثقفو القاهرة من مقالات أو يسمع ما يقولونه فى الندوات والمؤتمرات، أو فى التليفزيون والإذاعة، يظن أن المنيا أو سوهاج أو مغاغة لا وجود لها، أى اسماء لاماكن وهمية، أما أسيوط والفيوم فلا تأتى أخبارهما إلا عندما تقع أحداث تقلق القاهرة، كتلك المسمّاة بالفتنة الطائفية، أو عندما يريد المحافظ أن يلفت نظر القاهرة إلى منجزاته أملاً فى ترقية أو طمعاً فى نقل.

والآن فإننى أريد أن أعترف للقارىء باننى كواحد من مثقفى القاهرة، أعانى من درجة من الجهل بما يجرى خارج القاهرة والأسكندرية، خطيرة ومخجلة، ولهذا السبب، ما أن تلقيت منذ أيام قليلة دعوة كريمة من إحدى الهيئات التى تشتغل فى حقل التنمية بالصعيد، وتقوم بجهد نبيل من أجل الجمع بين المسلمين والأقباط فى مشروعات تستهدف النهوض بقرى الصعيد المجهولة من السلطات والمثقفين فى القاهرة، سواء فى مشروعات محو الأمية أو رفع مستوى الصحة أو إنشاء صناعات صغيرة أو تنظيم الأسرة .. إلخ، ما أن تلقيت من هذه الهيئة دعوة لقضاء يومين فى شارونة (وهى قرية من قرى محافظة المنيا، مركز مغاغة) حتى قبلت فرحاً مسروراً، خاصة أن الدعوة جاءت فى أعقاب حوادث صنبو وديروط، فوجدت أن هذه الزيارة قد تساعدنى فى فهم أمور لم أكن أفهمها، وقد تلقى ضوءاً على حقيقة ما يسمى "بالفتنة الطائفية".

* * *

كنت واحداً من المدعوّين من مثقفى القاهرة، وكنا كلنا تقريباً نعانى من هذه الدرجة العالية من الجهل بما يدور خارج القاهرة والاسكندرية، ولهذا كانت التجربة مثيرة للغاية. جلسنا فى صالة كبيرة مع ما لا يقل عن خمسين أو ستين من فلاحى شارونة، نستمع إلى تصورّهم الخاص لمشكلاتهم، وما يرغبون رغبة عارمة فى أن يوصلّه مثقفو القاهرة لأسماع الحكومة، خاصة أن معظم المثقفين القادمين كانوا من ذوى الاتصال الوثيق بالصحافة. كان المفروض أن تستغرق الجلسة ساعة فاستمرت أربع ساعات، نسينا خلالها مواعيد الأكل

والشرب، وليس من الصعب تفسير ذلك : مثقفون قاهريون يعرفون كل ما يدور في لوس انجلوس ولندن وموسكو ولكنهم يجلسون لمناقشة فلاحين مصريين لا يقابلونهم إلا لماماً، وجهاً لوجه.

كان أول ما استرعى انتباهي هو وجوه الفلاحين من كبار السن وما ارتسم عليها من تعبيرات وهم يستمعون إلينا حين نتكلم. إنهم بالطبع غاية في الأدب وحسن الضيافة، ولكنك تستطيع أن تلمح ما يشبه ابتسامة السخرية التي يحاولون إخفاءها.ربما كنت أرى فقط ما يدور بنفسي دون أن يكون له وجود في الحقيقة، ولكني رأيتهم يطأطئون الرأس أحياناً لإخفاء ما اعتقدت أنه استسخاف لما نقول، أو ينظرون إلينا بدهشة لا يمكن اخفاؤها إزاء ما يتضمنه حديثنا من كلام بعضه فارغ.

الذي أذهلني أكثر ولازلت أجد صعوبة في تصديقه، هو ما اتسم به جميع فلاّحي شارونة الذين طلبوا أن يتحدثوا وتحدثوا بالفعل، وهم كثيرون، من فصاحة منقطعة النظير. انهم طبعاً يبدأون كلامهم بعبارات الترحيب المألوفة وبعض عبارات المجاملة، ولكنهم أولاً لا يطيلون في هذا كما يطيل مثقفو القاهرة عندما يستقبلون رئيساً في مجلس الشعب، أو يحتفلون بمرور عشر سنوات على تولي الرئيس للحكم، فمجاملتهم لنا كانت مقبولة تماماً ولم تدم دقيقة واحدة أكثر من اللازم. بل إن حديثهم كله، الذي يفوهون به بفصاحة وقوة وثقة بالنفس، وبدون الاستعانة بورقة وقلم مثلنا، كان مرتباً ومختصراً وواضحاً، وهم يعرفون بالضبط متى يتوقفون عن الكلام متى عبرّوا عما جاءوا للتعبير عنه (وهو أيضاً شيء نادر في القاهرة). كان من الطبيعي أن يذكرني هذا بأن شارونة هي القرية التي أنجبت لويس عوض، الرجل الفصيح الذي أصبح حجة في الأدب الانجليزي ويعرف عن شعراء الانجليز أكثرممّا يعرفه الانجليز أنفسهم، وظل مع ذلك فلاحاً حتى آخر يوم في حياته، ترتسم على وجهه نفس الابتسامة الطيّبة التي تجمع بين منتهى الذكاء ومنتهى المكر، ولم يفقد قط شكّه وريبته في مثقفي القاهرة.

ما الذي جاء هؤلاء الفلاحون لقوله ؟ كانوا يعرفون جيداً من نحن : مثقفون من القاهرة أهم ميزة فينا (أو لعلها ميزتنا الوحيدة) أننا قريبون من مركز السلطة في القاهرة، هذا المركز الذي يصدر القرارات الخاصة بتعبيد طريق أو إدخال تليفون أو إصلاح مصرف أو بناء معهد أزهري، وهذا هو كل ما يقلقهم. الطريق الذي يصل بين شارونة وبين طريق القاهرة – الصعيد والواقع شرقي النيل، غير معبّد، وهو طريق حيويّ للغاية بالنسبة لأهل شارونة لأن الطريق الآخر وخط السكة الحديدية يقعان غربيّ النيل، ومن ثم يفصلهما عن شارونة نهر النيل، أو بتعبيرهم هم " عائق مائي "، أضف إلي ذلك أن كابينة التليفونات التي تصل شارونة بالحضارة وبسيارة الاسعاف وأصحاب الأمر والنهي في القاهرة دائمة التعطل، فلا تستطيع شارونة خلال معظم ساعات الليل أو النهار الاتصال بمغاغة لترسل إليها من ينقذ مريضاً أو

جريحاً. الأمر فى يد وزير المواصلات، والرجاء من مثقفى القاهرة أن يشرحوا له الأمر ويلحّوا عليه فى تنفيذه. يريدون أيضاً توسيع المعهد الدينى التابع للأزهر، وإنشاء مصرف لانقاذ مئات الأفدنة من الملوحة. المسألة ليست إذن مسألة رأسمالية أو اشتراكية، كما يصوّرها مثقفو القاهرة، وليست قضية قطاع عام أم تخصيصية (أم هى خصخصة طبقا لآخر نتائج مناقشات مثقفى القاهرة ؟) بل المسألة أبسط من ذلك بكثير: أن تقوم الحكومة بأبسط واجباتها التى اتفق عليها الناس، الرأسماليون والاشتراكيون منذ عهد طويل، بما فيهم أبو الفكر الرأسمالى نفسه، آدم سميث : تعبيد طريق وشق مصرف وإصلاح تليفون وتوسيع معهد أزهرى، وبعد هذا فلنترك الناس يستثمرون أو فلتستثمر الحكومة بنفسها، ولكن لا يمكن أن تهمل الحكومة أبسط واجباتها التى استحقت من أجلها وصف " حكومة ".

قام شاب من شباب شارونة، تخرّج بتقدير جيد من كلية الحقوق وقدّم أوراقه لامتحان التعيين فى النيابة. قال إنه يخشى ألا يكون الاختيار عادلاً، وهو على أى حال قاعد ينتظر، فلما قال له أحدنا ولماذا تنتظر ولم لا تبدأ فى تنفيذ مشروع خاص دون انتظار التعيين فى الحكومة؟ قام شاب آخر وحكى لنا تجربته هو وبعض شباب شارونة أرادوا إقامة مشروع لانتاج بعض منتجات الفواكه من مربات وعصير. باع أحدهم قطعة أرض كان يملكها، وآخر باع بعض الحلىّ الذهبية، ولكنهم لم يستطيعوا جمع رأس المال الكافى فلجئوا إلى البنك الأهلى للاقتراض فطالبهم بعشرين فى المائة كسعر فائدة غير ٢ ٪ مصاريف إدارية. وتساءل الشاب بحرارة عما يمكن ان يُنتظر من شباب لديه كل الاستعداد للاعتماد على النفس، وأن ينتج ويصنّع ويصدّر، إذا لم تقم الحكومة بتقديم أبسط أنواع المساعدة له وهى ألا تعامله معاملة المرابين؟ المثقفون القاهريون يتغنون بتجربة كوريا فى التصنيع والتصدير، ترديداً لكلام مثقفى البنك الدولى والصندوق، ولكن تجربة هذا الشاب تتحداهم وتطالبهم بأن يقولوا له الحقيقة عن الدور الذى قامت به الحكومة فى كوريا نفسها لمساعدة النشاط الخاص ودعمه ، هذا الدور الذى يتعمد رجال البنك الدولى والصندوق ألا يذكروه.

* * *

وصلنا إلي المنيا وعبرنا النيل على الكوبرى الجميل، ورأينا كورنيش المنيا البديع الذى بناه محافظ عظيم فى الستينات قيل أن أهل المنيا لازالوا يتغنّوا بالثناء عليه كلما تمشوا أو جلسوا فى المنتزه الرائع الذى اقامه على طول الشاطىء، وكلما رأوا أطفالهم يلعبون فيه ويتنفسون هواء نقياً. ولكن ما أن دخلنا المدينة حتى رأينا فى منتصف الشارع الرئيسى أحواضاً قبيحة للزرع، لم يتم بناؤها ولا فائدة منها، خاصة وأن الشوارع الداخلية فى المدينة في حاجة إلى عناية عاجلة. قال لى واحد من شباب المنيا إن لهذه الأحواض قصة، فالسبب فى الشروع فى بنائها منذ ايام قليلة ثم تركها دون أن تتم، هو أنه أثناء زيارة رئيس الجمهورية الأخيرة للصعيد، جاءت اشارة عاجلة لمحافظة المنيا بأن الرئيس سيمّر بالمنيا فى طريق عودته،

فكان أعظم ما تفتّق عنه ذهن المسئولين فى المحافظة هو إقامة هذه الأحواض فى وسط الشارع الذى سيمّر منه موكب الرئيس. ولكن اشارة عاجلة أخرى جاءت بأن الرئيس لن يمرّ بالمنيا، فتركت أحواض الزرع دون إتمام.

قلت لنفسى إنه ليس هناك حل لمشكلة كابينة التليفونات بشارونه إلا هذا : أن ترسل اشارة إلى مغاغة بأن الرئيس سيمر بشارونه فى طريق عودته. فإذا تعذّر ذلك فليختلق المسلمون والاقباط فتنة طائفية موهومة فى شارونة، ولو لبضع ساعات قليلة، تكفى لأن تهب المحافظة وسلطات الأمن مذعورة لتشرع فى تحسين وسائل اتصالها التليفونى بشارونة، ما دام الأمر قد وصل إلى حد تهديد أمن القاهرة.

وما دمنا بصدد الحديث عن الفتنة الطائفية فسأذكر للقارىء ما دار بشأنها من حديث بين مثقفى القاهرة وفلاّحى شارونة. وجّه أحد المثقفين سؤالاً عن حال الفتنة الطائفية فى شارونة فردّ عليه أحد الفلاحين المسلمين مندهشاً، قائلاً إن شارونة لا تعرف مثل هذا الكلام الفارغ، ثم تكلم فلاح مسلم آخر بنفس المعنى، وقال إنه إذا لم تريدوا تصديقنا فلتسألوا فلاحاً من الأقباط. فتكلّم فلاح قبطى وأكدّ نفس المعنى، وهنا فقط عرفنا من هو المسلم ومن هو القبطى من الفلاحين. ثم أخطأ المثقف القاهرى بالسؤال عن السبب فى عدم وجود فتنة طائفية فى شارونة مدفوعاً بحسن نيّة ورغبة فى فهم أسباب الفتنة فى أماكن أخرى عن طريق فهم أسباب عدم وجودها فى شارونة. وهنا هبّ أحد الفلاحين غاضباً، لا أعرف ما إذا كان مسلماً أم قبطياً، ووبخ المثقف القاهرى على سؤاله قائلاً :

" هل يُسأل العقلاء لماذا هم عقلاء أم يُسأل المجانين عن جنونهم ؟ دعونا من هذا الأمر ولنتكلم فيما ينفع الناس " وكان يقصد بما ينفع الناس تعبيد الطريق، وإصلاح كابينة التليفونات وإقامة المصرف وتوسيع المعهد الأزهرى.

مرة أخرى يثبت مثقفو القاهرة أنهم لا يتعاملون مع بشر بل مع مصنفات عقلية، والإصلاح عندهم مهم، ولكن الأهم منه هو الكتابة عنه، والفلاح المصرى يعيش ويموت وهو يعرف جيداً أنه لا يبقى فى الأرض إلا ما ينفع الناس.

الفصل الخامس

أحكام الله وأهواء البشر

١ - من أبو قرقاص إلى أسيوط

كل الدلائل تشير إلى تدهور شديد فى قضية العلاقة بين المسلمين والأقباط، منذ وقعت أحداث أبو قرقاص قبل عامين. لقد كانت أحداث أبو قرقاص على درجة كافية من الفظاعة، فإذا بأحداث صنبو وديروط وأسيوط تفوقها فظاعة، ليس فقط فيما يتعلق بعدد القتلى بل بأشياء أخرى كثيرة. فى أبو قرقاص منذ عامين كانت الجريمة حرق مسلم لأجزخانة قبطى وحرق كنيسة، أما فى صبنو وأسيوط هذه المرة، فالجريمة قتل ١٥ شخصاً فى وضح النهار، أربعة عشر منهم من الأقباط، ومن بينهم طفل اسمه ألفى سمعان. يظهر التدهور أيضاً فى درجة الجرأة والتحدّى التى أظهرها المعتدون هذه المرة، فهم يقتحمون مدرسة ابتدائية أمام أعين الجميع، حاملين مدافع رشاشة ويدخلون أحد الفصول ويطلقون الرصاص على مدرس قبطى اسمه منصور قدّيس أثناء قيامه بالتدريس لتلاميذ صغار، مسلمين وأقباط، فيقع المدرس قتيلاً تحت السبّورة. وهم يهاجمون طبيباً قبطياً اسمه الدكتور صبحى نجيب، قيل إنه قبل أن يكون واسطة خير بين المتنازعين، فاطلقوا عليه ٣٦ رصاصة وهو خارج بسيارته فى الصباح متجهاً إلى مستشفى ديروط. وهم يقطعون الطريق فى ظهر أحد الأيام على موظف قبطى بمصلحة الطب الشرعى بأسيوط، اسمه بدر مسعود فى شارع من أكثر شوارع أسيوط ازدحاماً بالناس، هو شارع رياض، فيجهزون عليه بالسواطير. ثم تأتى الأخبار بأن واحداً من أهم المتورطين فى هذه الاعتداءات كان يسير حاملاً سلاحاً آلياً علناً فى طرقات قرية صنبو رغم البلاغات المتعددة ضده، مظهراً لا مبالاته بجهاز الأمن بأكمله، وبأن جماعة دأبت على منع المسيحيين من إقامة شعائرهم الدينيه ومن إقامة الاحتفالات بعيد أو زواج، ودأبت على تحقير الأطفال المسيحيين وإهانة كتاب الدين الذينّ يقرأونه فى المدارس. الجرأة تزداد والتحدى يشتد. ولكن التدهور ظاهر أيضاً فى موقف رجال الأمن أنفسهم، إذ أنهم، فيما يظهر مما تنشره الصحف، قد أصابتهم درجة لا يستهان بها من الوجل والأضطراب. فالمحامى العام بأسيوط يصرّح بأن الشرطة لم تنفذ قرار ضبط وإحضار متهمين اشتركوا فى الأحداث الأخيرة، ويقول أحد التقارير أن رجال الشرطة فوّتوا فرصة القبض على بعض المطلوب القبض عليهم فى يوم الجمعة التالى للأحداث، عندما ظهر مائة من أعضاء الجماعات الاسلامية يحملون أنواعاً متعددّة من الأسلحة، وبرّر رجال الشرطة ذلك بأنهم " ارادوا تجنّب مذبحة ".

ورجال المحافظة فى أسيوط يشكون من أن رجال الشرطة لا ينفّذون تعليمات المحافظ، بل يردون بأنهم يتلقون تعليماتهم من القاهرة، والقاهرة مع ذلك لا ترد على برقيات الاستغاثة

التى أرسلها إليها الأهالى المسيحيون فى صنبو منذ مارس الماضى (طبقاً لما جاء فى تقرير اللجنة المصرية لحقوق الإنسان). وهناك من الدلائل ما يشير إلى أن رجال الشرطة قد طفح بهم الكيل من كثرة ما قدموا من ضحايا وهم يحاولون وضع حد لمثل هذه الأعمال الاجرامية.

يلاحظ أيضاً تدهور حتى فى التغطية الإعلامية لهذه الأحداث. فالذى أذكره هو أنه خلال الأيام القليلة التالية لحوادث أبو قرقاص كانت تفاصيل الأحداث كلها قد نشرت وعرفها الجميع. ولكنى حتى الآن لا أدرى بالضبط حقيقة ما حدث فى صنبو وديروط وأسيوط. ما هى بالضبط قصة بيع البيت من قبطى لمسلم ؟ ولماذا احتجّت الجماعة الاسلامية على إتمام البيع ؟ بعض الصحف يقول إن هذه الجماعة طالبت بجزية رفض البائع دفعها، وبعضها يقول : بل أرادت أن يشترى البيت عضو من أعضائها، وبعضها يقول : بل قامت الجماعة بإقراض البائع مبلغاً رفض ردّه. ولم أجد فى كل ما قرأته عن هذه الأحداث وحتى اليوم ما يدلنى على الداقع إلى قتل منصور قديّس مدرس المواد الاجتماعية، وهو واقف أمام تلاميذه، وما علاقته هو بما حدث من خلاف ؟ فهل أصاب الخوف رجال الصحافة أيضاً فأحجموا عن الذهاب إلى موقع الأحداث أو عن استقصاء حقيقة الأمر ؟ أم أن أجهزة الأمن والنيابة قررت مراعاة درجة أكبر من الحرص فى إذاعة حقيقة ما حدث منعاً لمزيد من التهاب المشاعر، أو ربما، حتى، لتجنب الإضرار بالسياحة ؟ إن الحادث المعروف باسم " حادث فتاة العتبة "، حظى من التغطية الأعلامية بأضعاف ما حظيت به أحداث صنبو وديروط وأسيوط، حتى إن الصحف كانت تخبرنا يومياً بآخر تصريحات الفتاة، وآخر تفاصيل التحقيق، وتجرى المقابلات مع خطّاب الفتاة السابقين، حتى تلقى الضوء كاملاً على شعور الفتاة ونفسيتها، أما قتل ١٣ أو ١٤ قبطياً فيذكر على عجل، ثم تبحث فى اليوم التالى في الصحف عن نتائج جهود رجال الأمن، وعما أسفر عنه التحقيق فلا تجد شيئاً، وإنما تجد فقط تصريحات لا تشفى غليل أحد، مضمونها أن المسلمين والأقباط هم في الحقيقة إخوة، وأن حادثاً هنا أو هناك لا يؤثر على تاريخ المصريين الطويل فى التسامح الدينى.

هناك أيضاً تدهور حتى فى موقف الرأى العام والمثقفين، من أحداث أسيوط، بالمقارنة بموقفهم من أحداث أبو قرقاص. فبمجرد وقوع حوادث أبو قرقاص انعقدت المؤتمرات والندوات، وسارع رجال الرأى على اختلاف مذاهبهم بالتعبير عن غضبهم ونشروا بياناً على الرأى العام عبّروا فيه عن هذا الغضب. واليوم أجد تعليقات أصحاب الرأى على ما حدث أقل مما كانت، وغضبهم أقل حدة، مع أن الجريمة أشنع والخطر الذى يهددنا أشد. هل هذا هو الأثر الحتمى لغياب أقلام يوسف إدريس ولويس عوض وأحمد بهاء الدين وفيليب جلاب وصلاح حافظ ؟ (وفى الليلة الظلماء يفتقد البدر)، أم أن الاحباط العام قد امتد ليشمل الموقف من هذه القضية أيضاً ؟ إن تكرار مثل هذه الأحداث، وميلها إلى أن تصبح أكثر جسامة يوماً بعد يوم، لابد مع الوقت أن يصيب عدداً متزايداً من الناس باليأس من القدرة

على إيقاف هؤلاء الناس عند حدّهم، واليأس من أن تسترد الحكومة سيطرتها على الأمور. أبهذا السبب أُفسّر هذا الصمت المروّع الذى لاحظته هذه المرة علي زملائى فى العمل من الأقباط ؟ وهذه الابتسامة الحزينة التى استقبلنى بها أحدهم فى الصباح دون أن يحاول الافصاح عما يدور فى قلبه ؟ هل بلغ اليأس بهم هذا المبلغ الذى تحوّل معه الغضب إلى نوع قاتل من الاستسلام ؟

بل إنك تلاحظ على كتابات من تناولوا الموضوع بالتعليق ميلاً هو أكثر وضوحاً هذه المرة، إلى دفن الرءوس فى الرمال، ومحاولة واضحة لاعفاء الحكومة وجهاز الأمن من المسئولية والتخفيف منها. فبعض الكتّاب الذين كانوا من زمرة الغاضبين أشد الغضب عقب أحداث أبو قرقاص مالوا هذه المرة إلى إلقاء المسئولية فيما يحدث على " عوامل خارجية "، وبعد أن استعرضوا درجة مسئولية اجهزة الأمن أو الإعلام أو التعليم أو غياب المشروع القومى أنتهوا إلى أن كل هذه التفسيرات لا تصلح، وخلصوا إلى أن المسئولية هى مسئولية عناصر خارجية مجهولة، لم يفصحوا لنا عن ماهيتها، وإنما قالوا إن هذه العناصر الخارجية لها مصلحة فى تقويض التجربة الديمقراطية البديعة التى تعيشها مصر الآن، وإجهاض جهودنا التنموية الرائعة. وبعض الصحف التى كانت إبان حوادث أبوقرقاص تدين التطرف من الجانبين، مسلمين ومسيحيين، كان موقفها من حوادث أسيوط الأخيرة هو التبرئة التامة للجماعات الأسلامية. أما الصحف الحكومية فقد صوّرت الأمر كله على أنه مسألة " ثأر " بين عائلتين، حدث بالصدفة المحضة، أن كانت إحداهما مسلمة والأخرى مسيحية. فالقضية إذن ليست قضية طائفية بل صعيدية، والحادث ليس من الحوادث بالغة الخطورة التى تتطلب منتهى التنبه واليقظة وتعبئة كل طاقاتنا لوضع حد لها، بل هو من نوع قديم جداً عرفه الصعيد منذ أقدم العصور ولن يعالج إلا بالصبر ومرور الزمن.

* * *

فى ظل هذا التدهور، إلى من يمكن أن يتجه المرء بالكلام ؟ هل يتجه المرء بالكلام إلى الحكومة ؟ وما الذى يمكن أن نرجوه من وراء ذلك، والحكومة كما نعرف لا يبدو عليها وكأنها تعتبر الأمر بالخطورة التى نتصورها، أو هى على الأقل تتظاهر بذلك. نقول لها إن بعض المسلمين يتصرفون تصرفات إجرامية، ويتعين وقفهم عند حدّهم، والكفّ عن كل ما يشجعّهم على ذلك، وإلغاء كل البرامج التليفزيونية والمقررات المدرسية التى تحفزهم على مزيد من الاجرام، فتقول لنا إن الاسلام دين السماحة والأخوّة والسلام. نقول لها نعم، هو كذلك، ولكن بعض المسلمين يتصرفون تصرفات إجرامية، فتقول ان تاريخ الاسلام حافل بالأمثلة على التسامح الدينى. نقول لها نعم، هو كذلك، ولكن المشكلة هى أنه فى الوقت الحاضر، أى الآن، يقتل بعض المسلمين بعض الأقباط بلا ذنب، فتعيد على أسماعنا نفس الكلام حتى كاد المرء يفقد صوابه.

والوزراء والمحافظون وأصحاب الأمر والنهى يبدون وكأنهم يعاملون وظائفهم معاملة الوالى التركى لولايته على مصر : سلطة قصيرة الأمد، ونعمة لا تدوم إلا قليلاً، فالأفضل استغلالها لأقصى قدر ممكن قبل أن تزول، ولن يستطيع أحد، إذا حدث واستفحلت الفتنة الطائفية أكثر من هذا، أن يثبت على وجه قاطع ما إذا كان المسئول عن استفحالها هو هذا الوزير أو المحافظ، أم الذى كان قبله، أم الذى كان قبله.

أم هل نتجه بالكلام لرجال الأمن فى أسيوط، وهم ليسوا أفضل حالاً بكثير، فلديهم مشاكل مع المحافظة، ومشاكل مع رجال الأمن فى القاهرة، وبعضهم على أى حال من المتطرفين أنفسهم، قد لا يرون غرابة شديدة فى أن يكون في أسيوط أو خارجها رجال يطبقون بالقوة تفسيرهم الخاص للدين، ويقتلون من لا يعجبه هذا التفسير الخاص، ولديهم الأمير الذى يصدر الأحكام والسيّاف الذى يقطع الرقاب. وهؤلاء الرجال المتطرفون فى داخل جهاز الأمن يحتاجون إلى دورات تثقيفية مستمرة يتعلمون فيها بعض البديهات البسيطة التى لم يتعلموها في المدارس من قبل، ولم يسمعوها فى التليفزيون قط، منها أن قتل طفل صغير اسمه ألفى سمعان ليس أقل بشاعة من قتل طفل صغير آخر اسمه حسن أو على أو محمود. وأن سميرة صبحى جريس زوجة المدرس المقتول منصور قديس جريس، والحامل منه، تبكى لفقد زوجها ووالد أطفالها، بنفس الحرقة التى تبكى بها أية زوجة مسلمة تفقد زوجها ووالد أطفالها. مثل هذه البديهيات تحتاج بكل أسف فى مصر سنة ١٩٩٢ إلى دورات تثقيفية مستمرة لرجال الأمن ومدرسى وزارة التربية والتعليم، ما دام شيخ الأزهر ومفتى الديار المصرية والشيخ متولى شعراوى لا يريدون أن يقولوها صراحة وبصريح العبارة.

من نخاطب إذن ؟ هل نخاطب المتطرفين أنفسهم ونطلب منهم الصفح والمغفرة، عن جرائم لم نرتكبها وذنوب لم يقترفها أحد ؟

لمن نتوجه بالكلام إذن ؟

٢ - الفتنة الطائفية : مناقشة لبعض التفسيرات وبعض الحلول

لا أخفى على القارىء شعورى بأن كثيراً مما كتب في التعليق على الأحداث الدامية التى وقعت مؤخراً فى قرية صنبو وديروط وأسيوط، هو أقرب إلى " إبراء الذمة " منه إلى الاستجابة المخلصة لأحداث يدمى لها قلب المسلم قبل القبطى، ومن ثم فكثير مما كتب لا يرقى إلى مستوى المسئولية التى تفرضها مثل هذه الأحداث.

لا أظن مثلاً أن من الملائم فى مثل هذه الظروف التركيز على القول بدور " عناصر خارجية مشبوهة " فيما حدث. فنظرية المؤامرة لا تفيد هنا كثيراً، إذ أن بشاعة ما حدث لا يتصل بتخطيطها أو الغرض النهائى منها بقدر ما يتصل باليد المنفذة لها والمشاعر المباشرة التى دفعت البعض إلى ارتكابها. فضلاً عن أنه ليس هناك من الدلائل الواضحة ما يقطع بوجود تدخل خارجى. كذلك فإن التركيز على التاريخ المشرّف للمسلمين فى موقفهم من الأقباط، ومن الأقليات عموماً، لا يفيد كثيرا هنا أيضاً. لا أحد فى الشرق أو الغرب ينكر موقف الاسلام والمسلمين النبيل فى التسامح الدينى عبر العصور، ولكننا الآن لسنا بصدد موقف الإسلام من الأقليات بل بصدد موقف محدد من بعض المسلمين تجاه بعض الأقباط فى قرية معينة، وظروف معينة. وهنا لا يجدى الكلام عن موقف المسلمين بصفة عامة، ما كان أو ما يجب أن يكون، وإلاّ لجازت التغطية على أى جريمة يرتكبها مصرى بالكلام عن مزايا المصريين بصفة عامة، وعلى أى انحراف يصدر عن شخص ما بالاشارة إلى أن هذا الشخص مقيد " مسلم " فى شهادة الميلاد.

لا يجوز أيضاً فى نظرى التركيز على أن ما حدث هو في الأساس حادث " ثأر ". هناك بلاشك " دافع الثأر " فى بعض ما حدث، ولكن هذا فى حد ذاته لا يفسّر شيئاً مما يهمنا تفسيره. إن كل الملابسات تدلّ على أنه حتى إذا كان باعث الثأر هو الذى دفع بعض الناس إلى القيام برد فعل معين، فإن الثأر لا يفسر على الإطلاق لا حجم رد الفعل هذا، ولا وحشيته، ولا هوية الأشخاص الذين وقعوا ضحيّة له. كما أن المطلوب تفسيره ليس هو فقط جرائم القتل نفسها، بل أشياء أخرى كثيرة، منها الجرأة واللامبالاة المدهشة اللتان أظهرهما المعتدون تجاه السلطة والنظام العام، وتجاهلهم المدهش للشعور العام، قبل وأثناء وبعد ارتكابهم لجرائمهم.

لا يجوز إذن محاولة ترضية النفس وتهدئة الناس بالتظاهر بأن " كل شىء على ما

يرام"، فكل شيء ليس على ما يرام. والمطلوب من كل صاحب رأى أن يساهم فى التفكير فى الأمر، والتعبير عن رأيه حتى نصل إلى علاج.

فإذا انتقلنا إلى مناقشة أوجه العلاج المقترحة نجد أن الأمرهنا أيضاً كثيراً ما يظهر وكأنه بدوره إبراء لذمّة أو سدّ خانة. فكثير مما يقترح من أوجه العلاج يترك المرء أكثر حيرة بعد سماعه مما كان قبله. فالكلام عن " الديمقراطية " كحل للمشكلة، مهما كان كلاماً جميلاً، لا يغنى فتيلا فى أمر كالذى نحن بصدده. فكم من السنوات يا ترى علينا أن ننتظر حتى نصل إلى درجة الديمقراطية المطلوبة ؟ وكم حادث آخر يمكن أن يقع أثناء ذلك ؟ ومزيد من الديمقراطية مطلوب على أى حال فى أى وقت وتحت أى ظروف، فما جدوى ترديده فى هذا الصدد أيضاً ؟

وقل مثل هذا عن القول بأن مشكلة " الفتنة الطائفية " يكمن فى العثور على " مشروع قومى " يلتف الناس حوله، ويجتمع المسلمون والأقباط جميعاً لتحقيقه. هذا كلام جميل أيضاً ولكنه لا يغنى شيئاً فى مثل هذه الظروف. إن " المشروع القومى " لا يتحقق بمجرد تمنّيه، وهو ليس مشروعاً اقتصادياً أو معمارياً تخطط له بالورقة والقلم ثم تشرع فى تنفيذه. " المشروع القومى " هو ابن ظروفه ووقته، يفرضه تضافر عوامل متعددة ويستجيب له الناس بشعورهم الطبيعى والتلقائى، ولا يختلق اختلاقاً، ولا يدفع الناس إليه دفعاً. والتذرع بغياب المشروع القومى وانتظار تحققه لكى يحلّ لنا مشكلة الفتنة الطائفية قد يؤدى أيضاً إلى فوات العمر كله قبل أن تحل المشكلة.

الحديث عن ضرورة مواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وعلى الأخص مشكلة البطالة، هو أقرب إلى الحكمة، ولكنه أيضاً لا يرضى النفس إرضاء تاماً. فحلّ المشكلة الاقتصادية والقضاء على البطالة مطلوبان عل أى حال، سواء كانت هناك فتنة طائفية أو لم تكن. ولكن الكلام عن المشاكل الاقتصادية والبطالة أسهل من مواجهتها، فشروط حل هذه المشكلات ليست كلها متوفرة للأسف فى هذا الوقت الذى نعيش فيه، بل إن بعض السياسات الاقتصادية التى تفرضها علينا بعض المؤسسات الدولية تتعارض تعارضاً مباشراً مع علاج مشكلة كالبطالة، بل الأرجح أنه يزيدها تفاقماً. فهل حقا من المفروض علينا أن نعتمد على مؤسسة مثل " الصندوق الاجتماعى " لحل مشكلة مثل " الفتنة الطائفية " ؟ لا أظن.

مناهج التعليم أيضاً يتعين إعادة النظر فيها فوراً، وما ندرسّه فى المدارس يجب الشروع فوراً فى تعديله بما يتفق مع ما نرفعه من شعارات التسامح الدينى والأخوة والمحبّة وهذا أمر طال تأجيله دون مبرر، مع أن الدعوة إلى تنفيذه قديمه ومتكرّرة. ولكن تعديل مناهج التعليم مطلوب ليس فقط لعلاج المشكلة الطائفية بل لأسباب أخرى كثيرة : تربوية وتنموية ونفسية وقد لا تشعر بأثر هذا الإصلاح، فى حل مشكلة الفتنة الطائفية إلاّ بعد مرور زمن قد يطول.

إنى أريد أن أركز تركيزاً خاصاً على دور وسائل الاعلام، وعلى الأخص التليفزيون، الذى يلعب اليوم فى تشكيل عقلية ومشاعر المصريين دوراً قد لا يعادله دور أى مؤسسة أخرى. فهل نحن فعلاً نستخدم التليفزيون فى خدمة قضيتنا هذه، أفضل أستخدام ؟ إننا نعلن حالة الطوارىء فى التليفزيون إذا حدث ما يهدد بحدوث أى تأخير في إخراج فوازير رمضان، فهلاّ أعلناً حالة الطوارىء أيضاً لمواجهة أحداث مثل أحداث ديروط وأسيوط ؟ إننى لا أُصدّق أن مصر خلت من المواهب الفنية التى تعجز عن أن تنتج فى مثل لمح البصر أفلاماً عالية المستوى من الناحية الفنية، وغاية فى الجاذبية والتأثير تؤدى، دون مواعظ وترديد مملّ للشعارات والكليشيهات، إلى تقريب الفجوة وإشاعة الحب الحقيقى بين مختلف الطوائف. هل هو من المستحيل حقاً أن نكسب قلوب الأطفال جميعاً لقضيتنا ونشيع فيهم الحب الحقيقى لأطفال من دين آخر غير دينهم، ونجعل الشاب المتهور يفكرّ مرتين قبل أن يعتدى على أماكن العبادة لدين آخر ؟

إن أى مشتغل بالتربية ، بل أى شخص يتمتع بدرجة عادية من الحسّ السليم، يعرف جيداً أن الكلام عن السماحة والمحبة والأخوّة شىء، وغرسها فى نفوس الناس شىء آخر، وأن المواعظ المباشرة لا تترك أثراً فى الناس، وأن التلميذ الصغير مهما حشوت رأسه بكلمات ضخمة عن التسامح والمحبة يمكن أن يخرج بعد دقيقة واحدة فيتصرف تصرفات هى أبعد ما تكون عن التسامح والمحبة. وبصراحة ان بعض البرامج التليفزيونية والإذاعية، وبعض ما تنشره الصحف، وبعض ما تتضمنه الكتب المدرسية، عن مثل هذه القضايا، لا يثير إلاّ السخرية، ولن يقدمنا قيد أنملة نحو حل المشكلة الطائفية.نحن نريد أعمالاً فنية حقيقية، فكرّ فيها وصمّمها وأعدها فنانون حقيقيون، يؤمنون حقاً وصدقاً بالقضية (وهم والحمد لله كثيرون فى مصر)، ومستعدون للعمل ليل نهار لكى ينتجوا لنا برامج وتمثيليات ومسلسلات (وليس خطباً أو كليشيهات) يمكن أن تحدث أثرها الفورى فى الناس، وتشعرهم على الفور بالخجل من ارتكاب أى عمل دنىء تجاه أناس ينتمون إلى دين مختلف عن دينهم.

أريد أن أؤكد أيضاً على ما يقوله خطباء المساجد للناس كل أسبوع، فهل يستعصى علينا أن نراقب ما يقولونه مراقبة جادة ؟

نحن نشكو من مصادرة بعض الكتب، ثم نسمع من يدافع عن مصادرتها. فهل نعلم أن هناك كتباً تتداول فى الأسواق وتباع دون رقيب على الأرصفة تحرض بعض الأديان ضد أخرى، ولا يفكرّ أحد في مصادرتها مع أنها أشد تهديداً للنظام العام والسلام الاجتماعى مما جرت مصادرته بالفعل ؟

هذا قليل من كثير مما يمكن عمله فوراً ودون إبطاء، وليس هناك أكثر تهدئة للنفوس وتطييباً للخواطر من أن يظهر مما نفعله أننا جادون حقاً فيما نفعل، ومخلصون حقيقة فى محاربة الفتنة.

٣- أحكام الله .. وأهواء البشر

أصابتنى دهشة بالغة مصحوبة بقدر كبير من الأستياء عندما طالعت في الصحف مناقشات مجلس الشعب حول تعديل قانون الإصلاح الزراعى والعناوين الكبيرة التى تتضمن العبارة الآتية، " قانون الإصلاح الزراعى باطل شرعاً » وإذا بى أقرأ أقوالاً منسوبة لرئيس الوزراء ولشيخ الأزهر معناها أن قانون الأصلاح الزراعى الصادر سنة ١٩٥٢ يجافى الشريعة الاسلامية، وان أحكامه غير مقبولة شرعاً، ثم احتدم النقاش فى مجلس الشعب حول ما إذا كانت احكام القانون الأصلى من ناحية أو تعديلاته المطروحة من الحكومة من ناحية أخرى، تطابق أو لا تطابق مبادىء الشريعة الإسلامية.

قلت لنفسى : ها هو الدين يقحم مرة اخرى فى صراع سياسى وطبقى بحت، وهاهى أحكام الله يزج بها فى نزاع بين أهواء البشر، فيحتمى كل فريق بالدين وبشيخ الأزهر وبمفتى الديار المصرية لتبرير مطامعه الشخصية أو آرائه السياسية.

وقد استغربت أن يأتى هذا بعد أيام قليلة من احداث ديروط وصنبو وأسيوط واغتيال فرج فودة وهجوم الحكومة بوليسيا وأعلامياً على التطرف، إذ ها هى الحكومة الآن تفعل ما يفعله المتطرفون بالضبط، وترتكب نفس ماتهاجمهم بسببه : التذرع باحكام الله لتبرير اهواء البشر، وتفسير الدين تفسيراً مجافياً للعدل وارتكاب جرائم اجتماعية وسياسية باسم الدين.

إذ ما الفرق من حيث المبدأ بين قتل ١٤ شخصاً ينتسبون لدين غير دينك أو قتل كاتب يخالفك فى تفسير الدين، استناداً إلى تفسير آخر يؤدى إلى تكفير هذا أو ذاك، وبين تشريد نصف مليون أسرة من المزارعين وإلغاء عقود الإيجار التى يتعيشون منها استناداً إلى القول بأن مدّ هذه العقود سنة بعد سنة يتعارض مع أحكام الشريعة، إذ أن هذا المدّ يؤدى إلى الجهالة بالمدة فى ايجار الأرض، والجهالة بالمدّة تعنى فساد العقد، على حد ما نسبه الدكتور عاطف صدقى إلى شيخ الأزهر، مع أن هناك تفسيرات اخرى مقبولة تماماً من الناحية العقلية ولاتتضمن أى إفتئات على النصوص الدينية، تسمح بمدّ عقود الإيجار سنة بعد أخرى ؟ ولكن اختيار هذا التفسير أو ذاك لا يصدر بالطبع عن الاحتكام إلى العقل أو المصلحة العامة أو عن محاولة صادقة للكشف عن الارادة الالهية، تلك المحاولة التى لا يمكن ان تستند إلى شىء سوى الاحتكام إلى العقل أو إلى المصلحة العامة. ان الذين قتلوا الاقباط فى ديروط أو فرج فودة فى مصر الجديدة لم يفعلوا ذلك لأنهم جلسوا ففكروا ملياً فى التفسير الصحيح لهذه

الآية أو تلك، أو فى الموقف الفقهى الصحيح للاسلام تجاه اصحاب الديانات الأخرى بل انصياعاً لاهواء وضغوط سياسية واقتصادية شتى جملت فى أعينهم تفسيراً غاية فى الغرابة للدين. كذلك فإن الحكومة لم تعدل قانون الأصلاح الزراعى لأنها اكتشفت فجأة بعد مرور أربعين سنة على صدوره انه كان قانوناً باطلاً لمخالفته للشريعة الإسلامية، بل بسبب ضغوط تتعرض لها من جانب صندوق النقد الدولى والبنك الدولى. والا فلتوضح لى بالله عليك معنى كلام الأستاذ الدكتور رئيس لجنة الشئون الدينية بمجلس الشعب الذى برر تعديل القانون بقوله ان الشريعة الإسلامية لا تريد ان تبخس الناس أشياءهم لان القرآن ينهانا عن ذلك، ويطلب منا التعاون على البر والتقوى وعدم اكل أموال الناس بالباطل، إذ لماذا لا ترى الحكومة فيما يحدث فى مصر أى شىء اخر تؤكل فيه أموال الناس بالباطل سوى قانون الإصلاح الزراعى ؟ ولماذا لا ترى فى تبطل خريجى الجامعات فى مصر وعجزهم عن الحصول على ما يستحقون من أجر بخساً للناس أشياءهم، ولماذا تسكت الحكومة على كل شىء آخر الا عن هذا القانون بما فى ذلك سكوتها عن بيع فقراء المصريين لكليتهم لاثرياء العرب لأنهم لا يجدون طريقاً آخر للعيش إلا التصرف فى أجزاء من جسمهم ؟ ولماذا لم ينهض الأستاذ الدكتور رئيس الشئون الدينية فى مجلس الشعب مرتعداً من الغضب مبيناً أن هذا البيع للكلية هو أيضاً مخالف للشريعة الإسلامية يتعين وقفه فوراً ؟

إنى لا أقبل ذلك التفسير للدين الذى قام به شاب من الزاوية الحمراء مفصول من معهد صناعى ولاقى الامرّين فى كسب عيشه والانفاق على أسرته، يسكن حياً من أسوأ أحياء القاهرة فى نوعية الحياة، فيذهب ليقتل كاتباً، وأن يصوّر الأمر على أن هذا القتل كان نتيجة لصراع بين العلمانية والتدين. ولكنى لا أقبل أيضاً أن تفرض علىّ الحكومة تفسيرها للدين كما يتبدى لنا فى التليفزيون والكتب المدرسية وتصريحات المسئولين حول قانون الإصلاح الزراعى وغيره. فالتفسير الحكومى للدين يجمع فى نفس البرنامج التليفزيونى بين رقصات غاية فى قلة الآدب ، واعلانات تستخدم لإثارة الغرائز فتيات هن أقرب للاطفال منهن إلى النساء، وبين برامج تسمى برامج دينية وهى فى الواقع تحرض على كراهية الآخرين، وليس بها أى تعاطف حقيقى مع الناس أو أى اهتمام يذكر بمشاعرهم ومشكلاتهم. كذلك فإنى لا أقبل ذلك التفسير للدين الذى تتبناه تلك الصحف الاسبوعية التى تنسب نفسها للاسلام حيث أنها مملوءة بالسموم ضد الاقباط ومملوءة بالاعجاب الذميم بالنفس، والتعالى الكريه على الناس العاديين، وتنكر رغباتهم الطبيعية والمشروعة والتى لا يمكن ان يكون قد حرمها الله، ولانها تقلب الحياة كلها ديناً بينما الدين جزء فقط من الحياة، ولانك تخرج بعد قراءتها كارها للحياة ولنفسك وللمنتسبين لدين غير دينك بل ولليوم الذى ولدتك فيه أمك.

كذلك فإنى لا أقبل تفسير وزارة التعليم عندنا للدين، لأن كتبها مليئة ببغض الأحقاد

والسموم ضد الأديان الأخرى، وتعكس إعجاباً سقيماً من جانب مؤلفيها بالنفس، وادعاء بالتقوى، والتظاهر بما لا يمكن أن تقوى عليه أى نفس بشرية، ولأنها تحجب عن التلاميذ كل ما هو إنسانى وجميل وحقيقى، الذى هو الهدف من العملية التعليمية كلها، لصالح كا ما هو قبيح ومزّيف.

ولكن ما الذى يمكن أن يكسبه الدين من مناقشات كتلك التى دارت فى مجلس الشعب حول قانون الإصلاح الزراعى ؟ إن المتكلمين فى مجلس الشعب بهدف تعديل هذا القانون لم يتركوا فرصة إلا وانتهزوها لمدح الأستاذ الأكبر شيخ الأزهر، والتعبير عن إجلالهم واحترامهم له، وكلما قالوا كلمة فى صالح مالك الأرض وضد المستأجرين عادوا فقالوا كلمة أو كلمتين فى الثناء من جديد على شيخ الأزهر، وقد كانوا يذرفون الدموع تأثراً. إن أحد هؤلاء هو أمين التنظيم فى الحزب الوطنى الذى رأيته مرة على شاشة التليفزيون وهو يكاد أيضاً يذرف الدموع تأثراً بديمقراطية الرئيس مبارك. وهؤلاء نسبوا إلى شيخ الأهر القول بأن عقد الايجار يجب أن يكون محدّد المدّة، بينما قانون الإصلاح الزراعى يجعله ممتداً غير محدد المدة. اما المدافعون عن حقوق المستأجرين والمعارضون لتعديل القانون فقد اقتطفوا بدورهم أقوالاً أخرى لشيخ الأزهر مؤداها أن القانون مطابق وموافق للشريعة الإسلامية، وأن من حق ولى الأمر أن يمدّ الايجار وأن يحمى المستأجرين من الطرد، وقالوا إنه على أية حال، ليس صحيحاً أن عقد الأيجار فى ظل هذا القانون هو عقد غير محدد المدّة، وذلك لأنه معلّق على شرط الوفاء بالأجرة، فيكون منتهياً بالتخلف عن دفعها، ومن ثم فهو مطابق للشريعة الإسلامية.

يمكننا أن نتصور الضرر الذى لابد أن يصيب صورة الإمام الأكبر شيخ الأزهر من مثل هذه المناقشات. الجميع يتظاهرون بتبجيله، وهم فى الواقع يتجاذبونه إلى اليمين تارة وإلى اليسار تارة، لتحقيق مآرب لا علاقة لها فى رأيى بالدين، أو بالتفسير الصحيح للدين. ومثل هذه الأمور على أية حال لا يجب أن يحسمها التفسير اللغوى للفظ بل تحديدنا لما يحقق الصالح العام. فلفظ « محددّ المدة » لفظ مطاط يحتمل بنفس الدرجة من الصحة، هذا التفسير أوذاك، ومن ثم فلا طريقة لحسم الموضوع إلا بالرجوع إلى ظروف الواقع، والمقارنة بين مصلحة المستأجرين ومصلحة الملاّك ومصلحة الاقتصاد القومى، فما جدوى التظاّهر بعكس ذلك ؟ وأى خدمة نؤديها للدين بالزّج به فى مثل هذه المعارك البشرية البحتة التى يدور الصراع الحقيقى فيها، ليس بين آراء الفقهاء بل بين أهواء البشر ؟ والذى يجعل تفسيراً أفضل من غيره ليس هو الكشف فى القواميس عن معنى كلمة " محدد المدة "، بل ما إذا كان تحديد المدة كما جاء في قانون الإصلاح الزراعى فى صالح الناس أو فى غير صالحهم. وقد رأينا فى مختلف عصور التاريخ، وسوف ترى مختلف العصور فى المستقبل، مفسرين للدين تهمهم مصالح الناس ومفسّرين لا يهّمهم إلا مصالحهم الشخصية. رأينا أمثال الشيخ عبد الوهاب خلاف والشيخ على الخفيف والشيخ محمود شلتوت، عليهم رحمة الله، لا يهتدون إلا

بما يحقّق مصلحة الناس، ورأينا كذلك مرتكبي جرائم القتل في ديروط وصنبو وأبوقرقاص وأسيوط وامبابة والزاوية الحمراء ومصر الجديدة، باسم الدين أيضاً، ولم يكن أولئك بأقل تديناً من هؤلاء. فلتقل لي ما تفسيرك للدين، أقل لك أي نوع من الناس أنت. قل لي مثلاً هل تعتبر مدّ عقود الأيجار سنة بعد آخرى لفلاح لا يملك مصدراً آخر للرزق، مخالفاً أو موافقاً للشريعة الاسلامية، وهل أنت حريص أم غير حريص على أن تبحث في آراء الفقهاء حتى تجد ما يحمي مصلحة هؤلاء الفلاحين بطريقة أو بأخرى، أقل لك أي نوع من الناس أنت. أو فلتقل لي هل تعتبر الموسيقى حراماً أم حلالاً، وهل تعتبر القبطي كافراً أم غير كافر، أقل لك أي نوع من الناس أنت.

* * *

كلما وقعت أحداث من نوع أحداث صنبو وديروط وأمبابة تذكرت المهاتما غاندي، وتفسيره هو للدين. كان دائماً يعتقد أن تقسيم الهند إلى دولة للمسلمين ودولة للهندوس أمراً بالغ الحماقة وبالغ الضرر بالهنود جميعاً. ولكن كل جهوده لمنع هذا التقسيم ذهبت سدى، وانتصرت عليه إرادة السياسيين والمنتفعين من التقسيم بكل صورة من الصور، وبدأت المذابح بين الطرفين : المسلمون في الباكستان يقتلون الهندوس، والهندوس فيما تبقى من الهند يقتلون المسلمين. فبدأ غاندي صيامه الشهير معلناً أنه صيام حتى الموت، مالم تتوقف المذابح ويرسخ في ضمير كل مسلم وهندوسي أنهم جميعاً أخوة. وحاول الهندوس إقناعه بعدم جدوى وقوفه إلى جانب المسلمين على هذا النحو، ما دام المسلمون ماضين في قتل الهندوس، فكان ردّه عليهم " إني طوال حياتي كلها وقفت في صفّ الأقليات وكل من هم في حاجة إلى عون ومساعدة، وإني لأنتظر من كل منكم أن يطهّر قلبه، بصرف النظر عما يفعله الآخرون. لا يهمني ما يفعله المسلمون في باكستان، وليتذكر الجميع أغنية طاغور الأثيرة لديه (إذا لم يستجب أحد لندائك فلتسرْ وحدك) ". ولم يرجع غاندي عن صيامه حتى أتى إليه مائة من زعماء الهندوس والسيخ والمسلمين والمسيحيين واليهود، وممثلي كلّ الطوائف المتطرفة والمتقاتلة، ووقفوا أمام سريره وهو يشرف على الموت من فرط الضعف والهزال، فوقّعوا أمامه وثيقة يتعهد فيها الجميع بحماية حياة وأملاك وعقيدة المسلمين، وأن يضمنوا حرية وسلامة المسلمين في التنقل من مكان لآخر في المناطق التي كانوا يخشون الظهور فيها من قبل، وأن تعاد للمسلمين مساجدهم بعد أن يتركها من احتلها من الهندوس، وأن يسمح لأرباب العمل من المسلمين بالعودة إلى أعمالهم بعد أن كانوا قد هربوا من ديارهم خوفاً من بطش الهندوس، على أن يحدث كل هذا دون تدخل من الشرطة أو الجيش، بل يشرف الناس بأنفسهم على وضعه موضع التنفيذ.

هذا التفسير للدين سوف نظلّ نقرأه ونعيد قراءته ونتأثر به، مهما مرّ الزمن عليه وعلى مقتل غاندي، الذي قتله هندوسي أحمق غلّب أهواء البشر على أحكام الله، واستبد به الغضب على غاندي بسبب عطفه على المسلمين.

إن تفسير غاندي للدين هو الذي سيمكث في الأرض، أمّا غيره من التفسيرات فسوف يذهب جفاء.

٤ - عن بهاء طاهر، ويوسف إدريس، وحوادث إمبابة

منذ بضع شهور قرأت رواية بهاء طاهر الأخيرة " خالتى صفية والدّير " التى نشرت في ذلك الشهر فى روايات الهلال، ففرحت بها فرحاً شديداً، كأننى اكتشفت كنزاً، وخطرلى أننى ربما لم أقرأ قصة باللغة العربية بهذه الجودة منذ قرأت " موسم الهجرة إلى الشمال " للطيب صالح. ها هى ذى قصة، لا يزيد حجمها على ١٤٤ صفحة، بما فى ذلك رسوم حلمى التونى البديعة، تمسّ شغاف القلب برقتها ونبل أبطالها، بما فى ذلك المجرمين منهم، وتعاطفها البالغ القوة مع الانسان بوصفه إنساناً، بصرف النظر عن أى صفة أخرى ثانوية، ولكنها بالإضافة إلى ذلك ذات بناء قوى متماسك لا يكاد أن يكون من الممكن أن تقترح تبديل جزء منه بجزء آخر، أو إحلال جملة محل جملة، وهى تمسك بانتباه القارىء منذ أول صفحة وحتى نهايتها وتتركه وهو أكثر حكمة وأقل خسّة.

شخصياتها الأساسية قليلة العدد، منها شخصية المقدّس بشاى، الذى كان يقيم بالدير الواقع على بعد نصف ساعة من القرية التى تدور بها الأحداث. ولا يعرف أحد ما إذا كان المقدس بشاى هذا يقيم بالدير باعتباره راهباً تحت الاختبار أم مجرد خادم للكنيسة أم مزارعاً فى أرض الدير. ولكنه كان أشهر أهل الدير فى القرية وأحبهم إلى قلوب الناس، فهو بالغ الطيبة نظيف القلب، اتسع قلبه لحب كل شىء : إنساناً وحيواناً أو شجرة، إلى جانب نوع من الحكمة قد تبدو أحياناً وكأنها تسمح له برؤية ما لا يراه الناس، وبأن يتوقع ما سوف يحدث، وإن كان يبدو لكثيرين أحياناً، ربما لنفس السبب، وكأنه " خفيف العقل ".

كان المقدس بشاى يفتح باب الدير للصبى الذى يروى القصة كلما جاء إليه وهى يحمل علبة الكعك التى أعدتها والدته كهدية للدير فى العيد الصغير، بينما يهدى الدير للأسرة المسلمة بلحاً مسكراً صغير النوى، وهو بلح لا تطرحه فى البلد إلا نخلات الدير. يستقبل المقدس بشاى الصبى مهلّلاً :" أهلاً بالتلميذ النجيب، أهلاً بابن الحاج الطيب .. أهلاً بجيران الخير "، ولا تكون حفاوته بالحمار الذى يركبه الصبىّ بأقل من ترحيبه بالصبىّ نفسه، " فكان يربت على عنقه ويناغيه بعبارات التدليل ويكاد يقبّله "، فإذا ارتابت الصبىّ دهشة من هذا التصرف، قال المقدس بشاى فى شىء من العتاب : " كيف تسألنى يا ولدى وأنت تلميذ فى المدرسة ؟ ألم يدخل مخلّصنا أو رشليم ممتطياً هذه الدابه فتهلل له الشعب ؟ ".

وكان المقدس بشاى إلى جانب طيبته البالغة عالماً خبيراً بشئون الزراعة. فكان والد الصبى يستشيره قبل كل زرعة، فلما أراد مرة أن يزرع قطناً قال له المقدس بشاى وهو يضحك " أى قطن يا حاج فى أرض بلدنا التى تطلع فيها الخبيزة بطلوع الروح ؟ ازرع ذرة أحسن ". وفعلاً ثبت أن نصيحة المقدس بشاى كانت فى محلها تماماً.

* * *

على أنه لا المقدس بشاى ولا حتى الدير كله هما محور القصة. فالقصة الاساسية، التى أستأذن القارىء فى تلخيصها فى سطور قليلة هى قصة " صفية " (خالة الصبى الذى يروى القصة) و " حربى "، وهو قريب أخر له من بعيد. صفية فتاة رائعة الجمال، يعتبرها الصبى أجمل إنسانة فى العالم باستثناء فاتن حمامة، يتيمة الأم والأب، ومن ثم فهى تقيم مع أختها وزوج أختها (والد الصبى). و " حربى " يقيم الأب والأم هو الآخر، وجميل بين الرجال كما كانت صفيّة جميلة بين النبات. توافد الخطاّب يطلبون يد صفية منذ كانت فى العاشرة فكان زوج أختها يرفضهم جميعاً لأسباب مختلفة، أهمها أنه كان هناك إحساس عام فى البيت وخارجه بأن صفية لحربى وحربى لصفية، رغم أن حربى لم يطلب يدها قط، بل كان يعاملها وكأنها طفلة.

كانت صفيّة تحبه وتريده، مثلما كانت تريده بقية البنات، فكانت هى وبنات أختها "يتلصصن عليه من خلال الأبواب شبه المغلقة عندما يجلس مع أبى على الدكّة فى صحن الدار يتحدثان عن الزرع أو يشربان الشاى ويتسامران " فلما سمعها الصبى تقول وهى تختلس النظر إلى حربى " سبحان اللّه مثل فلق القمر "، وهدّد الصبى بفضحها عند أختها قبّلت صفية الصبى فى جبينه وسألته فى عتاب : وترضيك فضيحتى يا ابن اختى " ؟

كان لحربى خال جاوز الستين من عمره، بالغ الثراء والنفوذ فى البلد، تزوجّ مرتين وترمّل دون أن ينجب، ويعرف باسم " البك القنصل " رغم أنه لم يكن قنصلاً قط. ووقعت المصيبة عندما جاء البك القنصل مع حربى ليطلبا يد صفية لا لحربى بل للبك نفسه الذى يكبرها بنحو خمسين عاماً فهو فى مقام جدّها. فحينما بهت عائل صفية ووليّ أمرها، وكان يظن أن حربى جاء ليطلبها لنفسه، زاد الطين بلّة أن قال حربى إنه " شرف لأى بنت أن يتزوجها البك ويرفع مقامها". نقل الكلام إلى صفيّة لمعرفة رأيها، فصعد الدم إلى وجهها واستفسرت : " حربى قال ذلك ؟ "، فقيل لها نعم، فاذابها تقول : " أنا موافقة .. سأتزوج القنصل وسأعطيه ولداً ". وأقيمت الأفراح ورقص حربى فى الفرح ابتهاجاً بزواج خاله، وبدأت رحلة العذاب للجميع، ومأساة صفية وحربى والبك القنصل. لقد رزق البك بالولد الذى تمناه وأسماه " حسّاناً "، ولكن فوجىء الناس بانقلاب البك على حربى انقلاباً فظيعاً وطرده من قصره، وشاع أن وشاية أو عزت للبك أن حربى أقسم على قتل حسّان لكيلا ينفرد بميراث البك، كما شاع أن صفية تصدّق أن حربى قال ذلك. فأرسل البك رجاله حاملين البنادق

فخلعوا عن حربى ثيابه وربطوه فى جذع نخلة وأشبعوه ضرباً حتى ضاع جلد الظهر وتمزق لحم ظهره وساقيه وهو يصرخ مستغيثاً بالبك أن يأمرهم بالكف " يكفى يا خال، يكفى" ولكن دون جدوى، حتى التقط حربى بندقية أحدهم انطلقت منها رصاصة أودت بالبك قتيلاً. فأقسمت صفية أن تأخذ بثأرها وألا تقبل العزاء فى زوجها حتى يأخذ ابنها حسّان بثأر أبيه، وأصابها ما يشبه الجنون، وزال الجمال القديم وأصبحت تشبه المرأة العجوز وتتصرف مثل العجائز.

حُكم على حربى بالسجن عشر سنوات، فلما خرج كان المكان الآمن الوحيد الذى يستطيع أن يحتمى به من انتقام صفية هو الدير، حيث استقبله الرهبان على الرحب والسّعة وأصبح فيه المقدس بشاى نديمه وحارسه. ولكن حربى كان قد أصبح شخصاً آخر، هزل جسمه، وضاع مرحه، وفقد رغبته فى الطعام، وظل يزداد هزالاً حتى مات، فما أن بلغ صفية خبر موته حتى صرخت صرخة هائلة والتقطت ابنها من الأرض ثم رمته بكل قوتها نحو الحائط فلم ينج من الموت إلا بمعجزة، وراحت فى غيبوبة، وأتوا لها بطبيب كتب لها حقناً للتغذية فكانت تنزع الإبر من يديها ورفضت أن ينقلوها إلى المستشفى، وتدهورت حالتها بسرعة وقال الطبيب أنه لا فائدة. وذات يوم أفاقت من غيبوبتها وكان زوج اختها بجانبها فإذابها تلتفت إليه بعينين متعبتين وتقول بصوت طفولى :

" نعم يا والدى .. اعذرنى .. لا استطيع أن أقوم .. ولكن إن كان حربى يطلب يدى فقل للبك إنى موافقة .. أنت وكيلى يا والدى .. وأنا موافقة على أى مهر يدفعه حربى .. لا تشغل بالك بالمهر .. " ثم أغلقت عينيها وماتت.

* * *

لن أخوض فى تحليل القصة وما تنطوى عليه من معانى، فليس هذا هو هدفى من هذا الحديث، ولكنى فقط سأشير إلى ما اتسمت به رواية بهاء طاهر من " تحضّر. " كان الصبى صاحب القصة فى إحدى زياراته للدير قد توقف أمام صورة للعذراء وهى تحتضن المسيح الرضيع وتحنوعليه بعينيها، وأخذ الصبى يتأمل الصورة فرآه المقدس بشاى وقال : " حتى أنت التلميذ الصغير، ولا أنت من ديننا ولا نحن من دينك، تعجبك الصور وتحب أن تتفرج عليها. أما الخواجات السياح الذين يأتون من آخر الدنيا ويتزاحمون ويتدافعون ويكادون يقتلون أنفسهم فى الحر والشمس من أجل نظرة على تماثيل المساخيط الكفّار فى برابى الأقصر، فلا أحد منهم يضع حصوة ملح فى عينه ويأتى لينظر إلى صور العذراء الطاهرة، ويقولون بعد ذلك إنهم نصارى ".

وكان من مظاهر اللوثة التى أصابت صفية أن أطلقت على حمار السباخ الأسود اسم " حربى " وراحت تدرّب ابنها على البصق على " حربى " الحمار، فلما سمع زوج أختها

بهذا استشاط غضباً وقصد بيتها وصاح بها "أطلبى من ربنا الصبر، ولكن ما تفعلينه حرام." فلما صاحت محتجّة " نارى يا والدى .. دعنى أطفىء نارى "، قال لها بلهجة هادئة : " الذى قتل البك ياصفية رجل لا حمار .. ابن آدم .. وابن آدم ربنا كرّمه، وحرام أن تسمى حماراً باسم رجل .. حرام.. والله يا صفية لو لم ترجعى عما أنت فيه فلن أدخل لك داراً بعد اليوم، أبن آدم لا يكون حماراً ".

ومرة سأل الصبى أباه سؤالاً عن حسّان وصفية والثأر فالتفت إليه أبوه قائلاً : " اسمع يا ولدى .. عندى أمل فيك .. عندى أمل في حسّان عندما يتعلّم ، عندي أمل عندما تكبر أنت ويكبر هو .. " ولكنه لم يكمل. وكان يخطب في المسجد فيرق صوته ويتهدج حين يذكر الرسول عليه الصلاة والسلام " يذكر ما قاساه قبل الهجرة وبعد الهجرة، يذكر حروبه وجروحه فيخفتُ صوته ويمتلىء حزناً ثم يعود إلى القوة والابتهاج وهو يذكر كيف أتم اللّه نعمته وألّف بين القلوب المتخاصمة، ويتوقف لحظات وهو يجيل بصره بين جمهور المصلّين. أكاد أشعر به يريد أن يمسك كل واحد من كتفه ويقول له : " عندي أمل ".

وعندما أمرت صفيّة حارسين من حرّاسها بأن يذهبا إلى حربى في الدير وأن يقتلاه قال الرجلان : " يا ست صفية، إن خرج من الدير قتلناه، ولكننا لا نستطيع أن نقتله فى الدير. حتى المجرمون والمطاريد لا يفعلون ذلك .. هذا حرام ".

وعندما أراد واحد من المطاريد الهاربين من الحكومة أن يهاجم الدير لما سمعه من أنه مملوء بالذهب، وعبّر عن ذلك لزعيم عصابة المطاريد، الذى كان ذا نخوة ومروءة، استشاط هذا الزعيم غضباً وضربه فى رجله بالرصاص وصاح به " تريدنى أن أعتدى على الرهبان الذين أوصى عليهم ربنا سبحانه وتعالى ؟ " ثم التفت إلى أبى مستشهداً " ألم يوصى عليهم سبحانه وتعـالى يا حـاج ؟ " فقـال أبى بشىء من الحرص : " الرهبان مذكورون فى القرآن الكريم يامعلـم ".

ولما كان حربى يسلم الروح " رأينا المقدس بشاى يجرى نحو الحزام الذى يربط وسطه فتهدّل ثوبه وتهدّل جسمه كله، واختلط لهاثه ببكائه وهو يقول : اسرع يا حاج. اسرع. الرب يسترد الوديعة. ولما رآنى المقدس بشاى أبكى احتضننى بقوة ثم أبعدنى عنه قليلاً وظل يضع يداً على كتفى ويشير بيده الأخرى المرتعشة نحو الجسد المسجى وقال فى دهشه بالغة : انظر يا ولدى .. وهذا أيضاً عاش للألم .. أترى ؟ "

فى صفحات قليلة بعد انتهاء الرواية، كتب بهاء طاهر بعض ذكرياته وملاحظاته الشخصية ختمها بقوله " لقد حرصت في أول الرواية على أن أقول إن كل أحداثها من نسج

الخيال، ليس بالضبط. فجنين الخيال أيضاً هو الواقع. ومن ذلك أن أبى رحمه الله كان شيخاً أزهرياً تقياً، وقد ربّانا لنكون مسلمين صالحين، وأدعو الله أن أكون كذلك، وكان هو نفسه يتعامل مع الناس جميعاً بخلق الاسلام الصحيح. وأشهد الله أننى لم أسمع منه يوماً في حياته كلمة تفرق بين الناس بمقولة هذا مسلم وهذا مسيحى ".

قلت لنفسى : " وهكذا كان أبى بالضبط "، ووضعت الكتاب جانباً وسافرت إلى خارج مصر.

* * *

وسمعت خلال سفرى بخبر وفاة يوسف إدريس، وكنا قد راودنا بعض الأمل فى أنه يتحسن، وأنه ربما عاد إلينا مرة أخرى قوياً معافىً. ولكن الأمل لم يتحقق، وأصاب المثقفين فى مصر خيبة أمل وإحباط شديدان، ثم تذكرت رواية بهاء طاهر فتعجبت أشد العجب من هذه البلد التى لا تكف عن إنجاب الموهوبين، مع كل بلاويها وقذارة شوارعها وضوضائها، وقلت لنفسى إن عظمة يوسف إدريس هى بالضبط فى إنسانيته وتحضّره، وموقفه من الناس والدين والمجتمع والوطن هو نفس هذا الموقف الذى صادفته منذ أيام عند بهاء طاهر، التعبيرات مختلفة والقصص متباينة، ولكن الموقف هو هو والمشاعر هى هى.

وعدت من سفرى إلى مصر وكنت قد طلبت من ابنتى أن تحتفظ لى بالصحف والمجلات التى صدرت خلال الشهر، فلما أخذت اقرأ فيها قرأت مقالاً بديعاً لمحمود السعدنى فى المصور عن يوسف إدريس، ذكر فيه موضوع أول قصة اشتهرت ليوسف إدريس وأحدثت دوياً كالقنبلة فى الحياة الثقافية المصرية، عن خادمة صغيرة لم تتعد العاشرة من عمرها أرسلتها مخدومتها إلى الفرن البلدى وهى تحمل صاجاً به كعك، صادفت فى طريقها أطفالاً فى سنّها يلعبون الكرة، وبنات يلعبن " الأولة " فوقفت تتأملهم ونسيت نفسها ونسيت الصاج والفرن، ومضى بها الوقت حتى تنبهت إلى نفسها فجأة وتبيّنت أنها ليست فى الواقع طفلة مثلهم، بل هى موظفة صاحبة مسئوليات وعليها مهمة يتعين القيام بها، فواصلت سيرها إلى الفرن ولكنها عندما بلغت منعطف الشارع وقبل أن تنحرف يميناً فى اتجاه الفرن التفتت برأسها إلى الوراء لتلقى نظرة أخيرة علي الأولاد والبنات.

قلت لنفسى هذا هو بالضبط ما يعنيه بالنسبة لنا يوسف إدريس، وها هو ذا محمود السعدنى هو الآخر، وأحمد عباس صالح فى مقالين بديعين عن يوسف إدريس فى عدد واحد من المصوّر، يؤكدان أن هذه البلد الغريبة لا تكف عن انتاج الموهوبين، إذ لم أصادف فى كل المقالات التى قرأتها بالانجليزية خلال هذا الشهر الذى قضيته خارج مصر، مقالا على هذا المستوى من الإنسانية والتحضّر.

لهذا استغربت بشدة عندما قرأت المقال العنيف الذى كتبه أحمد عبد المعطى حجازى

فى الأهرام عن يوسف إدريس، وزعم فيه أن الثقافة فى مصر قد ماتت بموته. ليس الأمر كذلك بالطبع، وإنما لعل حجازى كان يعبّر عن حزنه الشديد على يوسف إدريس بطريقه فيها الكثير من المبالغة، أو عن حزن جيل بأسره أصابه الاحباط العظيم منذ هزيمة ١٩٦٧، أو طبقة بأسرها آخذة فى الانحسار أمام شرائح اجتماعية جديدة آخذة فى الصعود ولكنها أقل حظاً من الثقافة وأقل قدره على تذوقها، ولازال أمامها شوط لم تقطعه بعد حتى تبدأ من حيث انتهت الطبقة الوسطى القديمة. أما القول بأن مصر قد أجدبت ولم تعد تنتج مثقفين بعد يوسف أدريس ولويس عوض، أو موسيقيين بعد عبد الوهاب، فقول ليس صحيحاً بأى حال من الأحوال.

* * *

ثم لم تمض أيام قليلة حتى حدثت حوادث امبابة. فطبقاً لما نشرته الصحف وأذاعته الاذاعات الأجنبية بدأت الأحداث بأن اشتعل شجار بين المسلمين والأقباط فى منطقة امبابة أدت إلى أن هاجم بعض المتطرفين من المسلمين كنيسة فى شارع الوردانى التهمت محتوياتها بما فيها ٤٠ ألف كتاب ومكتبة شرائط وأورج قيمته ٩٠ ألف جنيه. وقالت بعض الصحف أنهم أحرقوا أكثر من ٤٠ شقة للمسيحيين، بينما ذكرت صحيفة أخرى أن بعض المسلمين تعرضوا لأسلحة نارية وللضرب بالجنازير على يد اسرة مسيحية بحجة أن أحد أبناء هذه الاسرة قد ضرب. أما بقية الأحداث فيكاد يأبى القلم تدوينها، كإلقاء البعض بامرأة من منزلها من ارتفاع ١٠ أمتار وقفز ابنتها من نفس الارتفاع خوفاً على نفسها من المهاجمين، وكإجبار بعض الأقباط على عدم ارتداء الصليب وعلى خلع الصليب بالقوة. ثم ذكرت بعض التفسيرات المخجلة للشجار والعراك كالقول بأنها بدأت عندما اتهم بعض المتطرفين صاحب محل جزارة مسيحى بإذاعته شرائط دينية مسيحية مسجلة على جهاز كاسيت وبأنه كان يتعمد إذاعتها أثناء صلاة الجمعة، وقول آخر بأنها بدأت بمشاجرة بين متطرفين وبائع دجاج مسيحى اتهمه المشترى بأنه لا يذبح الدجاج حسب الشريعة الاسلامية، وذكر ثالث بأن البعض أطلق إشاعة بأن صاحب مقهى مسيحى يعرض شرائط فيديو مخلة بالآداب فى مقها، أو أنها بدأت بعراك بين بائعين جوّالين أحدهما مسيحى والآخر مسلم تنافسا على مكان واحد لعربيتهما .. إلخ إلخ.

* * *

تذكرت بهاء طاهر وأباه والمقدس بشاى والدير كما تذكرت أبى، وتساءلت عما كان من الممكن أن يقوله والد بهاء طاهر أو يقوله أبى لو كان قد قيل لأى منهما أن جماعة من المسلمين ساروا فى الشوارع وهم يهتفون " لا إله إلاّ اللّه، الأقباط أعداء اللّه. " كما ذكرت إحدى الصحف أنه حدث فى إمبابة. هل كان والد بهاء طاهر سيقول كما كان يقول " عندى أمل ؟ ". ثم قلت لنفسى : وما الذى تنتظر أن يحدث فى حيّ سكنى وصفه الصحفيون الذين ذهبوا

لتغطية الأحداث بالصورة الآتية : عدد كبير من الفقراء النازحين من الصعيد وبعض المحافظات الأخرى، يسكنون مساكن عشوائية ومكدّسة بالبشر، عديمة الخدمات، وتضمّ أعداداً غفيرة من العاطلين، ويستعمل جزء كبير منها كمقالب زبالة للقاهرة والجيزة، ولا يخلو شارع من المجارى الطافحة، وشوارعها محفورة من الوسط تمهيداً لعمل مجارى جديدة، وأكوام الأتربة تسد أبواب البيوت على الجانبين فى شارع الأعتماد، وهو الشارع الذى وقعت به معظم الأحداث. فلما جاء رجال الشرطة كان عليهم أن يخوضوا فى برك من مياه المجارى التى تعوم فيها جبال القمامة. فى هذه البيئة يتحرك السكان بين المقاهى ومحلات بيع الأشرطة التى تذيع ليل نهار وبصوت عال أغانى من نوع " أنت ياخيشة كدّاب قوى "، ثم يأتى خطباء المساجد الأهلية التى لا تراقبها وزارة الأوقاف يقولون كلاماً يحرّض هذا علي ذاك.

هل يستغرب فى مثل هذه الظروف أن يظن شاب عاطل أن إجبار قبطى على خلع صليبه يعتبر عملاً محموداً يرفع من قدره أمام نفسه وأمام أقرانه ؟ أو أن يقوم آخر مثله بإجبار إمرأة قبطية على القفز من ارتفاع عشرة أمتار، بل أن تقدم امرأة قبطية أو مسلمة بإلقاء نفسها من ارتفاع عشرة أمتار بمحض أختيارها لأن الحياة فى منطقة امبابة لم تعد ممكنة للآدميين ؟قلت لنفسى أيضاً أنه حتى لو قررّت وزارة التعليم أن يقرأ تلاميذ المدارس رواية بهاء طاهر، على أمل أن يفطنوا إلى أن المقدس بشاى يمكن أن يكون رجلاً طيباً، وأن ابن آدم كرّمه اللّه ومن ثم لا يجوز أن يعامل كالحمار، بدلاً مما تحتويه الكتب المقررة من سخافات لا هى بالفن ولا بالدين - حتى لو فعلت وزارة التعليم ذلك فإن حل المشكلة يحتاج أيضاً إلى ردم المجارى وجمع القمامة وكنس التراب وإسكات الميكروفونات وإيجاد عملٍ للمتبطلين، أى أن تكفّ الدولة عن أن تكون " دولة رخوة ".

* * *

كتب أخرى للمؤلف

أولاً : باللغة العربية :

١ – مقدمة إلى الاشتراكية مع دراسة لتطبيقاتها فى الجمهورية العربية المتحدة، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٦٦.

٢ – مبادىء التحليل الاقتصادي.

مكتبة سيد وهبة، القاهرة، ١٩٦٧.

٣ – الاقتصاد القومى : مقدمة لدراسة النظرية النقدية.

مكتبة سيد وهبة، القاهرة، ١٩٦٨، ١٩٧٢.

٤ – الماركسية : عرض وتحليل ونقد لمبادىء الماركسية الاساسية فى الفلسفة والتاريخ والاقتصاد.

مكتبة سيد وهبة، القاهرة، ١٩٧٠.

٥ – المشرق العربى والغرب : بحث فى دور المؤثرات الخارجية فى تطور النظام الاقتصادى العربى والعلاقات الاقتصادية العربية.

مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٧٩، ٨٠، ٨١، ١٩٨٣.

٦ – محنة الاقتصاد والثقافة فى مصر.

المركز العربى للبحث والنشر، القاهرة، ١٩٨٢.

٧ – تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية ؟ : خرافات شائعة عن التخلف والتنمية وعن الرخاء والرفاهية.

مطبوعات القاهرة، ١٩٨٣.

٨ – الاقتصاد والسياسة والمجتمع فى عصر الانفتاح.

مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٤.

٩ – هجرة العمالة المصرية (بالاشتراك مع اليزابيث تايلور عونى).

مركز البحوث للتنمية الدولية (أوتوا)، ١٩٨٦.

١٠ – قصة ديون الخارجية من عصر محمد على إلى اليوم.
دار على مختار للدراسات والنشر، القاهرة، ١٩٨٧.

١١ – نحو تفسير جديد لأزمة الاقتصاد والمجتمع في مصر، مكتبة مدبولى، ١٩٨٩.

١٢– مصر فى مفترق الطرق، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٩٠.

١٣ – العرب ونكبة الكويت، مكتبة مدبولى، ١٩٩١

١٤ – السكان والتنمية : بحث فى الآثار الإيجابية والسلبية لنمو السكان، مع تطبيقها على مصر، المؤسسة الثقافية العمالية، معهد الثقافة السكانية، القاهرة، ١٩٩١.

١٥ – الآثار الأقتصادية والأجتماعية لهجرة العمالة المصرية : المؤسسة الثقافية العمالية، معهد الثقافة السكانية، القاهرة، ١٩٩١.

ثانيا: باللغة الانجليزية:

1 . Food Supply and Economic Development, with Special Reference to Egypt, F . Cass, London, 1966.

2 . Urbanization and Economic Development in the Arab World, Arab University in Beirut, 1972.

3 . The Modernization of Poverty :A Study in The Political Economy of Growth in Nine Arab Countries, 1945 - 1970, Brill, Leiden, 1974, 1980.

(ترجم إلى اليابانية فى ١٩٧٦ وحاز على جائزة الدولة التشجيعية فى ١٩٧٦).

4 . Project Appraisal and Income Distribution in Developing Countries, coedited with J. MacArthur (a special issue of World Development, Oxford, February, 1978).

5 . International Migration of Egyptian Labour, (with Elizabeth Taylor Awny), International Development Research Centre, Ottowa, 1985.

ثالثاً: كتب مترجمة:

١ - التخطيط المركزى : تأليف جان تنبرجن، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى، القاهرة ١٩٦٦.

٢ - مقالات مختارة فى التنمية والتخطيط الاقتصادى (بالاشتراك)، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى، القاهرة ١٩٦٨.

٣ - أنماط من التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية، تأليف راجنار نيركسه، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى، القاهرة ١٩٦٩.

٤ - الشمال - الجنوب : برنامج من أجل البقاء، تقرير اللجنة المستقلة المشكلة لبحث قضايا التنمية الدولية برئاسة ويلى برانت (بالأشتراك)، الصندوق الكويتى للتنمية، الكويت، ١٩٨١.

المحتويات

مقــــدمـة :

عـن الدولـة الرخوة فى مصر ٥

الفصل الأول :

موسم الاعتذار عن ثورة يوليو : ١١

١- موسم الاعتذار عن ثورة يوليو ١٣

٢ – عن العودة إلى ما قبل الثورة ١٧

٣ – دفاع نبيل عن قضية باطلة ٢١

٤ – كل هـذا العـداء للستينات ٣٠

٥ – أحـــزان ١٩٩١ .... ٣٤

الفصل الثانى :

اقتصاد البقشيش : ٣٩

١ – الاقتصاد المصرى " والنظام الدولى الجديد " ٤١

٢ – اقتصـــاد البقشـــيش ٤٦

٣ – صندوق النقد الدولى، وبيع الكلى فى مصـــر ٥٠

٤ – الفلســفة الاقتصــادية فى خطـب الرئيـــس ٥٥

٥ – كــــل هـــــذا الغــــرام بالتصـــدير ٦٠

٦ – بعض حماقات الدعوة إلى بيع القطاع العام ٦٤

٧ – مـــواردنا البشـرية المهدرة ٦٨

٨ – كارثة الزلزال ومشكلة البطالة ٧٢

الفصل الثالث :

هموم المجتمع المصرى : ٧٥
١ – الطبقة الوسطى وهموم المجتمع المصرى ٧٧
٢ – الطبقة الوسطى الجديدة والتعصب الدينى ٨٤
٣ – الطبقة الوسطى الجديدة وشركات توظيف الأموال ٨٩
٤ – خواطر مصرى .. لا يفهم كثيراً فى الكرة ٩٤
٥ – حقيقة الثانوية العامة فى مصر ٩٩
٦ – ما سيكتبة المؤرخون عن حادث العتبة ١٠٤

الفصل الرابع :

إعلام أم إعلان ؟ ١٠٩
١ – وسائل إعلام أم إعلان ؟ ١١١
٢ – قصة الرئيس .. وبّواب المدرسة ١١٤
٣ – عودة طاقية الأخفاء ١١٦
٤ – الرئيس مبارك والمثقفون ١٢١
٥ – اغتراب المثقفين المصريين ١٢٥
٦ – مثقفو القاهرة، وحكماء شارونة ١٢٨

الفصل الخامس :

أحكام الله وأهواء البشر ١٣٣
١ – من أبو قرقاص إلى أسيوط ١٣٥
٢ – الفتنة الطائفية : مناقشته لبعضُ التفسيرات وبعض الحلول ١٣٩
٣ – أحكام الله وأهواء البشر ١٤٢
٤ – عن بهاء طاهر، ويوسف إدريس، وحوادث امبابة ١٤٦


Advanced Press House
دار الطباعة المتميزة

٩٣ / ١٩٣٥

I.S.B.N.
977 - 5140 - 43 - 9

الدولة الرخوة في مصر

الدولة فى مصر «رخوة» منذ أكثر من عشرين عاما، وقد ترتب على رخاوتها اضطراب حياتنا السياسية والاقتصادية والثقافية، وتوتر بالغ الخطورة فى علاقاتنا الاجتماعية. وخاصة بين المسلمين والأقباط.

ويشرح هذا الكتاب معنى ظاهرة «الدولة الرخوة» ، وأسباب نشوئها، وآثارها فى مختلف جوانب الحياة فى مصر، منذ مطلع السبعينات وحتى مطلع التسعينات ، بأسلوب واضح صريح لا مداراة فيه ولا مجاملة. وهو بين الحين والآخر يشير إلى بعض طرق الخروج من هذا المأزق الذى وضعتنا فيه الدولة الرخوة.

المؤلف :

- الدكتور جلال أمين أستاذ للاقتصاد بالجامعة الأمريكية بالقاهرة.

- ولد بمصر وتخرّج فى كلية الحقوق بجامعة القاهرة، وحصل على الدكتوراة فى الاقتصاد من جامعة لندن، ودرّس فى كلية الحقوق بجامعة عين شمس، وحاضر فى لندن وأكسفورد وكاليفورنيا (لوس أنجلوس).

- له مؤلفات كثيرة، باللغة العربية والإنجليزية، فى النظرية الاقتصادية، ومشاكل والثقافة فى مصر والعالم العربى، والتاريخ الاقتصادى العربى.

